

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨٥

الفيتة ابن صالح

في النحو والتصريف

المسماة

لخلاصة

في النحو

نظمها المرحمة العويضة

أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي

رحمة الله تعالى (ت ٥٦٧٢هـ)

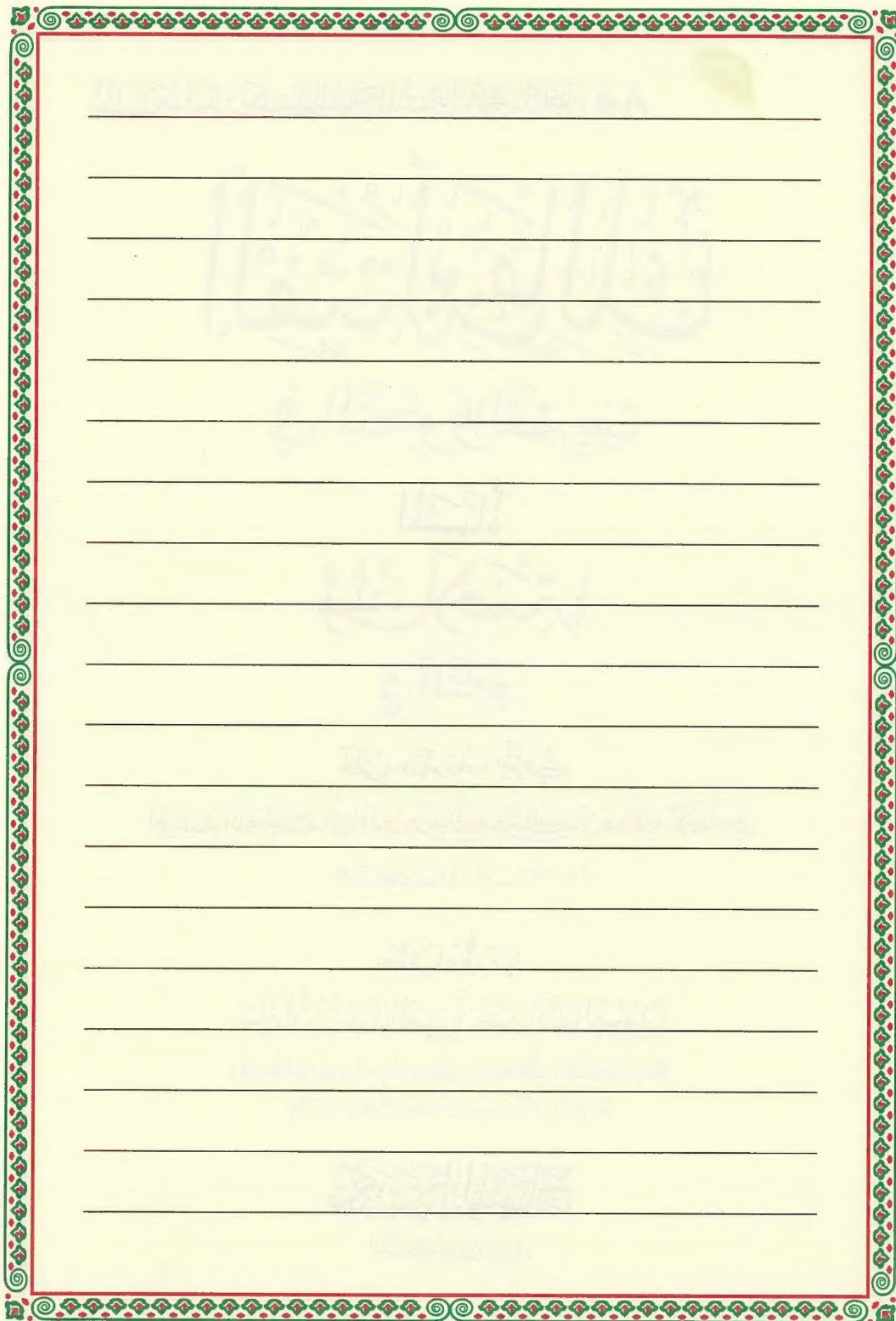
حققها وخدمها

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والتصريف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن لـ (الخلاصة في النحو) المشهورة بـ (ألفية ابن مالك في النحو والتصريف) شهرة واسعة، لا يجاريها في ذلك كتاب نحوي، حاشا كتاب سيبويه، حتى صاروا أشهر ما أُلّف في النحو على الإطلاق.

وبلغ الاهتمام والاعتناء بها الرّبي، وجاوز المدى، ولا غرّو في ذلك فهي واسطة عقد منظومات النحو، راقّت جرّساً وسمّت حسّاً، وسهّلت وزناً وفاضت معنى، تكفي عن غيرها وإعيها، وترفع في النحو حاويها، فاهمها ما أفهمه! وإن حفظها فما أعلمه!

ومُنذُ أن أضيء مصباحها، لم تخل من الوفود سائحها، ولا من المكارم باحها، وفات العدّ حقاظها وشراحها.

وكان مُوجب ذلك أن يُعنى بتحقيقها على نُسخ تامّة العلوّ أو عالية، وأن تُطبّع طباعة علمية تُناسب مكانتها السامية.

ولكنني عَجِبْتُ عندما رأيت المكتبة العربية تخلو من هذه الخدمة الواجبة لهذا الكتاب العظيم، فمَنّنتي نفسي أن أنهض بهذا العمل، والفُضْلُ

للألفية لا لي، فقد تَعَلَّمْتُ النحو منها، وأكَلْتُ - وما زِلْتُ - من ظهرها سنين عدداً، فَنِعَمَتِ المعلمةُ، وَنِعَمَتِ المؤكَلَةُ.

ولقد عانى محققو شروحها ومُخرِّجو أبياتها وشكَّوا من أنهم لا يجدون لها نسخة معتمدةً محقَّقةً، تكون الإحالة عليها مُوثَّقةً.

حتى متنُّ الألفية المطبوع مع شروحها المحقَّقة لم يَحْظَ بالعناية المطلوبة^(١)، فأغلبُ المحققين اعتمدوا على متن الألفية المطبوع غير المحقَّق، حتى دعا هذا بعضُهم إلى:

- تغيير ألفاظ الألفية فيما يحقِّقون.

- والحكم عليها بالتصحيف والتحريف.

- وإثبات ما يخالف شرح الشارح في متن الألفية؛ إمَّا لاعتماد المحقق على المطبوع غير المحقَّق من الألفية، وإمَّا لأنَّ الناسخ كان قد غيَّرَ لفظ الألفية بما يَعْرِفُ ولم يَتَنَّبَ المحقَّق لذلك.

وأحسنُ المحققين حالاً مَنْ حَرَصَ على ذِكْرِ فوارق نُسخِ الشرح المحقَّق في ألفاظ الألفية، كتحقيق شرح أبي حَيَّان، وشرح الشاطبي، وشرح المَكُودِي.

ولذا أدعو إخواني محقِّقي شروح ألفية ابن مالك إلى إثبات ما بين نسخ الشرح من فروق في ألفاظ الألفية، وعدم التسرُّع في تغييرها أو الحكم عليها بالخطأ؛ لأنها قد تكون رواية الشارح.

وأرى أنه من المستحسن أن تكون الإحالة إلى ألفية ابن مالك بِذِكْرِ رقم البيت مع رقم الصفحة، وأن يَحْرِصَ طابعوها ومُخرِّجو أبياتها ومحقِّقو شروحها على ذكر أرقام أبياتها.

وإني لَأَسَفُ على عدم تمكُّني من تحقيقها على نُسخ تامَّة العُلُو، تكونُ

(١) انظر كلاماً مجملاً على هذه المسألة في ص ٣٣، وكلاماً مفصلاً في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفًا، وإبرازًا، وتحقيقًا).

بخط ابن مالك، أو بخط أحد تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءة عليه ومصححة أو معارضة بنسخته؛ لأن ما وجدته من نسخها ليست كذلك، ولكنها عالية، فهي مكتوبة في القرن الثامن، وبعضها بخطوط علماء نحويين، فأقدمها سنة (٧٢٢هـ) وهذه بخط ابن هشام صاحب (أوضح المسالك)، فسنة (٧٢٧هـ)، فـ(٧٣١هـ)، فـ(٧٣٢هـ)، فـ(٧٤٤هـ) وهذه عليها إجازة من أبي حيان النحوي وتحتها خطه، والسادسة متأخرة سنة (٩١٣هـ) بخط ابن طولون أحد شراحها.

ثم قابلتها على متنها في ثلاثة من شروحيها المهمة، وهي شروح أبي حيان والشاطبي والمكودي، وعرضتها على ما تيسر من شروحيها وعلى أصلها (الكافية الشافية).

وإني لأدعو كل من يعرف لألفية ابن مالك نسخاً تامة العلو، أو عالية، أن يتكرم بدلائنا عليها؛ لنستفيد منها في الطبقات القادمة؛ فالعلم رجم بين أهله، والدال على الخير كفاعله، والشكر له موفور، وحقه في ذكر فضله مكفول^(١).

وقد قدمت بين يدي التحقيق دراسة لترجمة ابن مالك وسيرة أليته، فذكرت في ترجمته ما حققته في: اسمه ونسبه، وزمن رحلته من الأندلس إلى المشرق، وزمن رحلاته في بلاد الشام إلى أن استقر في دمشق، ومذهبه الفقهي، وذكرته له شيوخاً وتلاميذ بدا لي أن من ترجموا له من المعاصرين فاتهم ذكرهم. وذكرت في دراسة أليته سيرة موجزة لها منذ تأليفها إلى تحقيقها، حاولت أن أبين فيها: لماذا اختصرها ابن مالك من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)؟ وما علاقتها بها؟ وماذا بقي فيها منها؟ ماراً على تحقيق اسمها، وعدد أبياتها.

(١) في أحمدية حلب نسخة من الألفية عالية، برقم (٩١٨)، كتبت سنة (٧٣٢هـ)، بخط محمد بن أحمد الجهني الشيرازي، وعليها إجازة، ولم يتيسر لي إلى الآن تصويرها أو الوقوف عليها، وهناك نسخة لبهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك نقل منها بعض المتأخرين، ولم أقف عليها. انظر التعليق على البيت (٩٦٨).

وذكرتُ فيها طبعاتها، وأنَّ أقدمها كان في القرن الثالث عشر، ثم توالى وكثُرَتْ، وتكلَّمتُ على تحقيقها، وحاولتُ أن أجمع أهماً مخطوطاتها، معرِّفاً بها. وذكرْتُ أني بعد جمعي هذه المخطوطات العالية لألفية ابن مالك وتحقيقي إياها تبين لي أن بين نسخها اختلافاتٍ عدة، فحاولتُ أن أوضح أسباب هذه الاختلافات، مركزاً على السبب الخامس منها، وهو أن ابن مالك نفسه قد أبْرَزَ ألفيته مرتين مغيِّراً في المرة الثانية أشياء عدة، وأن أكثر النساخ والشرح لم يميِّزوا بين الإبرازتين، فخلطوا بينهما. وبعد التحقيق صنعتُ عدة فهارس أرجو أن تُسهِّلَ وصول الباحثين إلى كنوزها.

وكان همِّي منصباً على تحقيق ألفاظها روايةً كما ألفها ابن مالك، لا على ما يجوز فيها قياساً؛ ولذا لم أذكر الأوجه الإعرابية واللغوية الجائزة في ألفاظها، التي أُعْرمَ بذكرها بعضُ شُرَّاحها ومُعْرييها. وقد وقفتُ على مئات النسخ للألفية، وأكثرها متأخراً ليس له قيمة علمية، وفيها وفي حواشيها روايات كثيرة لأبيات الألفية، وكنتُ في زمن الدراسة أسمعُ روايات كثيرة لأبيات الألفية، ليست في النسخ المتقدِّمة العالية؛ ولذا أهملتُها.

وأكاد أقطعُ بأنَّ أغلبَ هذه الروايات ليست من ابن مالك، وإنما هي من تجويزات الشُّراح والمُعْريين وتصحيحاتهم، ثم انتقلتُ إلى النَّساخ غير الضابطين؛ ولذا تَجِدُ في بعض النسخ المتأخِّرة أوجهاً مُجَوِّزةً قد أحال النَّاسُخُ فيها إلى إعراب الألفية للأزهري وغيره، ثم تَجِدُها بعد ذلك قد صارت رواياتٍ في نسخ أخرى.

وقد اختلَطَ الأمرُ جدًّا، فصار بعض العلماء والضابطين يجمعون هذه النسخ، ويعلِّقون فروقها وحواشيها على حواشي نسخهم، حتى امتلأت نسخهم بالروايات، دون ذِكْرِ للنسخ التي نقلوا منها.

وقد اعتمد كثير من طابعي الألفية وناشريها وخادميها على مثل هذه الشروح وطبعاتها غير العلمية، بل اعتمد بعضهم على طبعات للألفية غير علمية

ولا محققة، فأثقلوا ألفاظ الألفية وهوامشها باختلافات وفروق ممّا جوّزته هذه الشروح بمقتضى القياس اللغوي، أو اختلافات وفروق بين هذه الطباعات غير العلمية، حتى يظن الظان أن كل ذلك روايات في ألفاظ الألفية.

وهذا خلاف شريعة التحقيق العلمي الذي يُلزم المحقق بيان ما نقله: أهو رواية جاءت في نسخة عالية أو محترمة للألفية، أم مجرد تجويز لغوي، أم مجرد اختلاف طباعي لا قيمة له؟

وقد دافع ابن مالك عن حقّه في بقاء ألفيته على اللفظ الذي قاله، فردّ على تلميذه ابن أبي الفتح البعلبي تغييره «مَقْرُّ» إلى «مَقَرُّ»، كما في التعليق على البيت (٣٧٠).

ولذا حَرَصْتُ على ألاّ أعتمدَ إلاّ النسخ المتقدّمة العالية، وتركتُ ما سواها، ووَدِدْتُ أني لم أعتمد نسخة (ج)؛ لتأخرها.

ومن أجل تبين الأبيات المترابطة والمنفكة وَضَعْتُ علامة (-) بعد البيت للدلالة على ارتباطه بما بعده، ووضعتُ - عند الالتباس - علامة (.) للدلالة على انفكاكه عما بعده.

كما حَرَصْتُ على وَضْعِ الواوات والياءات اللاحقة بهاء الكناية (هاء ضمير المذكر المفرد)، كما أظهرتُ التنوين المتحرّك بحركة النقل أو بحركة التخلّص من التقاء الساكنين، أظهرتُه نوناً صغيرة محرّكة.

وقد حَرَصَ الشيخ عبد الله بن محمد السّنان - جزاه الله خيراً - صاحب مكتبة دار المنهاج بالرياض - التي طبعت هذا الكتاب - على أن تكون الألفية فيه بخطّ يدويّ جميل، وأن تخرُجَ بأبهى حُلّة تناسب هذا الكتاب النحوي العظيم، وحرّصَ على أن تكون عناوينها بخطّ الخطّاط عثمان طه خطّاط مصحف المدينة النبوية المشهور.

ولا يفوتني أن أشكّر كل من أعان أو نقد أو دعا أو تمنّى لهذا العمل التوفيق، ومنهم الأخ الكريم عبد العزيز بن فيصل الرّاجحيّ رئيس قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل في الرياض، الذي صوّر لنا (المالكيّة في القراءات) لابن مالك، وعليها خطه، والشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، من نحويّ القصيم وعلمائه، والشيخ إبراهيم بن يوسف ابن الشيخ سيديّه من

نحوِّي شَنْقِيط وعلمائها، نزيل مكة المكرمة شرفها الله، والأخ د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسَّكر من نحوِّي الرياض وبلاغِيتها، الذين قرؤوا تحقيقي هذا، وأتحفوني بملحوظات عدة استفدت منها فائدة كبيرة، كما أشكر الأخ الكريم حُسَني بن أحمد حسانين الجُهَني، الذي راجع عملي كاملاً كلمةً كلمةً، وخَلَّصه من كثير من شوائبه وخَلَّلَه، وأفدْتُ من ملحوظاته الكثير الكثير، كما أشكر الأخوين الكريمين د. عَيَّاد بن عيد الثُبَيْتي ود. عبد العزيز بن علي الحَرَبِي، من نحوِّي مكة المكرمة حرسها الله، اللَّذَيْن ساعداني على الاطلاع على تحقيق (المقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية) للشاطبي، المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة قبل طبعه، كما أشكر أساتذتي وزملائي في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض على ما أبَدُوهُ من تشجيع وملحوظات على العمل.

وما كان في هذا العمل من صواب وفائدة فمن الله ﷻ، فله الحمد تامةً والشكرُ كاملاً، وما كان فيه من خطأ ونقص فمن نفسي ومن الشيطان، وأُملي أن يُكَمِّلَ إخواني الباحثون نقصه، وأن يُسَدِّدوا خطأه، ولهم مني جزيل الشكر. فالحمد لله حمداً حمداً، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

✍ وكتبه في مدينة الرياض

في ١٤٢٨/١/١هـ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله الغيوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية، في الرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ص.ب: ١٨١٦ الرمز البريدي: ١١٣٤٣

البريد الإلكتروني

sboh1430@gmail.com

دراسة بين يدي الألفية

ترجمة الإمام ابن مالك^(١)

لابن مالك شهرة كبيرة، وألفت فيه دراسات كثيرة؛ لذا ستكون ترجمته موجزة، إلا فيما أراه محتاجاً إلى مزيد من البحث والتحقيق^(٢).

□ اسمه:

ابن مالك النحوي الطائي، الجياني مولداً، الدمشقي وفاة، علم في النحو مشهور، «اشتهر بين الناس بـ(ابن مالك)»^(٣) «جده الأعلى»^(٤) «في المشرق والمغرب»^(٥)، و«شهرته تُعني عن الإطناب في ذكره»^(٦).
ولكن شهرته الكبيرة لم تدفع الاختلاف في اسم أبيه وأسماء أجداده الأذنين، وغاية ما وقفت عليه من الاختلاف في ذلك ستة أقوال:

(١) من مراجع ترجمته: ذيل مرآة الزمان ٧٦/٣ - وإشارة التعيين ص ٢٣٠ - وتاريخ الإسلام ١٠٨/٥٠ - وذيل معرفة القراء الكبار ص ٦١٠ - والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣ - وفوات الوفيات ٤٧٧/٢ - ومرآة الجنان ١٧٣/٤ - وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨ - والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣ - وغاية النهاية ١٨٠/٢ - والفلاحة والمفلوكون ٦٩ - وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٠/٢ - والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧ - وبغية الوعاة ١٣٠/١ - والقلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ - ونفح الطيب ٢٢٨/٢ - وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٢) بعض الدراسة لخصته من بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، ومن بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفاً، وإبرازاً، وتحقيقاً)، وما في هذه الدراسة من ترجيحات فهو في هذين البحثين بالتفصيل والمناقشة والأدلة.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للهواري ٦٥/١.

(٤) القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية ٥٣٢/٢.

(٥) نفح الطيب ٢٢٨/٢.

(٦) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٤٤/٧.

- ١ - محمد بن مالك.
 - ٢ - محمد بن عبد الله بن مالك.
 - ٣ - محمد بن عبد الله بن عبد الله - مرتين - بن مالك.
 - ٤ - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله - ثلاثاً - بن مالك.
 - ٥ - محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك.
 - ٦ - محمد بن عبد الله بن عبد الله - مرتين - بن محمد بن مالك.
- ولا شك في صحة الأقوال الثلاثة الأول؛ لأنها منقولة من كلام ابن مالك وخطه^(١)، ولا تعارض بينها في الحقيقة؛ لأن القولين الأول والثاني اختصار للقول الثالث؛ وذلك بانتساب ابن مالك إلى المشهور من أجداده الذي تنتسب إليه عائلته وتتميز به وهو (مالك)، وانتساب الإنسان إلى المشهور من نسبه أمر شائع عند العرب قديماً وحديثاً، ومنه قول النبي - ﷺ - في غزوة حنين:

«أنا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أنا ابنُ عبدِ الْمُطَّلِبِ»^(٢)

واتفاق أسماء الأبناء مع أسماء الآباء متأصل في عائلة ابن مالك؛ لذا نجده يسمي كل واحد من أبنائه الثلاثة محمداً^(٣)، كما نجد ابنه بدر الدين يتكنى بأبي عبد الله كأبيه.

أما القول الرابع فقال به البرهان بن القيم^(٤)، والهَوَّاري^(٥)، وابن

- (١) انظر تفصيل ذلك، وأين ذكرها ابن مالك بنفسه وبخطه في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، وانظر صورة لإجازتين بخطه في صور المخطوطات، في ص ٥٥.
- (٢) رواه البخاري ١٠٥١/٣ رقم (٢٧٠٩) - ومسلم ١٤٠٠/٣ رقم (١٧٧٦).
- (٣) انظر الكلام على أبنائه، وأنهم ثلاثة لا اثنان في ص ٢٣.
- (٤) في: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٧٢/١.
- (٥) في: شرحه على الألفية، ونقله عنه في نتائج التحصيل ٩٢/١ - وزواهر الكواكب ١٨/١، وهو الذي في أكثر نسخ الكتاب المخطوطة، وكذا أثبتته أستاذنا د. عبد الله بن عبد الرحمن المهوَّس في تحقيقه للكتاب، أما د. عبد الحميد السيد فقد اعتمد في تحقيقه ٦٥/١ ثنية (عبد الله)، مع أن نسخه الخطية مختلفة في هذا الموضع، ولم يُشير المحقق إلى هذا الاختلاف.

طُولُون^(١)، والبرهان بن القيم أَخَذَ الألفيةَ عن آخرِ رُواتها أحمد بن سليمان الكاتب^(٢) تلميذ ابن مالك، وهذا يقوي هذا القول، ولكن يضعفه أن ابن مالك لم يصرِّح به في شيء من إجازاته، ولا صرَّح به أحد من تلاميذه فيما رأيت.

أما الخامس والسادس فهما تحريف لكلام الدماميني وابن قاضي شُهبة.

فالقول الخامس منسوب إلى الدماميني^(٣)، وهو موجود في المطبوع المحقَّق من (تعليق الفرائد) له^(٤)، وقد أثبتته المحقِّق من نسخة واحدة من ثلاث حَقَّقَ عليها، وقال: «انفردت (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة»، وكان الأحسن أن يُثبِت ما في المخطوطتين الآخرين؛ لأنه في أكثر المخطوطات، ولأنه لا يخالف ما في مراجع الترجمة.

وقد راجعت إحدى عشرة مخطوطة لتعليق الفرائد، فوجدت ما نُسِبَ إلى الدماميني هنا في مخطوطتين فقط منها^(٥)، وفي واحدة القول الثالث^(٦)، وفي ست القول الثاني^(٧)، وفي اثنتين^(٨) قولاً جديداً بتكرير (محمد بن

(١) في: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طولون ق ١، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تيمور، الرسالة ذات الرقم (١١) - والقلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية له ٢/٢٣٥ - وشرحه على ألفية ابن مالك ١/٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/١٥٩.

(٣) ممن نسبته إليه: نتائج التحصيل ١/٩٢ - وزواهر الكواكب ١/١٨ - والفتح الودودي ١/١٧ - ومحقق التسهيل ص ١ من الدراسة - ومحقق شرح الكافية الشافية ١/١٧ - ومحقق إكمال الإعلام ص ١٣ من الدراسة - ومحقق شرح العمدة ١/١٨ - ومحقق إرشاد السالك ١/٩ - ومحقق إيجاز التعريف ص ١٣.

(٤) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بتحقيق شيخنا محمد بن عبد الرحمن المفدى حفظه الله ١/٢٥.

(٥) في مخطوطتي: دار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٢) - ودار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٣).

(٦) في مخطوطة الظاهرية برقم (١٦٩٧).

(٧) في مخطوطات: الظاهرية برقم (١٦٩٣) - والظاهرية برقم (١٦٩٥) - والأزهرية برقم

(٨٧٥١) - والخزانة العامة بالرباط برقم (٥٨٨) - والخزانة العامة بالرباط برقم

(١٧٢٢) - ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٥٦٦).

(٨) في مخطوطتي: الظاهرية برقم (٦٧٧٩) - والظاهرية برقم (٦٧٢٠).

عبد الله) ثلاثاً، فالخلاصة أن أكثر النسخ لا تخالف الأقوال الثلاثة الأول المتفق على صحتها، وأن ما نُسب إلى الدماميني تحريف؛ بسبب قوله: «أيضاً» بعد «عبد الله».

أما القول السادس فجاء في المحقق من (طبقات النحاة واللغويين)^(١) لابن قاضي شُهبة، وعندي أنه تحريف من النساخ، لم ينتبه إليه المحقق، وقد عُدت إلى المخطوطتين^(٢) اللتين حَقَّقَ المحققُ الكتابَ عليهما فوجدتهما سيئتين جدًّا، وقد كُتِبَت الثانية سنة (١٣١٣هـ)، وهي منقولة من الأولى كما نصَّ ناسخها على ذلك، فهما في الحقيقة مخطوطة واحدة، وفيهما في الورقة التي فيها ترجمة ابن مالك اضطراب كثير، وضَرْبٌ وَمَسْحٌ، وقد كُتِبَت ترجمة ابن مالك مرتين، وضُرب على الأولى، وفي الكتابة الثانية للترجمة غير المضروب عليها كُتِبَ اسم ابن مالك هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله مرتين [كذا] بن محمد بن مالك»^(٣)، وحاول ناسخ المخطوطة الأخرى إصلاح الأمر فكتب الاسم هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله مرتين بن محمد بن محمد بن مالك»^(٤)، وكلتا العبارتين خطأ ظاهر، وصحة العبارة: «محمد بن عبد الله بن عبد الله - مرتين - بن مالك» كما صرح به ابن قاضي شُهبة نفسه في كتابه (طبقات الشافعية)^(٥)، ولعل «بن محمد» في آخر النسب تحريف عن «مرتين»، ثم جمع الناسخ بين التحريف والمحرّف عنه، وأما «بن مالك» في أول النسب فلعله سبق قلم؛ لاشتغال ابن مالك بذلك، ولعل الناسخ أراد أن يعود فيضرب عليه بعد الانتهاء من إكمال الاسم، كما ضَرَبَ على أشياء كثيرة في هذه الورقة، ولكنه سها عن ذلك، والله أعلم.

(١) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شُهبة، بتحقيق د. محسن عيَّاض ص ١٣٣.

(٢) إحداهما في الظاهرية برقم (٤٣٨ تاريخ)، والأخرى في دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).

(٣) مخطوطة الظاهرية ق ١٥٤. (٤) مخطوطة دار الكتب المصرية ق ٢٨.

(٥) انظر: طبقات الشافعية له ٥/٢.

□ كنيته ولقبه :

اتفق المترجمون على أنه يكنى بأبي عبد الله^(١)، ويلقب بجمال الدين^(٢).

□ مولده ووفاته :

اتفق^(٣) المترجمون على أن ابن مالك وُلد في مدينة جَيَّان في الأندلس أعادها الله، ثم اختلفوا في سنة ولادته على أربعة أقوال:

- ١ - ٥٩٧هـ، وهذا مقتضى قول من قال: إنه تُوفِّي وعمره (٧٥) سنة.
- ٢ - ٥٩٨هـ، وهو قول: الهَوَّاري، وابن قاضي شُهبة، وابن مَكْتُوم، وابن غازي، وابن طُولُون، والخُضري، وقَدَّمه ابن الجَزْري^(٤)، ونقله بعضهم عن ابن مالك، ولا يثبت^(٥).

- ٣ - ٦٠٠هـ، وهو قول: عبد الباقي اليماني، وابن شاكر، وابن كثير،

(١) وقال محقق إيجاز التعريف ص ١٣: «اشتهرت تكنيته بابنه عبد الله» وهذا وهم؛ فليس له ولد اسمه عبد الله، بل كل أبنائه اسمهم محمد. انظر أبنائه في ص ٢٣.

(٢) وقال محقق شرح الكافية الشافية ١٧/١ - ١٨: «وهناك لقب آخر له ذكره ابن طولون [في مخطوط هداية السالك ق ١] وانفرد به، وهو (جلا الأعلى)، فقد قال في حديثه عنه: «الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المشهور بـ(جلا الأعلى)»، ونقله عنه: محقق إكمال الإعلام ١٤/١ - ومحقق إيجاز التعريف ١٤، **قلت**: هذا تحريف لـ«المشهور بجده الأعلى» كما جاء في كتاب ابن طولون (القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحة) في ترجمة ابن مالك ٥٣٢/٢.

(٣) جعل محقق شرح الكافية الشافية ١٨/١ مكان مولده مختلفاً فيه، فقال: «الغريب أن يختلفوا في موطن ولادته»، والمخالف عنده يوسف سرّكيس في معجم المطبوعات ٢٣٢/١؛ إذ ذَكَرَ أن ابن مالك وُلد في دمشق، وعندي أن هذا خطأ، لا مخالفة، وأن المترجمين متفقون على مكان ولادته.

(٤) انظر على التوالي: شرح الهواري ٦٦/١ - وطبقات الشافعية ١٤٩/٢ - وذيل معرفة القراء الكبار ص ٦١٠ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٨/١ - وشرح ابن طولون ١/٢٠ - وحاشية الخضري ٦/١ - وغاية النهاية ١٨٠/٢.

(٥) انظر الكلام على ذلك في بيان سنة وفاته.

والفيروزآبادي، والسيوطي في المزهَر^(١).

٤ - ٦٠١هـ، وهذا الذي اكتفى به ابن أَيْتِك^(٢).

وَتَرَدَّدَ بعض المترجمين بين (٦٠٠هـ) و(٦٠١هـ)، كالذهبي، والبرهان بن القَيْم، والسُّبُكِي، والسيوطي في بغية الوعاة، وابن المَقْرِي، ويس الحمصي، وابن العِمَاد^(٣).

والراجح عندي أنه وُلِدَ سنة (٥٩٨هـ)؛ لأن عَصْرِيَّه كمال الدين بن العَدِيم (ت ٦٦٠هـ) صاحب كتاب (بُغْيَةُ الطَّلَب في تاريخ حَلَب) نقل أن الشيخ جمال الدين أَخْبَرَهُ بذلك^(٤).

وتُوفِّي ابن مالك سنة (٦٧٢هـ) اتفاقاً^(٥)، في ليلة الأربعاء، لاثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَّتْ من شعبان^(٦)، فَعُمِرَ - على ما رَجَّحْتُ في مولده - (٧٤) أربع

(١) انظر على التوالي: إشارة التعيين ٣٢١ - وفوات الوفيات ٤٧٧/٢ - والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣ - والبلغة ٢٠١ - والمزهَر ٣٩٧/٢.

(٢) في الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣.

(٣) انظر على التوالي: تاريخ الإسلام ١٠٩/٥٠ - وإرشاد السالك ٧٢/١ - وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨ - وبغية الوعاة ١٣٠/١ - ونفح الطيب ٢٢٥/٢ - وحاشية يس ٤٤/١ - وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٤) نقل ذلك: ابن مکتوم في ذيل معرفة القراء الكبار ص ٦١٠ - وابن قاضي شُهْبَة في طبقات الشافعية ١٤٩/٢، ونصه: «هذا هو الصواب، ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين بن العديم أن الشيخ جمال الدين أخبره بذلك»، قلت: تاريخ حلب هنا هو (بغية الطلب في تاريخ حلب) لعمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي (ت ٦٦٠هـ)، المعروف بكمال الدين بن العديم، وقد أطلت البحث فيه عن هذا النقل فلم أوفق إليه، ولكن صاحبه كثير النقل عن عَصْرِيَّه جمال الدين [وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود الصابوني (٦٠٤ - ٦٨٠هـ)]، انظر: تاريخ الإسلام ٣٦٨/٥٠، فإن كان الجمال عند ابن العديم هو ابن مالك فالحق بهذا القول قاطع، وإن كان الجمال هو الصابوني، فهو عصري ابن مالك، وأعلم به من غيره.

(٥) وما جاء في حاشية الشمني على المغني ١٠٦/١ أنه توفي سنة (٦٧١هـ) فخطأ، ولعله خطأ طباعي، وجاء في إرشاد الساري للقسطلاني ٤٠/١ إشارة إلى أن ابن مالك كان حيًّا سنة (٦٧٦هـ)، وهو خطأ أو تحريف عن (٦٦٧هـ)، والله أعلم.

(٦) انظر: تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠ - والعبر ٣٠٠/٥ - وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٧ =

وسبعون سنة، وصُلِّي عليه في الجامع الأموي^(١)، ودفن في صالحة دمشق في سفح قاسيون اتفاقاً^(٢)، رحمه الله رحمة واسعة.

□ نشأته، ورحلاته، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتدريسه:

وُلِدَ ابنُ مالك ونشأ في مدينة جَيَّانَ في الأندلس، وفيها تلقَّى نصيباً من العلم، ثم هاجرَ منها إلى المشرق، فمَرَّ بمصر فالحجاز حاجاً، ثم طَوَّفَ في الشام مستكملاً طلبه للعلم، فَبَرَزَ وفاق أقرانه، حتى استَقَرَّ في دِمَشْقَ عالِماً مِلءَ الدنيا، وفيها مات سنة (٦٧٢هـ).

ولا نَعْلَمُ عن أبويه شيئاً، إلا أنَّ عَدَمَ عودةِ ابنِ مالك إلى الأندلس بعد هجرته إلى المشرق وعَدَمَ حديثه عنهما يجعلنا نَظُنُّ أنهما ماتا قبل هجرته، ولعلَّ أباه مِمَّنْ قُتِلَ في موقعة العُقَابِ سنة (٦٠٩هـ)، التي هُزِمَ فيها المسلمون أمامَ النصارى، فإنَّ صَحَّ هذا فقد يَتِمُّ ابنُ مالك وعُمُرُهُ (١١) إحدى عَشْرَةَ سنة، ومن عادة كثير من الأرامل أن يَدْفَعَنَّ بأبنائهن إلى طلب العلم، ولعلَّ هذا ما قامت به أُمُّ ابنِ مالك، الذي طلب العلم في بلده جَيَّانَ على مُقَرَّبِها ونَحْوِها أبي المَظْفَرِ ثابت بن محمد بن يوسف بن حَيَّان (وقيل: خِيار) الكُلاعي اللَّبَلِي (ت ٦٢٨هـ)^(٣).

ويغلبُ على ظنِّي أنَّ أمَّهُ ماتت وهو في نحو العشرين سنة، فَسَهَّلَ عليه

= وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص ١٣٥ - وبغية الوعاة ١/ ١٣٤ - والقلائد الجوهريّة ٢/ ٥٣٤ - وفي غاية النهاية ٢/ ١٨١ أنه توفي في ثالث عشر شعبان، وفي البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ثاني عشر رمضان.

(١) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) انظر: القلائد الجوهريّة ٢/ ٥٣٤، واختُلِفَ في التُّرْبَةِ التي دُفِنَ فيها، فقيل: في الرُّوضَةِ أعظم تُّرْبَةٍ في الصَّالِحِيَّة. انظر: هداية السالك ص ٧ - وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، وقيل: في تُّرْبَةِ القاضي عِزِّ الدين بن الصائغ. انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ - وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٥١، وقيل: في تُّرْبَةِ الأَرْمُويِّ، وقيل: في مَغَارَةِ الجُوع. انظر: القلائد الجوهريّة ٢/ ٥٣١ - وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٢١.

(٣) انظر: إشارة التعيين ص ٢٣٠ - وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ - ونفع الطيب ٢/ ٢٢٩.

تَرَكَ جَيَّانَ وَالرَّحْلَةَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَبِخَاصَّةٍ بَعْدَ رَحِيلِ شَيْخِهِ أَبِي الْمُظَفَّرِ إِلَى غَرْناظَةِ قُرَابَةِ سَنَةِ (٦٢٠هـ) حَتَّى عُذَّ مِنْ نَزَلِئِهَا^(١)، وَمَعَ اضْطِرَابِ الْبِلَادِ بِالْفِتَنِ الْمُتَتَالِيَةِ، وَغَزَوِ النَّصَارَى لَهَا، وَسَقُوطِ الْبِلَدَانِ فِي أَيْدِيهِمْ وَاحِدَةً أُثِرَ أُخْرَى.

فَيَمَّ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَمَرَّ فِي طَرِيقِهِ بِإِشْبِيلِيَّةَ، وَحَضَرَ عِنْدَ نَحْوِئِهَا الْكَبِيرِ الْأَسْتَاذَ أَبِي عَلِيٍّ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الشَّلُوبِينَ الْإِشْبِيلِيَّ مَوْلِدًا وَسَكَنًا وَوَفَاةً (ت ٦٤٥هـ)، وَبَقِيَ عِنْدَهُ بِضْعَةُ عَشَرَ يَوْمًا^(٢).

وَيَتَرَجَّحُ عِنْدِي أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ شَرَعَ فِي رِحْلَتِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ قُرَابَةَ سَنَةِ (٦٢٠هـ)، وَدَخَلَ دِمَشْقَ قَبْلَ سَنَةِ (٦٢٥هـ)، وَعُمُرُهُ مَا بَيْنَ (٢٢) وَ(٢٧) سَنَةٍ.

وَأَخَذَ فِي دِمَشْقَ عَنْ أَبِي صَادِقٍ الْحَسَنِ بْنِ صَادِقِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَصْرِيِّ (ت ٦٣٢هـ)، وَأَبِي الْفَضْلِ بْنِ أَبِي الصَّغَرِ مُكْرَمِ نَجْمِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةِ الْقُرَشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ (ت ٦٣٥هـ)، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ عَلَمِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْهَمْدَانِيِّ الْمَصْرِيِّ السَّخَاوِيِّ (ت ٦٤٣هـ)، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ شَرَفِ الدِّينِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الْمُرْسِيِّ (ت ٦٥٥هـ).

وَرَجَّحْتُ أَنَّهُ ارْتَحَلَ مِنْ دِمَشْقَ إِلَى حَلَبَ قُرَابَةَ سَنَةِ (٦٣٠هـ)، فَلَا زَمَ فِيهَا نَحْوِئِهَا الْكَبِيرِ ابْنَ يَعِيشَ أَبَا الْبَقَاءِ يَعِيشَ مَوْفَّقَ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ (ت ٦٤٣هـ) مُدَّةً، ثُمَّ تَرَكَهُ وَلَا زَمَ تَلْمِيزُهُ الْبَارِعِ ابْنَ عَمْرُونَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدًا جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ (ت ٦٤٩هـ)، فَهُوَ قَدْ لَازَمَ نَحْوِئِ حَلَبَ الْكَبِيرَيْنِ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُمَا أُعْجِبَا بِهِ وَأَجَازَاهُ وَرَشَّحَاهُ لِلتَّدْرِيسِ وَلِلْإِمَامَةِ فِي الْمَدْرَسَةِ السُّلْطَانِيَّةِ.

(١) انظر: تاريخ الإسلام ٣٠٧/٤٥ - والتكملة لكتاب الصلة ١٩١/١ - وذيل معرفة القراء الكبار ص ٦١٠ - والوافي بالوفيات ٢٩١/١٠ - والبلغة ص ٧٥.

(٢) انظر: إشارة التعيين ص ٣٢١ - وشرح الهواري ٦٧/١ - وطبقات النحاة لابن قاضي شعبة ص ١٣٣ - وغاية النهاية ١٨١/٢ - وبغية الوعاة ١٣٠/١ - ونفح الطيب ٢٢٩/٢ - ونتائج التحصيل ٩٥/١.

وفي حَلَبَ أطال ابن مالك المُقام، وَبَرَزَ نَجْمُهُ، فَتَصَدَّرَ للتدريس والتأليف، فأَلَفَ شرحه للجُزُولِيَّةِ، وَنَظَمَ الكافية الشافية، والإعلام بِمُثَلَّثِ الكلام (المنظوم).

وَعَلَتْ مَكَانَتُهُ عند الملك الأيوبيِّ الملك العزيز محمد ابن السلطان الظاهر غازي (ت ٦٣٤هـ) وابنه الملك الناصر صلاح الدين يوسف (ت ٦٥٩هـ)^(١)، الذي كان مُقَرَّبًا للعلماء والأدباء، و«كان الناس معه في بُلْهَيْنِيَّةٍ من العيش»^(٢)، والملك الناصر صار مَلِكًا على حَلَبَ سنة (٦٣٤هـ)، وَمَلِكًا دِمَشْقَ سنة (٦٤٨هـ) إلى سنة (٦٥٨هـ)، وجعلها دارَ حُكْمِهِ، فلعل ابن مالك انتَقَلَ من حَلَبَ إلى دِمَشْقَ بعد مُلْكِ الناصر لها وتمثُّعها بالاستقرار والبُلْهَيْنِيَّةِ؛ **أي**: بعد (٦٤٨هـ)، فيكون قد بَقِيَ في حَلَبَ قرابة (١٨) سنة، من سنة (٦٣٠هـ) إلى سنة (٦٤٨هـ) تقريبًا.

وفي سنة (٦٥٧هـ) عَزَمَ هُولاكو مَلِكُ التَّتَارِ الغاشم على عَزْوِ الملك الناصر؛ لأنه رَفَضَ الدخول تحت طاعته، وفرَّ الناس من وجهه، ومنهم ابن مالك الذي فرَّ إلى حَمَاة.

إِذْ انتَقَلَ ابن مالك إلى حَمَاة قرابة سنة (٦٥٧هـ)، وانتَصَرَ المسلمون بقيادة قُطُزِ المَمْلُوكِيِّ على التَّتَارِ في موقعة عَيْنِ جَالُوتَ سنة (٦٥٨هـ)، وَكَسَرُوا شَوْكَةَ التَّتَارِ، وَقَتَلَ الناصرُ صلاح الدين يوسف سنة (٦٥٩هـ)، فاستولى المماليك على الشام، وَقَضَوْا على مُلْكِ الأيوبيِّين، عدا مَلِكِ حَمَاة الأيوبيِّ الملك المنصور محمد ناصر الدين بن المُظَفَّرِ محمودِ تقيِّ الدين بن محمد المنصور بن عُمَرَ تقيِّ الدين بن شاهنشاه بن أيوب^(٣)، الذي رَغِبَ ابن مالك في البقاء عنده حتى تَسْتَقَرَّ الأوضاع.

وَسُرَّعَانَ ما أَحْكَمَ الظاهر بَيْبَرْسُ قَبَضَتُهُ على دِمَشْقَ في سنة

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣/٢٤٠ - والعبر للذهبي ٢٥٦/٥.

(٢) العبر للذهبي ٢٥٦/٥.

(٣) انظر ترجمته في: العبر للذهبي ٥/٣٤٥ - وسير أعلام النبلاء ٤٤/٣٧٧ - وتاريخ ابن خلدون ٥/٤٢٤ - وشذرات الذهب ٥/٧٧.

(٦٥٩هـ)، ولم تَمُضْ سنةٌ حتى نَعِمَتْ بالاستقرار والأمان، ولا شَكَّ أَنَّ ابن مالك في حَمَاةٍ كان يُتَابِعُ كُلَّ ذلك، فَقَفَلَ بعد استقرار دِمَشْقَ عَائِدًا إليها وَمُسْتَقَرًّا فيها.

فَبَقِيَ ابن مالك في حَمَاةٍ قرابة (٥) سنوات، أَلَفَ فيها أَلْفِيَّتَهُ التي سَمَّاها (الخلاصة) في النحو.

ثم عاد إلى دمشق مَرَّةً أُخْرَى بعد سنة (٦٦٠هـ)، وظَلَّ فيها حتى تَوَفَّى سنة (٦٧٢هـ)، وَبَقِيَ فيها عالِمًا كبيرًا مِلءَ الدنيا، تحترمه الخاصة والعامة، فقد «تكاثر الطلبة عليه»^(١)، وقرؤوا عليه كُتُبُهُ وكُتِبَ غيره^(٢)، كما قرؤوا عليه القراءات^(٣)، «وتَصَدَّرَ بالتُّرْبَةِ العادِلِيَّةِ وبالجامع المعمور»^(٤)، فصار شيخ المدرسة العادِلِيَّةِ الكُبْرَى لقسم القراءات والعربية^(٥)، وهو منصب كبير، يتطلب جهدًا كبيرًا؛ إذ يُدْرَسُ الشيخُ في المدرسة والجامع القراءات والعربية، وقد اجتهد ابن مالك في ذلك، حتى كان «إذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشُّبَّاك، يقول: «القراءات القراءات، العربية العربية»، ثم يدعو ويذهب،

(١) نفح الطيب ٢٢٨/٢.

(٢) مما قرئ عليه من كتبه (إكمال الإعلام بتلخيص الكلام) قرأه عليه تلميذه ابن جَعَوَان محمد بن محمد بن عباس، أبو عبد الله شمس الدين الأنصاري الشافعي، قرأه عليه مرتين. انظر صورة إجازته بذلك في: تحقيق إكمال الإعلام ١٨٧/١، ومما قرئ عليه من كتب غيره (الكافية) لابن الحاجب، وعلَّقَ عليها، وكَتَبَ تعليقاته عَدَدٌ من تلاميذه، كبدن الدين بن جماعة، وانتهى من تعليقه سنة (٦٧٠هـ)، وطُبِعَت تعليقاتُهُ باسم (شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة)!

(٣) ومن ذلك أن تلميذه أبا بكر بن يوسف زين الدين بن الحَرِيرِيِّ الشافعي المعروف بِالْمَزْيِيِّ (ت ٧٢٦هـ)، قَرَأَ جَمْعًا للسبعة عليه إلى سورة الحج، ولم يُكْمَلْ لموت ابن مالك. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ٧٤٩/٢، وكذلك تلميذه محمد بن منصور بن موسى الحلبي الشافعي (ت ٧٠٠هـ) قرأ عليه كتابه (المالِكِيَّة) في القراءات، في (٦٦٥/٩/٢٥هـ). انظر إجازته بذلك في: صور المخطوطات، في ص ٥٥.

(٤) تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠ - والوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ - وفوات الوفيات ٤٧٧/٢ - وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٥) انظر: غاية النهاية ١٨٠/٢.

ويقول: «أنا لا أرى أَنَّ ذِمَّتِي تَبْرَأُ إِلَّا بهذا؛ فإنه قد لا يُعْلَمُ أَنِّي جالس في هذا المكان لذلك»^(١).

وفوق ذلك كله أراد ابن مالك أن يَجْمَعَ تجربته العلمية النحوية، وأن يُحَرِّرَ آراءه الشخصية في كتاب عظيم، فكان كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، الذي يُعَدُّ أعظمَ كُتُبِ ابن مالك، وفيه زُبْدُ علمه وآرائه، وقد تَوَقَّرَ عليه يَنْقَحُهُ وَيُرَاجِعُهُ وَيُغَيِّرُ فيه، ثم شَرَعَ يَشْرَحُهُ وَيُنَقِّحُهُ للمرة الأخيرة، ولكنه توفي قبل أن يُكْمِلَ ما أراد.

□ تلاميذه:

تلاميذ ابن مالك كثيرون جداً، وقد وجدتُ له تلاميذ لم يذكرهم الدارسون المعاصرون الذين اطلعتُ على دراساتهم^(٢)، وهم:

١ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السُّلَمِيُّ الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن القَوَيْرة (ت ٦٧٢هـ)^(٣).

٢ - محمد بن عبد القوي بن بَذْرَانَ المَرْدَاوِيُّ الجُمَاعِيَّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٦٩٩هـ)^(٤).

٣ - محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البُعْبُكِيُّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٦٩٩هـ)^(٥).

٤ - محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٠٠هـ)^(٦)، قرأ عليه في العربية، وقرأ عليه كتابه

(١) غاية النهاية ١٨١/٢.

(٢) وأكثرهم إحصاء محقق إكمال الإعلام د. سعد الغامدي ٣٧/١ من الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٩٦/٥٠ - وفوات الوفيات ٤٦٦/٢ - والنجوم الزاهرة ٢٥٣/٧.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤٧/٥٢ - وشذرات الذهب ٤٥٢/٥.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤٤/٥٢ - والوافي بالوفيات ١٩٦/٣.

(٦) انظر ترجمته وتلمذته له في: تاريخ الإسلام ٤٨٩/٥٢ - والدرر الكامنة ٢٠/٦.

(المالكية) في القراءات مرتين، وأجازه في المرتين، الأولى في ٩/٢٥/٦٦٥، والأخرى في ١٠/١/٦٦٦^(١).

٥ - محمد بن غالب بن يونس بن شُعْبَة الأنصاري الجَيَّاني أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٠٢هـ)^(٢)، قرأ عليه كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)، وأجازه^(٣).

٦ - أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرَّحْبِيُّ الشافعي الشاغوري، شهاب الدين (ت ٧٠٣هـ)^(٤).

قيل: إن ابن مالك كَمَّلَ شرحه للتسهيل، وإن نسخته الكاملة عند هذا الطالب، فلما مات ابن مالك ظَنُّ أَنَّهُمْ يُجْلِسُونَهُ مكانه، فلما خَرَجَتْ منه الوظيفة تألَّم، فأخذ الشرح معه إلى اليمن غاضباً على أهل دمشق^(٥).

٧ - محمد بن الفضل بن سلطان بن عَمَاد بن تَمَّام الجَعْبَرِي ثم الحلبي، المعروف بابن الخطيب (ت ٧١٣هـ)^(٦).

٨ - إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين (ت ٧٢١هـ)^(٧).

٩ - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو

(١) انظر صورة الإجازتين في صور المخطوطات، في ص ٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الذهبي ص ١٧٠ - والدرر الكامنة ٣٩٢/٥، وفي الدرر تلمذته على ابن مالك.

(٣) كما في صورة الإجازة في آخر كتاب شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢٧٣.

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٧/١٠، وفيه: «وأظنه كان من تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك» - والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٥٥٩/١ - وبغية الوعاة ١٣٤/١.

(٥) انظر: فوات الوفيات ١٦٧/١٠ - وبغية الوعاة ١٣٤/١.

(٦) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤٠١/٥، ٤٠٣، وفيه: «وأخذ عن ابن مالك ولازمه».

(٧) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤٣٥/١، وفيه: «قرأ شيئاً من العربية على ابن مالك».

عبد الله، المعروف بابن الحَبَّاز (ت ٧٥٦هـ) ^(١).

تنبيه:

قال الذهبي: «سمعتُ الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول: أَلَيْنَ لِلشَّيْخِ المَجْدِ الفَقْهُ كما أَلَيْنَ لداودَ الحديد» ^(٢).

وأبو العباس هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحرَّاني، والمراد بالشيخ المجد: جدُّه عبد السلام أبو البركات مجد الدين بن تيمية، فهل تدلُّ هذه الرواية على أن ابن تيمية حضر عند ابن مالك؟

قلتُ: ليس هذا بمستبعد؛ فهو بلدِيَّةٌ، وابنُ تيمية طَلَبَ العلم صغيراً، وابنُ مالك كان عالم زمانه في العربية، وعُمُرُ ابن تيمية عندما مات ابن مالك (١١) سنة؛ لأنه وُلِدَ سنة (٦٦١هـ)، وهو عُمرٌ مناسبٌ لحضور الدروس.

وعبارة «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول» ليست نصًّا في التلقي؛ فلذا يبقى الأمر محتملاً، ولكنَّ قرائن المكان والزمان ترجِّحُ التلقي فيها، ولكني لم أجِدْ من نصَّ على هذه التلمذة.

□ أبنائه:

اشتهر عند كثير من الدارسين ^(٣) أنَّ له ابنين، والصواب أنَّ له ثلاثة أبناء، كل واحد منهم سماه: محمداً، وهم:

١ - بدر الدين، أبو عبد الله، وهو أكبر أبنائه وأشهرهم، توفي سنة (٦٨٦هـ) ^(٤).

(١) انظر النص على أنه من تلاميذه في: طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٢٣ - وتاريخ الإسلام ١٢٧/٤٨.

(٣) منهم: محقق التسهيل ص ١٤ من الدراسة - ومحقق شرح العمدة ٣٩/١ - ومحقق إكمال الإعلام ١٧/١ من الدراسة.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٨٣/٥١ - والوافي بالوفيات ١٦٥/١ - وشذرات الذهب ٣٩٨/٥.

٢ - تقي الدين، الملقَّب بـ(الأسد) (ت ٦٩٩هـ)، وهو الذي ألَّف ابن مالك له: (المقدمة الأسدية)، وسماها به^(١).

٣ - شمس الدين، وكان شيخًا حسنًا، بهي المنظر، كثير التلاوة، لقن بالجامع الأموي أكثر من أربعين سنة، وكان يسأل الطلبة، فإذا قال أحدهم: «قرأت ألفية ابن مالك، يفرح ويقول: «ألفية والدي»، توفي سنة (٧١٩هـ)^(٢)، وهذا الابن قليل الذكر، وغير مشهور.

□ مؤلفاته:

لابن مالك مؤلفات كثيرة في النحو، والتصريف، واللغة، والقراءات، وغيرها، ومن كتبه المطبوعة:

في النحو: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (وهو أعظم كتبه)، وشرحه، والخلاصة في النحو، المشهورة بالألفية (وهي أشهر كتبه)، وشرح عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والكافية الشافية، وشرحها، والنكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب^(٣).

وفي التصريف: التعريف في ضروري التصريف، ولامية الأفعال، وإيجاز التعريف في علم التصريف.

وفي اللغة: الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وشرحه، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد، والإعلام بتثليث الكلام (المنظوم)، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤلفة، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وثلاثيات الأفعال، والنظم الأوجز فيما يهْمَز وما

(١) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٥٠/٥٢ - والوافي بالوفيات ١/١٦٦، وفيه: أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤٥٧/٥، والنقل منه.

(٣) وقد طبعت باسم (شرح الكافية) لابن جماعة!

لا يهمز، وشرُّه، ووَفاقُ المفهوم في اختلافِ المَقُولِ والمرسوم، وذِكْرُ معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصَّل، ووَفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

وفي القراءات: المالكيَّة، وهي منظومة دالية.

□ مكانته:

ابن مالك نَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ مُقَرِّئٌ، كان في النحو والتصريف بحرًا مُتَلَطِّمًا، وفي اللغة إليه المنتهى، وفي القراءات ثبتًا حافظًا. وكان ذا دين متين، صادق اللَّهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْتِ، موفور العقل.

وكان نَظْمُ الشُّعْرِ عليه سهلاً، رَجَزُهُ وطويلُهُ.

ومِمَّا يَدُلُّ على تعظيم الخاصَّة له - بَلَّةُ العامَّة - أنه كان إذا صَلَّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعه قاضي القضاة أبو العباس بن خَلْكَانَ أحمد بن محمد، إلى بيته تعظيمًا له^(١)، وكان تلميذه النَّوَوِيُّ (ت ٦٧٦هـ) يقول عنه: «شيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله تعالى عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مُدَافَعَةٍ»^(٢)، وبالغ تلميذه أبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليُونِينِيُّ (ت ٧٠١هـ) فلقَّبَه بـ(شيخ الإسلام)^(٣).



(١) انظر: الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ - وفوات الوفيات ٣٧٦/٢ - ونفح الطيب ٢٢٣/٢.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٥٩/٣، ونحوه في ٢٤٠/٣.

(٣) كما نقله من خطه القسطلاني في إرشاد الساري ٤٠/١ - ٤١.

نُبذة عن ألفية ابن مالك

□ اسمها:

سمّى ابنُ مالك ألفيته في النحو: (الخلاصة)، وتُقَيَّدُ بـ(في النحو)، فقال في آخرها:

وما بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلُ
أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلا خِصَاصَةٍ^(١)

ويدل على أن عبارة (في النحو) ليست من اسم الألفية - بل هي تقييد لها لتمييز عن غيرها من الكتب المسماة بـ(الخلاصة) - أن كثيرًا ممن ذكروها يسمونها (الخلاصة)^(٢)، وتارة (الخلاصة في النحو)، وربما تجاوزوا ذلك إلى عبارات أخرى^(٣).

وقد اشتهرت (الخلاصة) بألفية ابن مالك أو بالألفية؛ لأنها ألف بيت من مَزْدُوجِ الرَّجْزِ، وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك بقوله:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ^(٤)

(١) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيتان ٩٩٩ - ١٠٠٠.

(٢) انظر: خاتمة نسخة (أ)، وإجازة نسخة (ب)، انظر: صورهما في صور المخطوطات ص ٥٧، ٥٩، وانظر: تاريخ ابن الوردي ٢/٢١٥ عن ابن الناظم، وفي شرح الهواري ١/٦١: «الموسومة بالخلاصة»، وفي المقاصد الشافعية ١/٢: «وهي المسماة بالخلاصة»، وفي الفتح المودودي ١/١٩: «المسماة بالخلاصة على ما هو الحق».

(٣) سماها ابن هشام في أوضح المسالك ١/١٠ (الخلاصة الألفية في علم العربية)، وجاءت في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/٤٥ - والمعجم المفهرس لابن حجر ص ٤١٢ باسم (الخلاصة في علم العربية).

(٤) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيت (٣).

□ عدد أبياتها:

أبيات ألفية ابن مالك - بحسب تحقيقي - (١٠٠٢) بيتان وألف بيت،
تتم ألفاً بقوله: (مع ما قبله):

وما بجمعه غنيت قد كمل نظماً على جُلِّ المهمات اشتمل
أحصى من (الكافية) الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وبعد بيتان فيهما الحمد لله، والصلاة على نبيه محمد ﷺ، وعلى آله
وصحبه.

وقد وقع اختلاف شديد بين النسخ؛ وكذلك بين الشروح - في عدد بيت
من الألفية، وهو البيت (٨٩٧) في باب الوقف، ولفظه:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزمًا

فشئت في ثلاث نسخ وخمسة شروح، وسقط من ثلاث نسخ وستة
شروح^(١)، وقد يستند سقوطه أن البيت الذي بعده يُغني عنه؛ ولذا رجحت
أنه من الأبيات التي غيرها ابن مالك نفسه، فحذفها من الإبرازة الأخيرة
للألفية^(٢).

وهناك بيتان ادعى بعضهم أنهما من الألفية، وليسا منها^(٣).

والراجح أن الألفية ليست من مشطور الرجز، ليقال: كل شطر بيت،
والبيتان مزدوج، فعدد الألفية بالأبيات ألفا بيت وأربعة أبيات، وعددها
بالمزدوجات ألف مزدوج ومزدوجان، ويكون لفظ: (ألفية) منسوباً إلى ألفي
بيت، أو ألف مزدوج.

بل هي من تام الرجز، فكل شطرين بيت مقي مزدوج، وعدد الألفية
ألف بيت وبيتان من المزدوج، ويكون لفظ: (ألفية) منسوباً إلى ألف بيت؛

(١) انظر تخريجه في تعليقي على البيت (٨٩٧).

(٢) انظر بحثي: سيرة ألفية ابن مالك تأليفاً وإبرازاً وتحقيقاً (عدد أبياتها).

(٣) انظر التعليق عليهما بعد البيت (٧)، وبعد البيت (٦٧).

ويدل لذلك أن ابن مالك نَصَّ على أن (الألفيَّة) منسوبة إلى: (ألف بيت) لا إلى: (ألفين) في (الكافية الشافية)، فقال في آخرها:

«أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِ مِئَةٍ وَزَيْدَ خَمْسُونَ وَنِيفَ أَكْمَلَهُ»^(١)

والكافية الشافية أَصْلُ الألفية، وإنما تكون أَلْفَيْنِ وَسَبْعِ مِئَةٍ وَنِيفًا وخمسين بيتًا إذا جعلناها من الرجز التام، وحينئذٍ يجب أن يُحْمَلَ مُرَادُ ابن مالك في الألفيَّة على مُراده في أصلها (الكافية الشافية)، فيكون قد نَسَبَ (الألفيَّة) إلى ألف بيت لا إلى أَلْفَيْنِ، والله أعلم.

□ أين أَلْف ابن مالك أَلْفِيَّتُهُ؟ ومتى؟ ولمن؟

أَلْف ابن مالك أَلْفِيَّتُهُ في حَمَاة، لَشَرَفِ الدين^(٢) هَبَّة الله البَارِزِيّ (ت٧٨٨هـ)^(٣)، وهذا ما ينقله ابن الورديّ (ت٧٤٩هـ) نفسه عن شيخه البَارِزِيّ، فيقول: «أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هَبَّة الله البَارِزِيّ، قال: «نَظَّمَ الشيخ جمال الدين الخُلَاصَةُ الألفيَّة بِحَمَاةَ عندنا، بِرَسْمِ اشتغالي فيها، وكنتُ شابًا، وَخَدَمْتُهُ، ولقد رأيتُ بَرَكَةَ خِدْمَتِي لَهُ»^(٤)، وكان ذلك قرابة سنة (٦٦٠هـ).

وليس من الصواب أن ابن مالك أَلْفَ أَلْفِيَّتِهِ لابنه تقي الدين^(٥) الملقَّب بالأَسَدِ (ت٦٩٩هـ)^(٦)، بل الذي أَلَفَهُ ابن مالك لابنه الأَسَدُ هو (المقدِّمة

(١) الكافية الشافية (مع شرحها) ٢٢٥٢/٤.

(٢) تأليفه الألفية لشرف الدين البارزي هو السبب المباشر الآتي، أما السبب الحقيقي فيأتي الكلام عليه في (علاقة الألفية بالكافية الشافية) ص ٢٩.

(٣) انظر: تاريخ ابن الوردي ٢١٦/٢ - وغاية النهاية ١٨١/٢.

(٤) تاريخ ابن الوردي المسمى: المختصر ٢١٦/٢، ونقل نحو ذلك: ابن الجزري في غاية النهاية ١٨١/٢ - والمقري في نفع الطيب ٢٣٢/٢.

(٥) ممَّن ذكر ذلك: تاريخ الإسلام ٤٥٠/٥٢ - والوافي بالوفيات ١٦٦/١، وتبعهم من المتأخرين والمعاصرين: ابن حَمْدُون في الفتح الودودي ١٩/١ - ومحقق شرح التسهيل ١٥/١.

(٦) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٥٠/٥٢ - والوافي بالوفيات ١٦٦/١، وفيه أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

الأسدية^(١).

□ كيف ألف ابن مالك ألفيته؟ وما علاقتها بالكافية الشافية؟

ألفية ابن مالك خلاصة الكافية الشافية لابن مالك، ومختصرة منها^(٢)، والكافية الشافية لابن مالك منظومة طويلة في النحو والتصريف، تتجاوز (٢٧٥٠) بيت^(٣)، ألفها ابن مالك في حلب^(٤)؛ أي: أنه ألفها قبل تأليف الألفية، وهذا مما لا خلاف فيه.

وقد شرح ابن مالك الكافية الشافية، وعلق عليها نكتًا وتعليقات^(٥)، ويظهر أن هذه النكت بعضها قبل الشرح وبعضها بعد الشرح، وقد احتفظت نسخة من نسخ شرح الكافية الشافية بهذه النكت والتعليقات^(٦).

والمتمم في هذه النكت والتعليقات يجد أن أكثرها إصلاحات لمتن الكافية الشافية، وهذا ليس غريبًا على ابن مالك، الذي دأب على النظر في كتبه بعد تأليفها وقراءتها عليه، فغير فيها ويصلح، مما يجعل لكتبه أكثر من إبرازة.

والدافع وراء هذه الإصلاحات شعور ابن مالك بأن في بعض أبيات الكافية الشافية قصورًا يجب تلافيه، ونقصًا ينبغي إكماله^(٧).

(١) صرح بذلك: الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ - وفوات الوفيات ٤٧٧/٢ - وبغية الوعاة ١/ ١٣٣ - ونفح الطيب ٢٢٥/٢.

(٢) وصرح بذلك: الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ - وفوات الوفيات ٤٧٧/٢ - وشرح الألفية للهواري ٧/١ - وطبقات النحاة لابن قاضي شعبة ص ١٣٥ - والقلائد الجوهريّة ٢/ ٥٣٣ - ونفح الطيب ٢٢٥/٢، ٢٣٢ - وكشف الظنون ١٣٦٩/٢.

(٣) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ٢٢٥٢/٤.

(٤) انظر: غاية النهاية ١٨١/٢. (٥) انظر: كشف الظنون ١٣٦٩/٢.

(٦) وهي نسخة شستريتي، رقم (٤٥٨٠)، خاص (١٢٤)، كتبت سنة (٧١٨هـ)، وهي الأصل الذي اعتمد عليه محققها د. عبد المنعم هريدي، وهي منقولة من أصل عليه خط المؤلف. انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤/١ - ١٤٥.

(٧) ذكرت صور هذه الإصلاحات، وأمثلة عدة لكل صورة في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا).

كل ذلك أقنع ابن مالك بأن إصلاح ما في الكافية الشافية من قصور قد يصعب ويطول.

أضف إلى ذلك أن الكافية الشافية لم يُنقل لنا التاريخ أنها انتشرت بين طلاب العربية، فضلاً عن غيرهم، ولعل ابن مالك رأى أن سبب ذلك هو طولها.

ف رأى ابن مالك أن تأليف منظومة جديدة يُعالج فيها الأمرين - ما في الكافية الشافية من قصور، وعدم انتشارها لطولها - أحسن وأسهل، وبخاصة أن النظم عليه سهل، طويله ورجزه^(١).

وما زالت الفكرة تقوى حيناً بعد حين في ذهن ابن مالك، حتى تهيأت له فرصة مناسبة لتأليف هذه المنظومة، وذلك حين داهم التتار بلاد المسلمين وغزوا الشام، وفرّ الناس منهم، ومنهم ابن مالك الذي فرّ إلى حمّة^(٢)، وقلّ طلب العلم، وحصل له تفرُّغ استفاد منه في اختصار الكافية الشافية في الخلاصة (الألفية).

□ ماذا بقي من الكافية الشافية في الألفية؟

استوعب ابن مالك في الألفية أبواب الكافية الشافية وفصولها، سوى بابين^(٣)، و(١٨) فصلاً^(٤).

كل ذلك مع المحافظة على ترتيب الكافية الشافية، سوى ستة أبواب غير ترتيبها^(٥).

(١) انظر سهولة النظم عليه في: تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠ - الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ -

بغية الوعاة ١٣٠/١ - نفح الطيب ٢٢٤/٢.

(٢) سبق ذلك في ص ١٩ - ٢٠.

(٣) هما: باب القسم (وهو في الكافية الشافية ٨٣٣/٢)، وباب التقاء الساكنين (وهو في الكافية الشافية ٢٠٠٢/٤). وانظر في الفهارس (فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية) ص ٢٠٢.

(٤) انظرها في الفهارس (فهرس ما أسقطه في الألفية من فصول الكافية الشافية) ص ٢١٣.

(٥) وهي أبواب: (الموصول)، و(أبنية المصادر)، و(أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة =

أما أبيات الكافية الشافية فأبقى منها في الألفية (٢٢٣) بيت بلفظه، و(١٠٦) بيت بأغلب لفظه، و(٢٨) شطرًا بلفظه^(١).

ويظهر من فهارس ما بقي في الألفية من الكافية الشافية^(٢) أن ابن مالك بذل في أول الألفية جهدًا كبيرًا، فكان اختصاره اختصارًا معنويًا، فينشئ أبياتًا جديدة يختصر فيها أكثر ما في الكافية الشافية، حتى لا يكاد شيء ذو بال منها يفوتك، وهذا واضح من نُذرة استعانت به بأبيات الكافية الشافية أو أشطرها، فمن أول الألفية إلى باب (أَعْلَمَ وَأَرَى)^(٣) لم يَسْتَعِنْ من الكافية الشافية إلا بـ(١١) بيتًا وشطرين^(٤).

ثم نجد ابن مالك بعد ذلك يَضْعُفُ عن بعض العمل، وأحيانًا عن أكثر العمل، ففي باب الفاعل (التالي لباب أَعْلَمَ وَأَرَى) نجد أكثر الأبيات استعان فيها ابن مالك بالكافية الشافية، وفي باب (النائب عن الفاعل) بعده نجد أغلب الأبيات هكذا، وفي باب (اشتغال العامل عن المعمول) بعدهما نجد جميع الأبيات من الكافية الشافية.

ويبقى ابن مالك إلى آخر الألفية مُراوِحًا بين الاختصار اللفظي والاختصار المعنوي، فينشئ أحيانًا حتى يجعل بعض الأبواب خالية تمامًا من أبيات الكافية الشافية، كأبواب (أبنية المصادر) و(أبنية أسماء الفاعلين) والصفات المشبهة بها) و(الاستغاثة) و(التحذير والإغراء)، ويفتر أحيانًا حتى

= بها)، و(الإخبار بالذي وبالألف واللام)، و(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا)، و(الوقف). انظر الفهارس (فهرس ما غَيَّرَ ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية) ص ٢١٤.

(١) انظر الفهارس (فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه) ص ٢٠٧، و(فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه) ص ٢٠٩، و(فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه) ص ٢١٠، و(فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية) ص ٢١١.

(٢) وهي الفهارس (٨، ٩، ١٠، ١١). (٣) وأبياتها من (١) إلى (٢٢٤).

(٤) سبعة أبيات بلفظها الكامل، وأربعة أبيات بأغلب لفظها، وشرطان أخذًا من بيتين.

يجعل بعض الأبواب غالب أبياتها من الكافية الشافية، كأبواب (النعته) و(عطف النَّسَق) و(نوني التوكيد) و(العَدَد) و(الحكاية).

□ هل شَرَحَ ابن مالك أَلْفِيَّتَهُ؟

لم يشرح ابن مالك أَلْفِيَّتَهُ، وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني^(١) أن له شرحاً عليها، وهذا النقل غريب، ولا يثبت؛ لأمر، منها: أنه لو ثبَّتَ لكان من أهم كتب ابن مالك، فكيف تُغْفَلُ بقية المراجع الكثيرة، ولا تنقل عنه شروح الألفية شيئاً، ومنها: أن الذهبي نفسه ترجم لابن مالك في عدة كتب^(٢)، ولم يذكر له هذا الكتاب، كما أنه نقل قصة تنفي شرحه للكتاب، فقال: "وقد سئل الشيخ جمال الدين أن يشرح أَلْفِيَّتَهُ في النحو، فقال: «زين الدين بن المُنَجِّى شَرَحَهَا لَكُمْ»"^(٣)، فيكون إثباته شرحاً له عليها مناقضاً لهذه القصة.

ويظهر أنه لم يشرحها بسبب ضيق وقته؛ وذلك أنه أَلَّفَ الألفية قرابة سنة (٦٦٠هـ) كما سبق^(٤)، وما إن انتهى منها حتى شَدَّ رَحْلَهُ إلى دمشق عائداً مستقراً فيها عالماً ملء الدنيا، فاشتغل عن شرح الألفية بأعمال أخرى يراها أهم، كالتدريس في المدرسة العادلية التي صار شيخ العربية والقراءات فيها، وتأليف أعظم كتبه وخلاصة نحوه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

وليس أول من شرحها ولده بدر الدين، بل أبو البركات المُنَجِّى بن عثمان بن أسعد بن المُنَجِّى التَّنُوخي، زين الدين بن المُنَجِّى (٦٩٥هـ)^(٥)، كما سبق في قصة الذهبي قريباً^(٦)، إلا أن أول شرح لها وصلنا هو شرح بدر الدين.

(١) انظر: تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠ - والمقاصد النحوية ٥٧١/١.

(٢) مثل: العبر في خبر من غير ٣٠٠/٥ - وتذكرة الحفاظ ١٤٩٠/٤.

(٣) تاريخ الإسلام ٣٠٠/٥. (٤) في هذا البحث في ص ٢٠.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٧٨/٥٢ - والوافي بالوفيات ١٠/٢٦ - وشذرات الذهب ٤٣٣/٥.

(٦) انظرها في: تاريخ الإسلام ٣٠٠/٥ - والوافي بالوفيات ١٠/٢٦ - ومناداة الأطلال ص ٢٣٥.

□ طبعاتها، وتحقيقها:

أقدم طبعات ألفية ابن مالك كانت في القرن الثالث عشر، والذي علمته منها:

١ - طبعة الدار السلطانية، في باريس، سنة (١٢٤٩هـ)، عن مؤسسة دعم الترجمة الشرقية في بريطانيا وإيرلندا، بعناية الفرنسي سلفستر دي ساسي.

٢ - طبعة المطبعة الأميرية، في بولاق، سنة (١٢٥١هـ)، ثم (١٢٥٣هـ).

٣ - طبعة لايسك، سنة (١٢٦٨هـ)، بعناية الألماني ديتريسي.

٤ - طبعة مطبعة المدارس، في القاهرة، سنة (١٢٩٠هـ).

٥ - طبعة المستشرق الفرنسي أ. غوغويه (١٣٠٣هـ)، مع ترجمتها للفرنسية، وتعليقات يسيرة عليها بالفرنسية.

ثم كثرت طبعاتها في القرن الرابع عشر، وقرننا الخامس عشر، حتى صار من العسير تتبعها وحصرها^(١).

وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعة محققة على نسخ خطية عالية، بل لا أعرف طبعة محققة على عدة نسخ خطية، مع بيان فروقها^(٢).

أما متن ألفية ابن مالك مع شروحها التي حُققت فليس فيها فيما أعلم تحقيق حَرَصَ صاحبه على تحقيق متن الألفية على نسخ عالية خاصة بها، بل أفضّلهم حالاً من كان حريصاً على إثبات لفظ الألفية كما هو في مخطوط

(١) انظر كثيراً منها في: اكتفاء القنوع ٣٠١ - ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١ / ٢٣٣ - والمعجم الشامل لصالحية ١٨ / ٥.

(٢) خرج في أثناء الطباعة طبعتان للألفية، فيهما تعليقات مفيدة، وبيان لبعض الروايات، الأولى باعتناء د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، والأخرى باعتناء الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، وقد أهدتُ منهما في مواضع عدة، فجزاهما الله خيراً.

الشرح، وبيان فروق نسخ الشرح - إن كان له نسخ - في ألفاظ الألفية، وكانت نسخه الخطية أو بعضها عالية، ومن هؤلاء: سدني كلازر في تحقيقه لمنهج السالك لأبي حيان، ومحققو شرح الشاطبي للألفية، وفاطمة الراجحي في تحقيقها لشرح المكودي.

ومن المحققين من كانت خدمته لمتن الألفية ضعيفة، فبعضهم نَجراً وغير لفظ الألفية الذي في النسخ من أجل موافقة الألفية المطبوعة غير المحققة! وبعضهم أثبت في متن الألفية ما يخالف شرح الشارح، وهذا كثير، ومن الأمثلة على ذلك^(١):

- قول ابن مالك في البيت (٢) من الألفية:

«مُصَلِّيًا عَلَى الرُّسُولِ الْمُصْطَفَى»

غير كثير من المحققين^(٢) كلمة (الرسول) الواردة في جميع نسخ الألفية العالية إلى: (النبي)؛ وحجتهم في ذلك أنه الموافق للألفية المطبوعة.

- وقول ابن مالك في البيت (٢٧٩) من الألفية:

«وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ»

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، مع أن رواية الهواري (ذو أسرة)، ونص عليها في شرحها، فقال: «و(ذو) صفة لـ(غير)»^(٣).

- وقول ابن مالك في البيت (٥١٠) من الألفية:

(١) انظر التعليق على جميع أبيات هذه الأمثلة في تحقيقي لألفية ابن مالك. وانظر أمثلة أخرى في: شرح المرادي ١٥٩٧/٣ - وشرح البرهان بن القيم ٥٩٠/٢ - وشرح الهواري ١٤٧/٢، ٧/٤ - وشرح ابن طولون ٩/٢، ٥٢.

(٢) منهم: محقق شرح ابن الناظم ص ١٨ (تحقيق د. عبد الحميد السيد) وقال: «في الأصل (الرسول)» - والمرادي ٢٦٢/١ - والبرهان بن القيم ٧٢/١، وقال: «و(النبي) هو المشهور المتداول» - والمكودي ٧٥/١، وذكرت المحققة أن (الرسول) وارد في خمس نسخ منها الأصل، وأما (النبي) فوارد في نسختين متأخرتين جدًا، ومع ذلك أثبتت في المتن (النبي)؛ لأنه المثبت في الألفية المطبوعة!

(٣) شرح الهواري ١٩٤/٢.

«وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقِّ كَصَغَبٍ وَذَرَبٍ»

أثبت محقق شرح البرهان بن القيم البيت بلفظ: (ذَرَبٍ) بالذال المعجمة، مع أن ابن القيم فسّره بأنه «الماهر في الأمور»^(١)، وهذا تفسير الذَرَب بالذال المهملة، وهي روايته ورواية غيره، أما الذَرَب بالذال المعجمة فهو الحادّ من كل شيء، ومثله فعل محقق شرح ابن طولون^(٢)، ونحوهما فعل محقق شرح ابن الجزري^(٣).

وبسبب عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقاً علمياً يُبيّن اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسبب انتشار طبعات للألفية غير محقّقة، واعتماد المحققين على هذه الطبعات: تَعَجَّلَ بعضُ المحققين في إصدار أحكام على ألفاظ وردت للألفية فيما يحققون، فحكموا عليها بأنها تصحيف، أو خطأ، أو مخالفة لما في الألفية، ومن أمثلة ذلك:

- قول ابن مالك في البيت (٢٥٩) من الألفية:

«مَا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدُ وَجِدْ»

كذا ورد البيت في شرح المكودي، فغيّرت المحقّقة (قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا) إلى: (قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا)، وقالت: إنّ ما في الأصل «تحريف»^(٤)، مع أنه رواية الأكثرين.

- وقول ابن مالك في البيت (٥٠٣) من الألفية:

«.....وَلَدَيَّ إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا»

في شرح البرهان بن القيم هكذا، فأثبت المحقق: (نَزْرًا وَجِدًا)، وقال في الهامش: «وقوله: (وَجِدًا) يخالف ما في متن الألفية وشروحاتها، فالذي

(١) شرح ابن القيم ٥٩٢/٢. (٢) انظر: شرح ابن طولون ٥٤/٢.

(٣) انظر: شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص ٢٢٥، وفيه: «و(ذَرَبٍ) من (الذُّرْبَة)»، وصحّفها المحقق إلى «و(ذرب) من (الذرية)»!

(٤) شرح المكودي ٢٩٣/١، هامش ٢.

فيها وفي شروحها (وَرَدًا)»^(١)، وهي رواية للبيت.

- وقول ابن مالك في البيت (٩٨٠) من الألفية:

«وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ»

في شرح ابن الجزري: (نَادِرًا عَرَضُ)، فأثبت المحقق: (رُبَّمَا عَرَضُ)، وقال في الهامش: «في الأصل: (نَادِرًا عَرَضُ)»^(٢)، وهي رواية للبيت.

وبسبب عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقاً علمياً يبيّن اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسبب انتشار طبعات للألفية غير محققة، واعتماد المحققين على هذه الطبعات: تابع كثير من طابعي ألفية ابن مالك وضابطيها في الشروح ومحققي شروحها هذه الطبعات في ضبط بعض ألفاظ الألفية على غير وجهها، وسأكتفي هنا بذكر مثالين على ما خالفت فيه هذه الطبعات - ومن تابعها - ما اتفقت عليه نسخ الألفية العالية:

- قول ابن مالك في البيت (٤٤٨) من الألفية:

«وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ مَصْدَرُهُ، كَقُدْسِ التَّقْدِيرِ»

هكذا في نسخ الألفية، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة: (مَصْدَرُهُ) بالجر^(٣).

- وقول ابن مالك في البيت (٦١٥) من الألفية:

«وَأِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ فَاَلْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ»

هكذا في نسخ الألفية بتنوين (حَذَفٍ)، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة (حَذَفٍ مَا حُذِفَ) بالإضافة^(٤).

(١) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ٥٨٨/١، هامش ١.

(٢) شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص ٤١٧، هامش ١.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص ٤٣٥ (تحقيق عبد الحميد السيد) - وشرح البرهان بن القيم ٥٤٣/١ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٥٦ - والفتح الودودي ١/٣٩٧.

(٤) انظر: شرح البرهان بن القيم ٧٠٣/٢ - وشرح المكودي ٢/٦٣١ - وشرح ابن طولون ٢/١٤٦ - والفتح الودودي ٢/٤٥٣.

□ إبرازها واختلاف نسخها:

بعد أن حَقَّقْتُ ألفية ابن مالك على النسخ المذكورة في مخطوطاتها وجدت اختلافات عدة بين تلك النسخ أثبتتها في هوامش التحقيق.

وهذه الاختلافات ليست قليلة ليقال: إنها مما يحدث عادة بين نسخ الكتاب الواحد إذا كَثُرَتْ نُسَخُهُ، بل كثيرة، تشمل الضبط، والتقديم والتأخير، وجعل كلمة أو عبارة مكان أخرى، بل زيادة بيت ونقصان بيت.

وقد قَلَبْتُ في هذه الاختلافات النظر، وأعدتها إلى خمسة أسباب:

١ - خَطَأُ النَّسَاحِ، ومن أمثلة ذلك:

- جاء في نسخة (ظ ١): (كَمْحُمُودٍ) بالجر في قول ابن مالك في البيت (٤٣٩):

وقد يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى، كـ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)
والصواب الرفع؛ لأنه خبرٌ مقدَّم.

- وجاء في نسخة (أ): (قَصِيدَا) مكان (نُبَيْدَا) في قول ابن مالك في البيت (٧١٣):

وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبَيْدَا
- وجاء في نسخة (أ): (وَاحِدٍ) مكان (أَحَدٍ) في قول ابن مالك في البيت (٧٣٠):

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى
والمراد (أَحَدٍ) مذكر (إِحْدَى)، لا (وَاحِدٍ) مذكَّر (وَاحِدَةٍ).

٢ - ضَبْطُ الْأَلْفِيَةِ بِالْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ وَالنَّحْوِيِّ دُونَ الرِّوَايَةِ، فقد توسَّع كثير من الشراح^(١) في شروحاتهم في ذكر ما يجوز في ألفاظ الألفية من ضبط لغوي ونحوي دون بيان لفظ روايتها، ولا يُستبعد أن يتجاوزَ بعض نساخ

(١) من أكثرهم توسعاً: خالد في إعراب الألفية، والمكودي في شرح الألفية.

الألفية ذلك إلى كتابة الألفية بهذه الأوجه أو بعضها، فيظن الناظر فيها حيثُذ أن كل ذلك من لفظ الألفية وضبطها، ومن أمثلة ذلك:

- أن الهواري^(١) جوّز الرفع في (طَبَقًا) في قول ابن مالك في البيت (١١٦):

والثانِ مُبْتَدَأٌ، وذا الوَصْفُ خَبَرٌ إن في سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرُّ

وفي شرح المكودي أنه «يوجد في بعض النسخ: (طَبَقٌ) بالرفع»^(٢).

٣ - إصلاح بعض ألفاظ الألفية وأبياتها، فقد يرى بعض المُطَّلِعِينَ على الألفية أن فيها ما يحتاج إلى إصلاح، بتغيير كلمة أو عبارة، فينظم مكانها ما يُصْلِحُ به هذا الخلل، وربما أدخل بعض النساخ هذا الإصلاح في الألفية، حتى يُظَنُّ أنه من رواياتها، ومن أمثلة ذلك أن ابن عقيل أصلح (سِوَاهُ) في قول ابن مالك في البيت (٧٤):

وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

إلى: (سِوَاهَا)، وقال: «ولو قال: (وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^(٣)، ثم جاء السيوطي فذكر أنها رواية، وتبعه ابن حَمْدُونُ والخُضْرِي^(٤).

٤ - اختلاط ألفاظ الألفية بألفاظ الكافية الشافية، فقد تختلط بعض ألفاظ الألفية بألفاظ أصلها الكافية الشافية عند بعض النساخ، أو يُدْخَلُ بعضهم بعض أبيات الكافية الشافية في الألفية وليست منها، ومن ذلك^(٥):

- أنه جاء في جميع النسخ: (اَقْتَصِرْ) في قول ابن مالك في البيت (٨٢):

..... بـ(ذِي، وَذِهِ، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى اَقْتَصِرْ

(١) في شرحه للألفية ٢٦٣/١. (٢) شرح المكودي للألفية ١٧٣/١.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٤/١.

(٤) انظر: شرح السيوطي على الألفية ص ٧١ - والفتح الودودي ٩٥/١ - وحاشية الخضري على ابن عقيل ٦٤/١.

(٥) انظر أمثلة أخرى في البيتين: ٦٨٧، ٧١٥.

وجاء في حاشية نسخة (ظا) (قُصِرَ)، وهو لفظ الكافية الشافية^(١).

٥ - ابن مالك، فقد اشتهر بكثرة مراجعته كتبه، وتغيير ما يراه محتاجاً إلى تغيير، وأقربُ مثالٍ على ذلك ما فعله في الكافية الشافية، فقد بقي يغير فيها ويصلح، حتى اختصرها في الخلاصة (الألفية)، كما سبق بيانه^(٢)؛ ولذا أرى أن ابن مالك فعل ذلك أيضاً في الألفية، فبعد إبرازته الأولى للألفية غير فيها ما رآه محتاجاً إلى تغيير، وما زال يغير حتى كَوْنَتْ تغييراته إبرازةً أخرى للألفية^(٣).

وَيَغْلِبُ على ظني أَنَّ أَبْرَزَ من حَمَلَ الإبرازة الأولى ابنُ الناظم بدر الدين، فإذا علمنا أن نسخة (أ) أكثر النسخ مخالفة لنسخة ابن الناظم، وهي مقابلة على نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، ترجَّح أن ابن النحاس مِمَّنْ حَمَلَ الإبرازة الأخيرة.

وكان من المتوقع أن تنتشر الإبرازة الأخيرة؛ لأنها الصورة التي ارتضاها ابن مالك لألفيته، وأظن أن الواقع خلاف ذلك، فالمنتشر خليط من الإبرازتين، وأكثره من الإبرازة الأولى.

والسبب في ذلك أن ابن الناظم بعد أن أخذ عن أبيه الإبرازة الأولى

(١) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ٣١٤/١.

(٢) انظر: ص ٢٩.

(٣) بعد انتهائي من هذه الدراسة صَدَرَ كتاب (النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة) للسيوطي محققاً، فاستفدت منه في عدة مواضع من التحقيق، ووجدتُ فيه السيوطي قد نقل عن ابن أبي الفتح البجلي؛ وهو من متأخري تلاميذ ابن مالك - نقلاً هو نصّ فيما استنتجته هنا، قال ٨٥/١: «رأيتُ رسالة أَلْفها تلميذ المصنف الإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (... تَمَيِّزُ حَصَلٍ)، ثم غَيَّرَهُ - رَحِمَهُ اللهُ - بخطه قبل موته، فقال: (... مَيِّزُهُ حَصَلٍ).... ولو قُدِّرَ أن الأول صوابٌ لم يَجْزُ أن يُقَرَأَ إلا على ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسب إليه شيء رجع عنه».

للألفية وَقَعَ بينه وبين أبيه خلافٌ أوجب انتقاله إلى بعلبك^(١)، وبعد وفاة ابن مالك عاد ابن الناظم إلى دمشق، وشرح ألفية أبيه شرحاً اقترَنَ بها، وانتشر معها أنى طَارَتْ، فصار الغالب في أخذ الألفية بعد ذلك من طريق شرح ابن الناظم الذي شرح على الإبرازة الأولى، وصار نُسَّاح الألفية ينسخونها من شرح ابن الناظم، ثم يوازنونها بنسخ أخرى عن الإبرازة الأخيرة، مما أدى إلى اختلاط الإبرازتين.

وأما أبرز الخلافات التي يغلب على ظني أنها بسبب اختلاف الإبرازتين من ابن مالك فتعود - بعد التأمل فيها - إلى الأسباب الآتية:

١ - إرادة دقة العبارة، وهو أعمُّ الأسباب، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (في النَّثْرِ والنَّظْمِ) في البيت (٥٦٠):

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحُ مُثَبَّنًا

فقد جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (في النَّظْمِ والنَّثْرِ)، وهو أدقُّ؛ لأن تقديم النثر يغني عن ذكر النظم؛ لأن ما جاز في النثر جاز في النظم، أما تقديم النظم فيسلم من ذلك، ويبيِّن الكلام على التدرج، فكأنه يقول: (إذ قد أتى في النظم، و(أتى) في النثر أيضًا).

- قوله: (مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ) في البيت (٦٧٦):

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ)، وجاء في (أ) و(ب) و(د) و(ظ٢) بلفظ: (مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ)، وهو أدقُّ؛ لأن النصب في الأمثلة الخمسة محمولٌ على الجزم، فيكون كقوله في البيت (٤٥) عن

(١) انظر الكلام على هذا الخلاف في: الوافي بالوفيات ١/١٦٥، وفيه: «وجرى بينه وبين والده صورة [لعل صوابها سورة] سكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد، فلما مات والده طُلب إلى دمشق، وولِّيَ وظيفة والده وسكنها».

الأمثلة الخمسة: (وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَةً)، ونحوه قوله في البيت (٣٤) عن المثنى: (جَرًّا وَنَصْبًا)، وقوله في البيت (٣٥) عن جمع المذكر السالم: (اجْرُرْ وانصِبْ)، وقوله في البيت (٤١) عن المجموع بالآلف والتاء: (في الجَرِّ وفي النَّصْبِ).

٢ - مراعاة الأولى في القوافي، ومن ذلك:

- قوله: (وَرَدَا) في البيت (٥٠٣):

كَمِثْلٍ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرُ؟) وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدَا

جاء في (ظا) (١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ: (وُجِدَا)، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ: (وَرَدَا)، وهو أنسب للقافية؛ لأنه يماثلها في فتح ما قبل الروي، وأما (وُجِدَا) فيخالف ما قبل الروي في حركته، وهو خللٌ في جرس البيت لا يَفُوتُ مثل أذن ابن مالك المُتَمَرِّس في النظم.

٣ - تخليصه الكلام من التقدير، ومن ذلك:

- قوله: (ذُو انْتِصَابٍ) في البيت (٦٢):

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

جاء هكذا في (ظا) (١) و(ظ٢) وغيرهما، فـ(ذو) مبتدأ، والمفعول الثاني لـ(جُعِلَ) ضمير مقدرٌ عائد إلى: (ذو)، وجاء في (أ) وشرح أبي حيان وشرح المكودي بلفظ: (ذا انتصاب)، وهو سالم من التقدير؛ لأن (ذا) المفعول الثاني لـ(جُعِلَ).

٤ - الإتيان بالضمير بدل الاسم الظاهر، ومن ذلك:

- قوله: (بها) في البيت (١٤٩):

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةِ فَجِئْتُ بِهَا مَثْلُوَّةً لَا تَالِيَةَ

جاء في (ظا) (١) وغيرها بلفظ: (بما)، وجاء في (أ) و(ج) و(ظ٢) بلفظ: (بها)؛ وهو أحسن؛ للاستغناء عن إعادة الاسم الظاهر بذكر ضميره.

٥ - توحيد الضمائر، ومن ذلك:

- قوله: (بها) في البيت (٣٧٧):

شَبَّةٌ بِـ(كَافٍ)، وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٍّ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا.....

جاء هكذا في (د) و(ج) و(ظا) و(ظ) وأغلب الشروح، وجاء في (أ) و(ب) وشرح المكودي بلفظ: (به)، وهو أنسب؛ لتكون ضمائر (الكاف) كلها على لفظ المذكر، فتوافق قوله: (وَرَدٍّ) وقوله: (وَاسْتُعْمِلَ).

٦ - مراعاة الأرجح، ومن ذلك:

- قوله: (نَصَبُهُ) في البيت (٦٩٣):

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلٌ عُطِفَ نَصَبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٍ

فقد جاء في (ظا) و(ظ) بلفظ: (يَنْصِبُهُ)، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (نَصَبُهُ)، وهو أرجح؛ لأنَّ فعل الشرط إذا كان فعلاً ماضياً - كما هنا - يجوز في جوابه أن يكون فعلاً ماضياً بلا إشكال كما في رواية: (نَصَبُهُ)، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً، فالمختار فيه حينئذ الجزم فيقال: (يَنْصِبُهُ)، ويجوز الرفع كما في رواية: (يَنْصِبُهُ)^(١).

٧ - مراعاة الأسلوب السابق واللاحق، ومن ذلك:

- قوله: (وَالْتَزَمِ التَّغْلِيْقَ) في البيت (٢١٢):

فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءٍ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّزِمِ التَّغْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

فقد جاء في (ظا) وغيره بلفظ: (وَالْتَزِمِ التَّغْلِيْقَ)، وجاء في (ب) و(ج) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (وَالْتَزِمِ التَّغْلِيْقَ)، وهو أنسب لما قبله في البيت السابق، من قوله: (وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ)، وقوله: (وَأَنْوَِ ضَمِيرَ الشَّانِ).

٨ - تخليص الكلام ممَّا يَحْتَاجُ تَخْرِيجُهُ إِلَى تَكْلُفٍ، ومن ذلك:

(١) انظر: شرح التسهيل ٧٧/٤ - وشرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣ - والتصريح ٣٧٨/٤.

- الشطر الثاني من البيت (٨٧٧):

وَإِنْ يَكُنْ كـ (شِيَّةٍ) مَا الْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتَحَ عَيْنُهُ التَّزِمَ

فقد جاء في (ظا) وغيرها بلفظ: (فَجَبْرُهُ وَفَتَحَ عَيْنُهُ التَّزِمَ)، وتخريج ذلك يحتاج إلى تكلف؛ لأن ظاهر العبارة أن يقال: (التَّزِمَا) بألف الاثنين^(١)، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (فَجَبْرُهُ وَفَتَحَ عَيْنُهُ التَّزِمَ)، فَسَلِمَ من هذا التكلف، ومع ذلك صار أنسب للقافية؛ لموافقتها في حركة الحرف الذي قبل الروي والذي قبله.

٩ - مراعاة الأولى في الوزن، ومن ذلك:

- قوله: (لِمَا مَضَى) في البيت (٤٤٧):

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى

فقد جاء في (ظا) بلفظ: (مَا قَدْ مَضَى)، وجاء في باقي النسخ: (لِمَا مَضَى)، وهو أنسب للبيت؛ لأن وزنه (مُتَفَعِّلُنْ)، وهو موافق للتفعيلتين الآخرين في الشطر، أما (مَا قَدْ مَضَى) فوزنه (مُسْتَفْعِلُنْ)، وابن مالك في النظم في القِمة.

١٠ - تحسين الأمثلة، ومن ذلك:

- قوله: (كَاضِطْفَى) في البيت (٤٥٢):

بِهَمْزٍ وَصَلٍ، كـ (اضْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ (قَدْ تَلَمَّأَ)

فقد جاء في (ظا) بلفظ: (كَارَعَوَى)، وجاء في باقي النسخ: (كَاضِطْفَى)، وهو أحسن في التمثيل؛ لأنه لفظ قرآني، وهو مع ذلك أَلْطَفُ وَأَسْلَسُ من (ارْعَوَى).

١١ - حذف البيت المكرر، فاليك (٨٩٧):

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

(١) انظر: شرح المكودي ٢/ ٨٦٠ - وإعراب الألفية ص ١٦٦.

ثابت في (ب) و(ظ٢) و(ج)، وليس في (أ) و(ظ١) و(د) وشرح
المكودي، وإسقاطه أَحْسَنُ؛ لأنه حَشَوُ يُغْنِي عنه البيت الذي بعده^(١)، وهو
قوله:

وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَدًّا، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

وَمِمَّا يَلْفِتُ النَّظْرَ أَنَّ بَيْتًا آخَرَ سَقَطَ أَيْضًا مِنْ (أ)، وهو البيت (٧١٩):

نَحْوُ (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادِرِ الْمَأْخَذَا

وليس في هذا البيت سوى التمثيل، فهل وَجَدَ ابن مالك أن عدد
الألفية صار (١٠٠٢)، فحذف البيتين لتكون عدة الألفية (١٠٠٠) بيتًا تمامًا؟
فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُثَبِّتْ في التحقيق ما في الإبرازة الأخيرة دون
الأولى؟

فأقول: لأنَّ ما قلَّته في الإبرازتين والفروق بينهما، وَعَزَوِ هذه الفروق
إلى الإبرازتين، كله قائم على غَلْبَةِ الظَّنِّ المدعَّم بالقرائن التي لا تصل إلى
منزلة الأدلة والقطع، ولو وقفتُ على نسخة أو نسخ تامة العلو تبينُ هذه
الفروق وتعزوها إلى إحدى الإبرازتين لَمَّا تَلَبَّثْتُ في إثبات ما في الإبرازة
الأخيرة دون الأولى، وَلَمَّا لم أجد - إلى الآن - هذه النسخ لم يكن بُدٌّ من
الاعتماد على منهج التحقيق القائم على تقديم أفضل النسخ وما اتفقت عليه
أكثرها.



(١) انظر إغناؤه عنه في: حاشية الصبان ١٦٢/٤ - والفتح الودودي ٧٥١/٢ - وحاشية
الخضري ١٧٨/٢.

مقدمة التحقيق

لا تكاد مكتبة تخلو من نسخ مخطوطة لألفية ابن مالك، بله نسخة، حتى صار من العسير الاطلاع على جميع هذه النسخ.

وقد حاولت تتبّع أهم نسخ ألفية ابن مالك المخطوطة، ولكني - مع الأسف - لم أقف على نسخ تامة العلو للألفية، كنسخة بخط ابن مالك، أو بخط أحد تلاميذه وعليها إجازته، مع اشتهاار نسخة بخط بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك^(١)، وقد قابل ابن هشام عليها نسخته (أ).

وأهم النسخ التي وجدتها للألفية هي التي تتميز بإحدى الميزات الآتية:

- ١ - تقدّم زمان نسخها، وقد وقفت عند نهاية القرن الثامن، إلا نادراً.
 - ٢ - التي بخط عالم نحوي.
 - ٣ - التي عليها إجازة لعالم نحوي، أو خط عالم نحوي.
 - ٤ - التي نُقلت من أصل عالٍ ولو كانت متأخرة.
- وهذه النسخ التي حققت عليها ألفية ابن مالك ممّا يتوافر فيها بعض هذه الميزات:

□ النسخة الأولى نسخة (أ):

وهي بخط ابن هشام النحوي المشهور، صاحب (المغني) و(أوضح المسالك).

(١) انظر كلاماً على هذه النسخة في الكلام على الأبيات: ٧٣٦، ٨٨٨، ٩٦٨؛ وانظر: حاشية الصبان ٢٣٦/٤ - والفتح الودودي ٨١٠/٢ - وحاشية الخضري ٢٠١/٢.

وهي محفوظة في المكتبة السلیمانیة بإسطنبول، وَقْفِيَّة رئيس الكتاب،
برقم (١٠٣٩)، في ٤٣ق×١٣س.

كُتِبَ في صفحة عنوانها: (الْخُلَاصَةُ فِي النَحْوِ)، وفيها أيضًا تملُّكات
وفوائد عِدَّة، وفي آخرها كتب: «نَجَزَتِ الْخُلَاصَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ
عَلَى يَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ هِشَامٍ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فِي شَهْرِ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةً»^(١).

وقد تفاوت اهتمامُ ابن هشام بنسخته، فأحيانًا يهتمُّ بالأبيات،
فيوضِّحها ويضبطها، وأحيانًا يُهمل الضبط، ورُبَّمَا أهمل نقط الحروف،
ويذكرُ أحيانًا فوارق نسخة أو نسخ أخرى على الحواشي، أهتمُّها نسخة
بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وله عدة عبارات تثبت هذه
المقابلة، منها قوله: «نسخة ابن النَّحَّاسِ: بالواو»^(٢)، وقوله: «ويوجد بخط
بعض الناس بصاد، وليس بجيد، هو ابن النَّحَّاسِ»^(٣).

وقد ذكر نسخة ابن هشام هذه الصَّبَّانُ في حاشيته، وابن حَمْدُونُ في
الفتح الودودي^(٤).

□ النسخة الثانية نسخة (ب):

وعليها إجازة من أبي حَيَّانٍ النحوي، صاحب (التذيل والتكميل).
وهي محفوظة في مكتبة عارف حَكَمَت في المدينة النبوية، برقم (٨٠/
٤١٥)، في ٦٢ق×٩س، وليس عليها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها،
ولكنها متقدِّمة بدليل خَطِّها وتاريخ إجازتها الآتية.

وجاء في صفحة عنوانها: (كِتَابُ الْخُلَاصَةِ فِي النَحْوِ)، وفيها أيضًا
فوائد وتملُّكات مؤرَّخة وغير مؤرَّخة.

(١) نسخة (أ) من ألفية ابن مالك ٤٢ب. (٢) حاشية نسخة (أ) ١٣٢أ.

(٣) حاشية نسخة (أ) ١٣٨أ.

(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢٢٣/٤ - والفتح الودودي ٨١٠/٢.

وعلى حواشيتها تعليقاتٌ متوسطة الكثرة، بخطوط مختلفة، بعضها بخط الناسخ، وأخرى متأخرة؛ لنقلها عن ابن هشام والمكودي والسيوطي، وهذه الحواشي غير معزوة سوى واحدة كُتِبَ في آخرها: «هـ حيان»، وهي إشارة إلى العزو إلى أبي حيان، وهو صاحب الإجازة.

وعلى حواشيتها أيضًا بيان لبعض فوارق نسخة أو نسخ أخرى للألفية، ولكنها بغير خط الناسخ، وفيها نظام التعقيية، ولكن بغير خط الناسخ.

وأكبر إشكال في المخطوط أن هناك من تجرأ عليه فغير بعض كلماته، وغالب هذه التغييرات واضحة، واللفظ السابق قبل التغيير واضح، وليست هذه التغييرات بخط ناسخ النسخة للمجاز له من أبي حيان؛ لأنها تخالف خطه في الإجازة.

وهذه النسخة غاية في الدقة والعناية، وبلغ الأمر بكتابها أن كتب الألفية بما يشبه كتابة المصحف، من وضع علامات الإدغام والإقلاب.... ومن دقته أنه كتب القوافي المقيّدة بحركاتها، وفوق الحركات سكون، فيدلُّ بالسكون على أنها قافية مقيدة، والحركة تبين حق الكلمة لو كانت في درج الكلام، ومثل ذلك فعل أبو حيان في إجازته كما سيأتي، فوضع في آخر إجازته على النون من (حَيَّانٍ) سكونًا وفتحة وكسرتين^(١).

ومن دقته أنه يشكل كل الحروف، حتى أحرف المد، وهمزة الوصل التي يضع عليها صادًا صغيرة وحركة تبين حركتها لو ابتدئ بها.

وفي آخر المخطوط إجازة لأبي الفضل محمد كمال الدين بن أبي إسحاق إبراهيم جمال الدين بن أبي الشناء محمود شهاب الدين بن سليمان بن

(١) من عادة بعض حفاظ الألفية أنهم يحفظونها حفظ إنشاد؛ أي: على ما يقتضيه النظم والإنشاد، وفي الختمة الأخيرة يطالبون بحفظها حفظ إعراب؛ أي: على ما يقتضيه الإعراب، أفادني هذا أستاذنا المغربي الفاضل الأستاذ الدكتور رشيد الحسن بوزيان حفظه الله.

فهد الشافعي^(١)، من أبي حَيَّان النحوي محمد بن يوسف الأندلسي، وفيها أن أبا حَيَّان قرأها على جَدِّ المجاز له أبي الثناء محمود شهاب الدين في مجلس واحد، وقال له أبو الثناء: «قرأتُه على مُصَنِّفِهِ، وَصَحَّ ذلك وَتَبَّتْ»، وأبو الثناء (ت ٧٢٥هـ) هذا من تلاميذ ابن مالك.

وكانت القراءة في مجلس واحد، يوم الأحد (٥/١١/٧٤٤هـ)، في المدرسة الصالحية بالقاهرة المحروسة، وكانت قراءة المُجاز له حفظًا من هذه النسخة، وَكَتَبَ الإجازة صالح بن عبد الله الفنمري، وتحت الإجازة بخط أبي حيان: «الْمَذْكُورُ أَعْلَاهُ صَحِيحٌ كَتَبَهُ أَبُو حَيَّانَ [على النون سكون وفتحة وكسرتان]»، وتحت كُتِبَ: «هذا خط الشيخ أبي حيان رَحِمَهُ اللهُ»^(٢).

□ النسخة الثالثة نسخة (ظ ١):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.
وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٢٠٢٦)، في ١٦٢ ق×٢٣ س، ناقص من أولها أوراق قليلة.
كتبها سنة (٧٣١هـ) عبد الرحمن بن إبراهيم بن خليل الشافعي، وقُوبِلت على نسخة عليها خطُ ابن الناظم، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

□ النسخة الرابعة نسخة (د):

وعليها إجازة من محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي.
وهي محفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم (١٣٨٧)، في ٤٤ ق×١٣ س، كتبها محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب السُلَمِيُّ الشافعي^(٣)، وانتهى من كتابتها في (١٤/٩/٧٣٢هـ).

(١) مات في القاهرة سنة (٧٦٩هـ)، وعمره ٤٣ سنة. انظر: السلوك ٣٢٣/٤ - والدرر الكامنة ٢٢/٥.

(٢) نسخة (ب) من ألفية ابن مالك ١٦٢. (٣) لم أجد له ترجمة.

وجاء في صفحة عنوانها: (كتاب الخلاصة في النحو)، وعلى حواشيتها بيان لفروق نسخة أو نسخ أخرى، وبيان لأجزاء الألفية: عُشرها، وخُمسها، وثُمناها، ورُبُعها، ونِصفها....

وهي مقابلة، جاء في آخرها: «بَلَّغَ مُقَابِلَةً فَصَحَّ»، وآثار المقابلة واضحة في حواشي النسخة، ولكن الناسخ لم يذكر الأصل الذي نَقَلَ عنه! وهي نسخة قليلة التصحيف والخطأ، فيها عناية كبيرة بدقة الضبط.

وعلى حواشيتها تعليقات وشروح قليلة غير معزّوة، ولعلّها للمجيز بخطّ المجاز له، ومما يُلَفِتُ النظر أنّ اثنتين من هذه الحواشي ظاهرهما أنهما لابن مالك نفسه، لفظ الأولى: «قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «أَشْرْتُ بِ(مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ.... زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْكَرِيمَانِ، وَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَكَلَّمْتُ... الْكَرِيمِينَ»، حاشية (هـ)»^(١)، ولفظ الأخرى: «قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «قَيَّدْتُ الْاسْمَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِ(خَالِصٍ) احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذِّبَابِ)، فَإِنَّ (يَغْضَبُ) مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَكِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِفِعْلٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذِّبَابِ»، ح^(٢)، أما باقي التعليقات فظاهرها أنها ليست لابن مالك لأنها تبدأ بنحو (قوله)، (يعني بكذا).

وفي آخر النسخة إجازة قالها وكتبها في (٢٣/٢/٧٤٨هـ) محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي^(٣)، لأبي عبد الله الحسين شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين بن أبي الحسين علي شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين اليُونِينِي الحنبلي البعلبي^(٤).

(١) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٢٢ب.

(٢) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٣٠أ.

(٣) لعله محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى البعلبي الحنبلي، أبو عبد الله، بدر الدين، شيخ الحنابلة في بعلبك، الشهير بابن إسباهر، توفي سنة (٧٧٨هـ). انظر: الدرر الكامنة ٣٣٩/٥.

(٤) وُلِدَ فِي (٧٣٠هـ)، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٧٨٧هـ)، وَجَدُّهُ عَلِيٌّ (ت ٧٠١هـ) مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ مَالِكٍ، وَقَدْ قَرَأَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ وَابْنَ مَالِكٍ يَسْمَعُ مِنْهُ، وَيُعَرِّبُ الْمُشْكِلَ، =

□ النسخة الخامسة نسخة (ظ ٢):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.
وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
 بالرياض، برقم (٤٥٤٥)، في ٢٢٩ق×٢١س.
كُتبت سنة (٧٢٧هـ)، وقوبلت سنة (٧٥٣هـ)، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر
الألفية لا جميعها.

□ النسخة السادسة نسخة (ج):

وهي بخط ابن طُولُونَ النحوي، صاحب شرح ألفية ابن مالك.
وهي مع إعرابها المسمّى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، في
جزأين محفوظين في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (١٦٤٥)، ورقم
(١٦٤٦)، الجزء الأول في ٢٢٠ق×١٩س، والثاني في ٢٠٨ق×١٩س،
والنسخة بخط محمد بن علي بن طُولُونَ الدمشقي الحنفي النحوي
(ت ٩٥٣هـ)، أحد شراح ألفية ابن مالك، وانتهى من كتابتها سنة
(٩١٣هـ).

وقد جعلتها من نسخ التحقيق مع تأخر زمانها لأمرين:

١ - أن كاتبها نحوي شرح ألفية ابن مالك، فله بها مزيد عناية.

٢ - لكي تكون مثالا لنسخ الألفية المتأخرة.

وقد قابلت التحقيق أيضًا على:

١ - نسخة شرح أبي حيان للألفية، المسمى: (منهج السالك في
الكلام على ألفية ابن مالك)، وهي نسخة غير كاملة؛ لأن أبا حيان لم يكمل
الشرح، بل توقّف عند باب (أفعل التفضيل)، أي: نصف الألفية، واعتمدتُ

على تحقيق سدني كلازر له^(١)، وقد حققه على نسخة منقولة من أصل منقول من خط المؤلف ومقابل عليه.

٢ - نسخة شرح الشاطبي للألفية، المسمى: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، وقد اعتمدت^(٢) على تحقيقه الذي قام به عدد من أساتذة جامعة أم القرى، وهم الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البناء، وعياد بن عيد الثبتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد.

٣ - نسخة شرح المكودي للألفية، وقد اعتمدت على تحقيق د. فاطمة بنت راشد الراجحي للكتاب^(٣)، وقد حققته على سبع نسخ خطية متأخرة، سوى واحدة كتبت سنة (٨٧٣هـ)، اعتمدتها المحققة أصلاً، وقد اعتمدت أصلها هذا في بيان نسخة المكودي؛ لأنها توافق إعراباته وما شرح عليه وما نقل عنه من روايات للألفية.

وقد حرصت على بيان الفروق التي وقفت عليها بين ألفاظ الألفية في هذه النسخ والشروح، وربما اكتفيت ببيان ما يخالف منها اللفظ المثبت في المتن، ف يعني هذا أن ما في المتن هو ما في باقي النسخ والشروح. وقد عرضت التحقيق أيضاً على:

١ - الكافية الشافية وشرحها لابن مالك؛ لأنها أصل الألفية، مبيّناً الأبيات التي بقيت على لفظها في الألفية.

٢ - شروح الألفية، كشرح المرادي، وابن هشام، والبرهان بن القيم،

(١) نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوايفن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.


(٢) كنت - قبل طبع (المقاصد الشافية) - قد اعتمدت تحقيقه المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، وقد ساعدني في الاطلاع عليه الأستاذان الكريمان: د. عياد بن عيد الثبتي، ود. عبد العزيز بن علي الحربي، فلهما مني الشكر الجزيل.

(٣) وقد طبعته جامعة الكويت، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

وابن عقيل، والهواري، والأشموني، وابن طولون....، وكذلك حواشي ابن هشام على الألفية، وإعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى. ولا أعتد على لفظ الألفية المطبوع مع هذه الشروح المطبوعة إلا في حالين:

- ١ - في اللفظ الذي نصّ الشارح على ضبطه حروفاً أو حركات.
 - ٢ - في اللفظ الذي التزم فيه المحقق ذكر ما في نسخ - أو نسخة - التحقيق، ونصّ على ذلك.
- وسبب ذلك: أن أغلب تحقیقات الألفية - وللأسف - لم تُثبت فيها ألفاظ الألفية كما هي في نسخ تحقیق الشروح، بل تُصرّف فيها بما يوافق المطبوع المشهور من الألفية، وهذا التصرف قد يكون من المحقق، وقد يكون من الناسخ، وقد سبق بيان ذلك في العنصر السابق.





نماذج من صور المخطوطات

قرأ على جميع هذه القصيدة الموسومة بالمالكية الفقيرة
 النبيه الفاضل المقرئ النحوي المتقن المحقق شمس الدين
 ابو عبد الله محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي
 نفعه الله بالتعلم والعمل وبلغه منها السور والامل فاجرت له
 ازبوابها حتى مقبولا منه مرضيا عنه فاهلته بسنة
 والشهادة له متعينة وكتب محمد بن عبد الله بن عبد الله
 بن ملك الطائي الحلبي في الخامس والعشرين من رمضان سنة خمس
 وستين وست مائة والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلامه

قرأ على هذه القصيدة قراءة رواية ودراسة الفقيرة
 المقرئ النحوي شمس الدين ابو عبد الله محمد بن منصور بن
 موسى بن محمد الشافعي الحلبي اسعده الله وكسلاه
 ونفعه ما رواه وقرأه فاعلنت له بلذني في الرواية عن
 فانه حقيق بالتقدم لا فائدة ذون العلم واهلته لذلك
 بيعة والشهادة له متعينة وكتب ناظم القصيدة الفقيرة
 الى عفو الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن ملك الطائي الحلبي
 لعشر خلون من المحرم من سنة ست وست مائة والحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلامه

صورة إجازتين بخط ابن مالك، الأولى كتبها في (٢٥/٩/٦٦٥هـ)،

والأخرى كتبها في (١٠/١/٦٦٦هـ)، لتلميذه محمد بن منصور الشافعي الحلبي،

على أول ورقة وآخر ورقة من نسخة التلميذ من (المالكية) في القراءات، لابن مالك.

صورة لآخر نسخة (أ) ٤٢ب، التي بخط ابن هشام



صورة لغلaf نسخة (ب)

احصى من الكافية المأثورة كما تقضى في كتابه
 فاحمد لله جليلة على محمد خير بني ارسلا
 والله الغر الكرام المبرور وصحة المتبحر الحسن
 واعلم انه قد انتهى عرضة من هذا النظم والله قد استعمل على اعظم
 الميزات من علم للعربية ثم ختم الكتاب بحمد الله تعالى والله
 على نبيه محمد وآله صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه وجميع
 الطيبين الطاهرين صلاة دائمة الى يوم الدين امين
 فرغ من تأليفه يوم الاربعاء الحادي عشر من شهر ربيع
 الحجة احد الاشهر الحرم سنة سبع وعشرين وستمائة
 وحسبنا الله ونعم الوكيل
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
 وسلم

بلغ كتابه حقه ورجع منه
 صاحب مسجد جامع الجوزي
 عزالملك

نَحْوُ حَلَّتْ مَا جَالَتْ وَنَحْوُ
وَفَكَ أَفْعِلْ فِي النَجْبِ التَّزْمِ
وَمَا يَجْمَعُهُ عُنَيْتُ قَدْ كَمَلُ
أَخْبِي مِنْ الْكَافَةِ الْخَاصَةِ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُقْبِلًا عَلَى
وَالِهِ الْغَزَا الْكِنَامِ الْبَزَنُ
جَزِمَ وَشَبَّهَ الْجَزْمَ نَجْبَرُ قَفِي
وَالْتَزِمَ الْأَدْعَامُ أَيضًا فِي هَلُمُ
نَظْمًا عَلَى طَلِّ الْمَمَاتِ اشْتَمَلُ
كَمَا أَقْنَى غَنَى بِالْإِخْصَاءِ
مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَسَبِي أَرْسَبَ لَا
وَصَحْبُهُ الْمُنَجِّبِينَ الْخَيْرُ

★ أَجْمَرُهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَجَدَ ★

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ابْنِ الْأُمِّي وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا
بَحَرَتْ كِتَابَةً فِي رَاجِعِ عَشْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ مِنْ سَنَةِ اثْنَيْنِ

وَتَلَايْنِ وَسَبْعِ مِائَةٍ ★

عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْخَطِيبِ
الْتَمَى الشَّافِعِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَزَّ وَالدُّيُوبُ وَعَنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ★

عَنْ غَالِبِ بْنِ قُتَيْبَةَ

العجوة وفتح الباب المشاة تحت صفة ثانية لعجوة المنجيب ظلالا للمكودي والصفحة
 تتبع الموصوف في أربعة من عشرة والأربعة التي تتبعه فيها عناوين الجبر وعالمه
 جرة كثر التالان وقفة على التكون والجمع والتفخيم والتعريف وتتم أن
 يضبط منا بفتح الخاء على انجر خير وهذا آخر ما يشر الله تعالى جمعه للمولى الجبل
 ناصر الدين الحلبي العاجي الخفيف فتح الله تعالى في اجام على يد المنطوق الخنفي
 عفا الله عنها في ليلة يسف صبا حماري عشرين اري الاول صنفه بمنزلة بعالمه
 دمشق تحلو الكهف الحار ووطن وصلي الله على من لا نبي بعده والحمد لله رب العالمين

أَلْفَيْتُ ابْنَ مَالِكٍ

عَنْهُ
فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ

الْمُسَمَّاهُ

لِلْخُلَاصَةِ

فِي النَّحْوِ

نَظَمَهَا الْمَدْرَسَةُ الْيَمُّومِيَّةُ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْدَلُسِيُّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت ٦٧٢ هـ)

حَقَّقَهَا وَخَدَمَهَا

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُيُونِيُّ

الْأَسَازُ السَّارِكُ فِي قِسْمِ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَفَهْمِ اللُّغَةِ، كَلِّبَهُ اللُّغَةَ لِعَرَبِيَّةِ
جَامِعَةِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالرِّيَاضِ

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ. أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
٢ مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَإِلَيْهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَا

(١) البسمة ثابتة قبل أبيات الألفية بلا خلاف، في كل نسخ الألفية؛ ولذا تبدأ كتب الشروح والإعراب الألفية بالكلام على البسمة، قال خالد الأزهرى في إعراب الألفية ص ٧: «وقد آن أن نشرع في المقصود، فنقول: (بسم)....»، وقال صاحب اللوامع الشمسية ١/١ ب: «قال [أي: ابن مالك في أول الألفية] - رحمه الله تعالى - : (بسم الله الرحمن الرحيم)»، وقال ابن حمدون في الفتح الودودي ١/١٩: «أتى بالحمدلة بعد البسمة اقتداءً بالكتاب العزيز»، وقال الغزى في البهجة الوفية ٢: «فقلت - والعون من الإله -: قال الإمام الشيخ: (بسم الله)»، ومع ذلك جاء بعد البسمة في بعض نسخ الألفية عبارات ليست من الألفية، بل هي من زيادات النسخ، ففي (ب) ١ ب بعد البسمة: «وبه توفيقي»، وفي (د) ١ ب: «وهو حسبي، ونعم الوكيل. قال الشيخ....».

١ - ابن مالك: مالك من أجداده، لا أبوه، فهذا منه على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كأحمد بن حنبل، وأحمد بن تيمية. انظر: شرح الغزى ص ٧٣ - وزواهر الكواكب ١٧/١ - وحاشية الصبان ٩/١ - وحاشية الخضرى ٧/١.

٢ - الرسول: كذا في جميع نسخ التحقيق، وإعراب الألفية ص ٩، ووضع ابن هشام فوقها في نسخة (أ) ١ ب: «صح»، وهي الرواية المشهورة، انظر: شرح المكودي ٧٥/١ - وشرح الغزى ص ٣٩ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٥١/١ - وشرح ابن طولون ٢٤/١، وذكر الشاطبي في شرح الألفية ١٣/١: أنه إنما لم يقل (على النبي) لأن الرسول أخص، فهو أمدح. وجاء في بعض نسخ الألفية المتأخرة وبعض الشروح المطبوعة: (النبي). انظر المطبوع من: شرح المرادي ٢٦٢/١ - وابن عقيل ٩/١ - والأشموني ١٣/١ - والسيوطي ص ٣٥.

- الشرفا: كذا - بفتح الشين، والألف للإطلاق - في جميع نسخ التحقيق، وهي الرواية المشهورة، وقال ابن خطيب المنصورية في شرحه: «وفي بعض النسخ: =

- ٣ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْتَةِ مَقَاصِدُ النُّحُوبِ بِهَا مَحُوبِيهِ
- ٤ تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ
- ٥ وَتَقْضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَأَقَّةُ الْفَيْتَةِ ابْنُ مُعْطِي
- ٦ وَهُوَ يَسْبِقُ حَازِرُ تَقْضِيَا مُسْتَوْجِبُ شَأْنِي الْجَمِيلَا
- ٧ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ الْآخِرَةِ

= (الشُّرْفَا) بضم الشين. انظر: إعراب الألفية ص ٩ - وشرح ابن طولون ٣٠/١، وعليه تكون الكلمة مقصورة من مدّ.

- ٣ - أَلْفِيَّةٌ: عدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.
- ٤ - بَلَفْظٌ مُوجَزٌ: لا شك أن أغلب ألفاظ الألفية موجزٌ ومُشْرِقٌ، ومن غير الغالب أن يطوّل ابن مالك في مواضع يمكن اختصارها؛ ولذا أصلح بعض الشراح بيتين أو أكثر في بيت، أو استغنوا عن بعض الأبيات. وانظر أمثلة في الأبيات: ٢٨٢ - ٢٨٥، ٤٧٣، ٨٩٧.

- ٥ - ابن مُعْطِي: هو أبو الحسين، يحيى بن مُعْطِي بن عبد النور الزَّوَاوِي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، اشتهر في النحو بألفيته التي سماها: (الدُّرَّةُ الْأَلْفِيَّةُ). انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣٥/٢٠ - والمختصر لأبي الفداء ١٥٩/٣ - ويغية الوعاة ٣٤٤/٢.
- مُعْطِي: كُتِبَ بياء في (د) اب - و(ظ ٢) أ - و(ج) ٤ ب - وفي كثير من الشروح المطبوعة، وهو مقتضى اللغة القليلة في الاسم المنقوص المنكر، وكُتِبَ بلا ياء في (أ) اب - و(ب) اب، وهو مقتضى اللغة الكثرى فيه، انظر: الكتاب لسبويه ٢٨٨/١ - وأوضح المسالك ٣٤٤/٤، وَفَضَّلْتُ كتابته بالياء لأنه جاءت أسماء منقوصة منكراً في أواخر بعض أبيات الألفية وقد ثَبَّتَتْ ياءها بلا خلاف فيها بين النسخ، وهي الأبيات: ١٥ (مُذْنِي) - و١٠٢ (مُنْجَلِي) - و٣٢٢ (مُغْنِي) - و٤٣٥ (مُقْتَضِي) - و٦٥٩ (كَسَارِي)، وجاءت بخلاف بين النسخ في إثبات يائها في الأبيات: ٥ (مُعْطِي) - و٢٥٠ (حَرِي) - و٩١٥ (حَرِي).

- ٧ - كان الأحسن بابن مالك أن يُعَمَّ بالدعاء جميع المسلمين؛ ليكون أقرب إلى الإجابة، كما ذَكَرَ الله تعالى عن نبيه إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

انظر: شرح الأشموني ٢٢/١ - وشرح الغزي ص ٤٤ - والفتح الودودي ٢٨/١.

الكَلَامُ وَمَا تَأَلَّفَ مِنْهُ (١)

٨ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَ (اَسْتَقِم) وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمَ.

٩ وَاحِدُهُ: كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

= - في حاشية الملوي على المكودي ص ٥، ٦ - ونحوه في الفتح الودودي ٢٨/١ - :
«قال المكودي في الشرح الكبير: «وَرَدَ عَلَيْنَا عام ٧٦٩هـ طالبٌ من العراق، ذاكراً
أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة بيتاً ثامناً، وهو:

فَمَا لِعَبْدٍ وَجَلٍ مَنْ ذُنْبِهِ غَيْرُ دُعَاءٍ وَرَجَاءٍ رَبِّهِ»
قلت: هذا البيت لا يثبت، وليس في شيء من نسخ الألفية التي رأيتها.

(١) قوله في العنوان (يَتَأَلَّفُ): جاء في (أ) ١ب: (يَأْتَلِفُ)، وجاء في نكت السيوطي ١/
٥٦: «وفي تعليق آخر لابن هشام: «في بعض النسخ: (يَتَأَلَّفُ)، وفي بعضها:
(يَأْتَلِفُ)، والأولى أحسن».

٨ - كَلَامُنَا: يعني معاصر النحويين.

- كَاسْتَقِمَ: جاء في نكت السيوطي ٥٩/١: «ورأيت في نسخة - بَدَلَ قوله (كَاسْتَقِمَ) -
(مُنْتَظِمَ)، وهي غريبة».

- تقدير الشطر الثاني: الْكَلِمَ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

٩ - عَمٌّ: ضُبِطَتِ الميم بضمين في (ب) ٢أ، فهو اسم تفضيل حُذِفَتْ همزته كما حُذِفَتْ

قياساً في (خَيْرٌ وَشَرٌّ)، والمعنى: والقَوْلُ أَعَمُّ من الثلاثة: الكلام والكَلِم والكلمة؛

لأنه يُعْمُّها وَيَعْمُّ غيرها نحو: (كتابٌ محمَّدٍ)، وقد شرح على ذلك: ابن الناظم

ص ٤ - وابن هشام ١٣/١؛ وبيَّن إيماء ابن هشام إلى هذا المعنى صاحب التصريح

١٣١/١، ويَحْتَمِلُ أن يكون اسم فاعلٍ، وأصله (عَامٌّ)، كـ (بَرٌّ وبارٌّ)، ويَحْتَمِلُ أن

يكون فعلاً ماضياً (عَمٌّ)، وقد شَرَحَ على ذلك أبو حيان ص ٣ - والمرادي ٢٧٤/١ -

وابن عقيل ١٧/١ - والهوارى ٨٠/١ - وابن الجزري ص ٥ - والأشموني ٣١/١ -

والسيوطي ص ٣٩ - ورجَّحه الصبان ٣١/١ - وصرَّح به المكودي ٨١/١ - وشرح

الغزي ص ٥١ - واللوامع الشمسية ٦/١ ب. وانظر هذه الاحتمالات وترجيح الأول

منها في: إعراب الألفية ص ١٢ - والفتح الودودي ٣٥/١ - وحاشية الخضري ١٤/١.

- وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ: هذا معنى لغوي لا نحوي، وكلام ابن مالك في النحو لا

اللغة؛ فلذا أُخِذَ عليه ذلك، حتى نقل السيوطي في الهمع ٤/١: «إنه من أمراضها

[أي: الألفية] التي لا دواء لها؛ ولذا أصلحه بعضهم إلى:

- ١٠ بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنَّدَاوَالِ وَمُسْنَدٍ - لِلْأَسْمِ مِيزَةُ حَصَلْ
١١ بَتَا (فَعَلْتَ وَآتَتْ)، وَيَا (أَفْعَلِي) وَنُونٍ (أَقْبَلَنَ) - فِعْلٌ يَنْجَلِي
١٢ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَ (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ (يَسْمُ)

= واحدة كَلِمَةً، وَقَدْ يُؤْمَّ بِهَا كَلَامٌ لُغَةً، وَالْقَوْلُ عَمَّ
انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/١٦٤ - وحاشية الصبان ١/٣٤ - والفتح الودودي ١/٣٥.

- كَلَامٌ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، وجاء في حواشي ابن هشام ١٣: «في نسخة: (بها الكلامُ قد يُؤْمَّ)».

١٠ - مِيزَةُ: جاء في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية (تَمِيزُ)، وجاء في حاشية (د) ١٢: «خ [أي: في نسخة]: مِيزَةُ»، وهي رواية شرح الشاطبي ١/٤٣، ونقلها عنه: إعراب الألفية ص ١٢ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/١٧٧ - والفتح الودودي ١/٣٩، وجاء في حواشي ابن هشام ١٣: «في نسخة: (مِيزُ قد حَصَلْ)». وانظر: شرح الغزي ص ٥٢، وقد اعتمدتُ رواية: (مِيزَةُ) لأن ابن مالك اعتمدها في آخر حياته ورجع عن اللفظة الأولى، كما قال ذلك عنه تلميذه البَغْلِي، قال السيوطي في نكتة ١/٨٥: «رأيتُ رسالة ألفها تلميذ المصنف الإمامُ شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَغْلِي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (... تَمِيزُ حَصَلْ)، ثم غَيَّرَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ بِحَطِّهِ قَبْلَ موته، فقال: (... مِيزَةُ حَصَلْ).... ولو قُدِّرَ أَنَّ الأوَّلَ صوابٌ لم يَجُزْ أَنْ يُقَرَأَ إلا على ما أصلحه آخِرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسَبَ إليه شيءٌ رجع عنه»».

١١ - فَعَلْتُ: كذا في (أ) ١٢، و(ب) ١٢، و(ج) ١٧، وهو في (د) ١٢: (فَعَلْتُ)، وفوقها كُتِبَ «مَعًا»، وفي شرح الشاطبي ١/٥١: «يَحْتَمِلُ أَنْ تُضَبِّطَ بِالثَلَاثِ»، وفي حاشية الصبان ١/٤٤ - وحاشية الخضري ١/٢٣: أن رواية الألفية بفتح التاء، ولكن المراد بكون التاء هنا علامة للاسمية تاء الفاعل، مضمومة للمتكلم، أو مفتوحة للمخاطب، أو مكسورة للمخاطبة.

- وَنُونٍ (أَقْبَلَنَ): ظاهر هذا أن العلامة هي نون التوكيد المشددة، مع أن العلامة نونا التوكيد المشددة والمخففة؛ ولذا أصلح بعضهم العبارة إلى: (وَنُونِي التوكيد). انظر: الفتح الودودي ١/٣٩ - ٤٠.

١٢ - يَسْمُ: مضارع (سَمِئْتُ الطَّيِّبُ أَشْمُهُ) على الأفصح، ويقال على غير الأفصح: (سَمِئْتُ =

- ١٣ وَمَا ضِيَ الْأَفْعَالُ بِالتَّامِزِ، وَسِمِ
بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُفَهُمْ
١٤ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ
فِيهِ هُوَ أَسْمٌ، نَحْوُ (صَهْ، وَحَيْهَلْ)

الْمُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ

- ١٥ وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي
١٦ كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي أَسْنِي (جِثْنَا)
وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هَنَا)
١٧ وَكِيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا
تَأَثَّرَ، وَكَأَفْتِكَا رِأَصًا
١٨ وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا
مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ، كَ (أَرْضِ، وَسَمَا)

= الطَّبِيبُ أَشْمُهُ. انظر: الصحاح (شمم) ١٩٦١/٥ - وأوضح المسالك ٢٧/١ - وشرح
الأشمونى ٤٩/١ - وتاج العروس (شمم) ٣٦٠/٨.

١٤ - نَحْوُ: ضُبُطٌ فِي (د) ٢١، و(ج) ٨ ب بالرفع، وهو الأشهر فيه، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف
تقديره: ذلك نحو، أو مثاله نحو، وضُبُطٌ فِي (ب) ٢٢، و(ظ) ٢٤ أ بالنصب، وكذا في
شرح أبي حيان ص ٥، فهو مفعول به أو مفعول مطلق، لفعل محذوف، تقديره:
أعني أو أنحو. انظر: إعراب الألفية ص ١٤ - واللوامع الشمسية ١٩/١. **قلت:** تكرر
في نسخ التحقيق ضبط (نحو) التي للتمثيل بالضمه حيناً، وبالفَتْحَة حيناً، وبالضبطين
معاً حيناً، فاكتفيت بالتنبيه على ذلك هنا.

- صَهْ وَحَيْهَلْ: مَثَلُ ابْنِ هِشَامِ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٩/١ لِمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا
يَقْبَلُ نُونُ التَّوَكِيدِ بِ(نَزَالٍ، وَدَرَاكٍ)، وَقَالَ: «هَذَا أَوْلَى مِنَ التَّمْثِيلِ بِ(صَهْ، وَحَيْهَلْ)؛
فَإِنْ اسْمَيْتَهُمَا مَعْلُومَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبَلَانِ التَّنْوِينَ»، **قلت:** ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا يَدُلُّ
عَلَى الْأَمْرِ وَلَا يَقْبَلُ نُونُ التَّوَكِيدِ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَوْعَانِ: الْمَصْدَرُ، نَحْوُ: صَبْرًا، وَاسْمُ
فِعْلِ الْأَمْرِ، كَمَا مَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ؛ وَلِذَا صَحَّحَ بَعْضُهُمْ آخِرَ الْبَيْتِ إِلَى: (نَحْوُ: صَبْرًا
حَيْهَلْ). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٨٥/١ - والفتح الودودي ٤٢/١.

١٨ - وَسَمَا: فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ بَضْمُ السَّيْنِ وَالْقَصْرِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي
شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ. انظر: شرح المرادي ٣٠٢/١ - وابن هشام ٣٤/١ - وابن ابن القيم
٩٠/١ - وابن عقيل ٢٩/١ - والمكودي ٩٠/١ - وابن الجزري ص ١٠ - والسيوطي
ص ٤٦، وَهِيَ لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ (الاسم)، وَقَالَ الشَّاطِبِيُّ ٩٩/١: «(سَمَا) وَأَصْلُهُ (سَمَاء)» =

- ١٩ وَفَعِلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُذِيكَ وَأَعْرَبُوا مُضَكَرًا إِنْ عَرِيَا -
 ٢٠ مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ، كَ (يَرْغَنَ مَنْ فِتْنٍ)
 ٢١ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
 ٢٢ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٌّ كَ (أَيْنَ، أَمْسٍ، حَيْثُ)، وَالسَّاكِنُ (كَمْ)
 ٢٣ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ (لَنْ أَهَابَا)

= بالمد من السُّمُو... قصره للشعر، ونقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١٩٣/١ -
 والفتح الودودي ٤٨/١ وقال: «وهو أنسب من جهة التنظير؛ إذ نظير أرضٍ سَمَاءٍ،
 والمتعَيَّن في النظم الأول...»، يعني: (سُما). وانظر: شرح الهواري ١٠٣/١.

١٩ - وَمُضِيٌّ: في (أ) ٢٢، و(ب) ٢٢، و(د) ٢٢، و(ظ) ٢٥ ب بكسرتين؛ وكذا في شرح أبي
 حيان ص ٦، فهو معطوف على (أمرٍ)، والألف في (بُنِيَا) للإطلاق، وهو في
 (ج) ١١١ - وشرح الشاطبي ١٠١/١ - وإعراب الألفية ص ١٤ بضميتين، فهو معطوف
 على (فَعِلُ)، والألف في (بُنِيَا) ضميرُ تثنيةٍ، وهو الأحسن والأقيس؛ لأنه الغالب،
 كما سيأتي في قول ابن مالك [البيت ٤١٣]:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

انظر: شرح المكودي ٩٠/١ - وشرح الغزي ص ٧٠ - وإعراب الألفية ص ١٤ -
 واللوامع الشمسية ١١١/١ - وحاشية الصبان ٦٤/١ - والفتح الودودي ٤٩/١.

٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا: هذا مما أخذ على ابن مالك؛ لأن فيه بياناً لحق الحرف،
 دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال العَرُيُّ في شرحه المنظوم للألفية الذي سماه
 (البهجة الوفية) ١١٣:

(وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) لَوْ قَالَ (مَبْنِيٌّ) لَكَانَ أَحْسَنًا

فَلَيْسَ كُلُّ مُسْتَحِقٍّ أَمْرٍ يَكُونُ مَوْصُوفًا بِذَلِكَ الْأَمْرِ

وأصلحه بعضهم إلى: (والحَرْفُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْبِنَا). انظر: شرح المكودي

٩١/١ - والتصريح ٥٨/١ - وشرح الغزي ص ٧٢ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/١

١٩٨ - وانتصر صاحب الفتح الودودي ٥٠/١ لعبارة ابن مالك، وردَّ عنها النقد،

وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غَلَطَ فاحش، وعبرة الناظم حسنة غاية».

- في شرح الهواري ١٠٧/١: «هذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة».

- ٢٤ وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا
قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
- ٢٥ فَازْفَعِ بِيَضْمٍ، وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا، وَجُرِّ
كَسْرًا، كَ (ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُّ)
- ٢٦ وَلَجَزِمَ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ
يَنْوُبُ، نَحْوُ (جَا الْخُوبَيْنِي نَمِرُ)
- ٢٧ وَأَزْفَعِ يَوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ
وَلَجَزِمَ بِسَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفَ
- ٢٨ مِنْ ذَلِكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا
وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
- ٢٩ (أَبِ، أَخْ، حَمُّ) كَذَلِكَ، وَ(هَنْ)
وَالنَّفْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ لُحْسُنُ
- ٣٠ وَفِي (أَبِ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِ هُنَّ أَشْهُرُ
- ٣١ وَشَرَطُ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ أَنْ يُضْفَنَ لَا
لِلْيَا، كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا عَتِدَا)
- ٣٢ بِالْأَلِفِ أَزْفَعِ الْمُشْتَقِّ وَ(كَلَا)
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَا فَاوْصِلَا
- ٣٣ (كَلْنَا) كَذَلِكَ، (أَشْنَانِ وَأَشْنَانِ)
كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

- ٢٧ - وَارْفَعْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وشروح الألفية التي اطلعت عليها، سوى (ج) ١٤ أب - وشرح أبي حيان ص ٧؛ ونسخة من شرح السيوطي ص ٤٩، ففيها: (فارفع)، وهو أنسب لسياق الكلام، قال الصبان ٧٧/١: «المناسب الفاء؛ لأن هذا تفصيل لقوله: (وغير ما ذكر ينوب...)»، والواو توهيم أنه أجنب منه»، ونحوه في حاشية الخضري ٣٦/١، وفيها أنه بالفاء في نسخ.
- ٣٠ - يَنْدُرُ: قال ابن غازي ٢٠٦/١: «غالب اصطلاح الناظم الندور في الشر، والشذوذ في الشعر»، وقد أخذ ذلك عن الشاطبي ١٤٩/١.
- ٣١ - أَخُو أَبِيكَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى نسخة (د) ٢ أب - وشرح أبي حيان ص ٩ - ونسخة من شرح الهواري (تحقيق المهوس) ٧٥/١ - وشرح الشاطبي ١٥٦/١، ففيها: (أبو أخيك)، وجاء في شرح السيوطي ص ٥١: (أخوك)، وفي نسخة: (أبوك)، وعليهما أعرب السيوطي؛ وكلاهما تحريف.
- ٣٣ - المعنى: (كَلْنَا) ك (كَلَا) في أنها تُعَرَّبُ إعرابَ المثنى بشرط الإضافة إلى ضمير، أما =

- ٣٤ وَتَخْلُفُ أَلْيَا فِي جَمِيعِهَا أَلِفٌ جَرَّأَوْ نَضْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ
 ٣٥ وَأَرْفَعُ بَوَاوِ، وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ -
 ٣٦ وَسِثْبُهُ ذَيْنَ، وَيَبِي عِشْرُونَا وَبَابُهُ الْحَقُّ، وَالْأَهْلُونَا -
 ٣٧ أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَدَّ، وَالسَّنُونَا -
 ٣٨ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَكْرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
 ٣٩ وَنُونٌ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَاثْنُ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ
 ٤٠ وَنُونٌ مَا شَنِيَّ وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ أَسْتَعْمَلُوهُ، فَأَنْتَبِهْ
 ٤١ وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسِرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

= (اثنان واثنتان) فَيَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْتَتَيْنِ؛ **أي**: يُغَرَّبَانِ إِعْرَابَ الْمُثْنَى بِلَا شَرْطٍ. انظر: شرح الأشموني ٨٧/١ - وإعراب الألفية ص ١٧ - وحاشية الخضري ٣٨/١.

٣٧ - هذا البيت مُشْكِلُ الإِعْرَابِ، فَقِيلَ: كُلُّ الْأَسْمَاءِ فِيهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى (عِشْرُونَ) فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ؛ **أي**: مَلْحَقَةٌ مِثْلُهُ، (فَشَدَّ) جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ (عِشْرُونَ) وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: بَلْ حَالٌ مِنْ (أَرْضُونَ) خَاصَّةً، وَقِيلَ: انْتَهَتْ الْمَعْطُوفَاتُ بِـ(عَلَيُونَ)، (فَأَرْضُونَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(شَدَّ) خَبَرُهُ، وَقِيلَ: بَلْ الْمُبْتَدَأُ (الْأَهْلُونَ)، وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَ(شَدَّ) خَبَرُهُ. انظر: شرح المكودي ١٠٢/١ - وشرح الأشموني ٩٣/١ - وإعراب الألفية ص ١٧ - ١٨ - واللوامع الشمسية ١٨/١ - ١١٩.

٣٨ - وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ (د) ١٣: «خ: (وَالْقَرَأَ يَرَاهُ مُطْرِدٌ)»، وَذَكَرَ الرِّوَايَةَ السِّيُوطِيَّ فِي نَكْتِهِ ١٤١/١.

٣٩، ٤٠ - الْبَيْتَانِ: جَاءَ فِي نَكْتِ السِّيُوطِي ١٤٢/١: «قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: فِي الْبَيْتَيْنِ إِسْهَابٌ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ مَعْنَاهُمَا فِي بَيْتٍ فِي الْكَافِيَةِ [انظرها مع شرحها ١٩١/١]:

وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتْحٌ، وَفِي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي
 وَكَانَتِ الْأَلْفِيَّةُ أُولَى بِهَذَا الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِخْتِصَارِ».

٤١ - بَتَا: كَذَا بِلَا تَنْوِينٍ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالْقِيَاسُ فِي مِثْلِهِ أَنْ يَكُونَ «بِالتَّنْوِينِ»؛ =

- ٤٢ كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي سَمَّا فَذَجِعِلْ - كَأَذْرَعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيُّضًا قَبْلَ
 ٤٣ وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلْ رَدِفِ
 ٤٤ وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النَّوْنَا رَفْعًا، وَ (تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا)

= لأنه مقصور للضرورة، والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل)، ولم يُضَفْ، ولم يوقف عليه: يُنَوِّنْ [حاشية الصبان ١٠٢/١]، وقال الشاطبي ١٨٠/٨: «كل ما جاء من هذا النحو في كلام الناظم بغير إضافة وألف ولام فإنه منوَّن، لا بد من هذا، كما قال العربي: (شَرِيتُ مًا)، وكثيرٌ من الناس يظنونه في الوصل بغير تنوين، وهو خطأ»، [ونقله عنه: إعراب الألفية ص ١٧١ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٥٩/٢]؛ وقال الشاطبي نحوه في شرح الألفية ١٧٥/١، ٦٠/١. **قلتُ**: ظاهر كلام الشاطبي أن هذا لفظ الألفية، ولعله أراد ضبطها بالقياس، ولم يُرِدْ بيان رواية لفظ الناظم، ولا بيان ما في نسخته، وقد خالف الشاطبي في هذا أبو عبد الله الصغير، فقال: «الصواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنية لَوَضْعِهَا وَضَعُ الحروف» [نقله عنه في إتحاف ذوي الاستحقاق ٣٨٥/٢]، وقال الصبان ٢٤٧/٤: «وعندي أنه يجوز الوجهان: التنوين على أنه مقصورٌ من تلك الأسماء مُخْتَصَرٌ من ممدودها، وعَدَمُهُ على أنه موضوع أصالة»، **قلتُ**: ظاهرُ النسخ أن ابن مالك لم يُرِدْ تنوينه، ويدل على ذلك قول ابن مالك: (وَارْفَعْ بَوَاوٍ، وَيَا أَجْرُزُ) [البيت: ٣٥]، (فيا) هنا غير منونة، وإلا لانكسر البيت، إلا أن حذف التنوين فيه أسهل؛ للساكن بعده، أما في هذا البيت فلا ساكن بعده، والله أعلم. وانظر: حاشية الصبان ١٦٩/٤ - وحاشية الخضري ٤١/١، ٢/٢٠٧.

٤٢ - أُولَاتُ: في (أ) ٣ بخط ابن هشام: (ألات).

- كَأَذْرَعَاتٍ: كذا في جميع نسخ التحقيق، سوى (ظ) ١١٣، ففيها بكسر الراء وفتحها. **قلتُ**: هما لغتان فيها، والكسر أشهر. انظر: القاموس: (ذرع) ٩٢٦.

٤٣ - جَرَّ: الأظهر أنه فعل أمر؛ ليوافق الكافية الشافية ١٧٩/١، وليوافق أكثر الأفعال المذكورة في هذا الباب لبيان إعراب أبواب العلامات الفرعية، كقوله: «وَارْفَعْ بَوَاوٍ» البيت (٢٧)، و«بِالْأَلِفِ ارْفَعِ» البيت (٣٢)، و«وَارْفَعْ بَوَاوٍ» البيت (٣٥)، و«وَأَجْعَلْ» البيت (٤٤)، و«وَسَمِّ» البيت (٤٦)، ويَحْتَمِلُ أن يكون فعلًا ماضيًا مبنياً للمجهول، فيكون كقوله: «يُكْسَرُ» البيت (٤١)، و«فَمُعْتَلًا عُرِفَ» البيت (٤٩). انظر: شرح المكودي ١٠٨/١ - وإعراب الألفية ص ١٩ - وشرح الغزي ص ٩٤ - واللوامع الشمسية ٢١/١ - وحاشية الصبان ١٠٥/١ - وحاشية الخضري ٤٨/١.

- ٤٥ وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَذَا (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً)
- ٤٦ وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا
- ٤٧ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرَا
- ٤٨ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضًا يَجُزُّ
- ٤٩ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ
- ٥٠ فَالْأَلْفُ أَنْوَفِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدَ نَضْبَ مَاكَ (يَدْعُو، يَرِي)
- ٥١ وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوٌ، وَأَخَذَ جَارِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَفْضٍ حُكْمًا لَا زِمًا

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

- ٥٢ نَكْرَةٌ: قَابِلٌ أَنْ مُوَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقَعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

٤٥ - مَظْلَمَةٌ: ضُبِطَتْ فِي (أ) ٣، و(ب) ٤، و(د) ٣، بكسر اللام وفتحها، وكُتِبَ فِيهَا فَوْقَهَا: (مَعَا)؛ أَي: تَنْطِقُ بِالْوَجْهِينَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَتْحَ فِيهَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَالْكَسْرُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي السَّمَاعِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمَكُودِيِّ ١/ ١٠٩ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٩ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ١/ ١٠٨.

٤٦ - مَكَارِمًا: كَذَا بِفَتْحِ الْمِيمِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، سَوَى (د) ٣، فِيهَا: (مُكَارِمًا) بَضْمِ الْمِيمِ الْأُولَى، وَفَوْقَ الضَّمِّ كُتِبَ (صَح)؛ لَكِي لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ وَهْمٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَضَبِطَ مُحَقِّقٌ شَرْحَ ابْنِ طُولُونَ ١/ ٨٨ الْمِيمَ بِالضَّمِّ، وَلَمْ يَنْبَهِ - كَعَادَتِهِ - إِلَى مَخَالَفَةِ ذَلِكَ لِنَسْخَتِهِ مِنَ الْأَلْفِيَةِ.

٤٧ - فَالْأَوَّلُ: كَذَا بِالْفَاءِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، سَوَى (د) ٣، فِيهَا: (وَالْأَوَّلُ).

٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، وَجَاءَ فِي حَوَاشِي ابْنِ هِشَامٍ ٧: «وَفِي نَسْخَةٍ: (وَكُلُّ فِعْلٍ)، وَمَا أَحْسَنَهَا!».

- وَوَاوٌ أَوْ يَاءٌ: فِي (ب) ٤: (يَاءٌ أَوْ وَوَاوٌ)، وَكَذَا فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ١/ ٢٣١.

- ٥٣ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَ (هُمْ، وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُلَامَ، وَالَّذِي)
 ٥٤ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَ (أَنْتَ، وَهُوَ) - سَمَّ بِالضَّمِيرِ
 ٥٥ وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيارًا أَبَدًا
 ٥٦ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنَ (سَلِيهِ مَامَكَ)
 ٥٧ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ
 ٥٨ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ (نَا) صَلَاحُ كَ (أَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ)
 ٥٩ وَالْفِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَ (قَامَا، وَأَعْلَمَا)
 ٦٠ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَ (أَفْعَلْ أَوْافِقْ نَعْتَبِطْ إِذْ تُشْكِرُ)

٥٦ - أَكْرَمَكَ: في (ب) بفتح كاف الخطاب، وقال في الفتح الودودي ٨٠/١: «وفي قوله:

(ابْنِي أَكْرَمَكَ) إشارة إلى أن الناظم كاشَفَ ابنه بأنه سيَضَعُ وَيُكْرِمُ هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منة له عليها، فسلية أيتها الألفية ما مَلَكٌ واكتسب منك من العلوم»، **قُلْتُ**: مقتضى ذلك أن كاف الخطاب في (أَكْرَمَكَ) مكسورة للمخاطبة، ولكن لم يذكر ابن الناظم في شرحه ولم يُرَوِّ عنه شيء في شأن هذه المكاشفة، ويظهر أنها من ملح الشروح.

٥٩ - غَابَ وَغَيْرِهِ: هذا مما أخذ على ابن مالك؛ لأن قوله: (غيره) يشمل غير الغائب؛

أي: المخاطب والمتكلم، مع أنه لا يشمل المتكلم، انظر: شرح أبي حيان ص ١٦ - وابن عقيل ٥٥/١ - والهواري ١٦٠/١ - وشرح المكودي ١١٧/١، ولذا صححه بعضهم إلى: (خُوطِبَ أَوْ غَابَ)، وإلى: (غَابَ وَخُوطِبَ). انظر: فتح الرب المالك ١١٣ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٤٠/١ - وشرح ابن طولون ١٠٢/١ - والفتح الودودي ٨٢/١ - وحاشية الخضري ٥٥/١، وجاء في صفحة عنوان نسخة (ب): «فائدة حسنة تُعَيِّنُ على فهم كلام ألفية ابن مالك، وهي أنه إذا ذكر مسألة مطلقة وكانت تحتاج إلى التقييد ولكنه ذكر مثالها مستوفياً للقيود فإنه يَكْتَفِي بذلك، وربما غلط مَنْ لا خَبْرَةٌ له بكلامه فاعترض عليه، فقال: «إنه أطلق في محلِّ التقييد...»، وهذه مستفادة من استقراء كلامه، وإن لم يُصَرِّحْ بها».

٦٠ - نَعْتَبِطُ: هذه الرواية المشهورة في النسخ والشروح، ولكن جاء في (ب) ٥٥: (نَعْتَبِطُ) =

- ٦١ وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ (أَنَا، هُوَ) وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْبِهُهُ
٦٢ وَذُو أَنْتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالْتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا
٦٣ وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ
٦٤ وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلِينِيهِ) وَمَا أَنْشَبَهُ، فِي (كُنْهُ) الْخُلْفُ أَنْتِي
٦٥ كَذَلِكَ (خَلْنِيهِ)، وَأَتَّصَلَا اخْتَارْ، غَيْرِي أَخَارًا لِانْفِصَالَا
٦٦ وَقَدَّمَ الْأَخْصَرَ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنْ مَا سِثَلْتُ فِي أَنْفِصَالٍ
٦٧ وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضَلَا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلَا

= بالناء، وهي تحريف؛ لأن الفعل مثال للمضارع المبدوء بالنون، وكان يمكن أن تقبل لو جاء معها (نشكر) بالنون، كما هما في رواية المرادي في شرحه ٣٦٤/١.
- تُشْكِرُ: كذا في (د) ٤٤، و(ظ) ١٢، و(ج) ٢٩ ب بالبناء للمفعول، وكذا في شرح الشاطبي ٢٧٦/١، وهي التي قدّمها خالد في إعراب الألفية ص ٢٣، وهو في (أ) ٣ ب، و(ب) ٥ أ: (تَشْكُرُ) بالبناء للفاعل، وكذا في شرح أبي حيان ص ١٧. وانظر في الروايتين: الفتح الودودي ٨٣/١، وجاء في شرح المرادي ٣٦٤/١ (نشكر) بالنون.
٦٢ - وَذُو أَنْتِصَابٍ: كذا في (د) ٤٤، و(ظ) ١٢، و(ج) ٣٠ ب، و(ب) ٥ أ ثم غُيِّرَ بِخَطِّ آخَرٍ إِلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وكذا في: شرح المرادي ٣٦٦/١ - والشاطبي ٢٨٥/١ - وابن عقيل ٥٧/١ - وإعراب الألفية ص ٢٣، وجاء في (أ) ٤٤ وفوقها (صح): (وذا انتصاب) بالألف؛ فهو مفعول به ثانٍ لـ (جُعِلَ) مقدّم، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١٧ - وشرح المكودي ١١٩/١، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ٢٣، وقال في الفتح الودودي ٨٥/١ عن رواية النصب: «هذه النسخة أولى؛ لأن (إِيَّايَ) هو المُحَدَّثُ عَنْهُ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، فيكون نائبًا عن الفاعل بـ (جُعِلَ)، و(ذا) مفعول ثانٍ، ويطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرًا يعود على (ذو)، و(إِيَّايَ) مفعول ثانٍ، فيخالف اللفظ المعنى».

٦٥ - خَلْنِيهِ: في (أ) ٤٤: (خَلْنِيهِ) بفتح التاء وضمها، وفوق الحرف (معا).

٦٧ - في شرح الشاطبي ٣١٦/١ بعد هذا البيت بيت لفظه: =

- ٦٨ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونُ وَقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ تَنَظَّمِ
٦٩ وَ(لَيْتِي) فَتَسَاءً، وَ(لَيْتِي) أَنْدَرًا وَمَعَ (لَعَلَّ) أَغْكِسْ، وَكُنْ مُحْخِرًا -
٧٠ فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَاضْطِرَّارًا خَفَفًا (مِنِّي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا
٧١ وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِّي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي وَقَطْنِي) الْحَذْفُ يُضَافُ ذِي فِي

الْعَلَمُ

- ٧٢ اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلامُهُ، كَ(جَعْفَرٍ، وَخَزَنَفَاءَ -
٧٣ وَقَرْنٍ، وَعَكْدَنٍ، وَلَا حِقٍ وَشَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقٍ)

= مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوُ (ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ) الضَّرُورَةُ افْتَضَتْ
وجاء في شرح ابن عقيل ٦٠/١ - والمكودي ١٢٣/١ - وابن الجزري ص ٢٩ -
والتصريح ١٠٩/١: أن بعض نسخ الألفية أثبتت هذا البيت وليس من الألفية، **قلت**:
الصواب أنه من أبيات الكافية الشافية لابن مالك. انظرها ٢٢٩/١، في الهامش.
٦٨ - التَّزِمُ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وضبطه خالد في إعراب الألفية ٢٤ بضم التاء
وفتحها، وقال: «المشهور الأول؛ ليوافق (نُظْمًا)»، ويبدو أن هذا من خالدٍ قياسًا لا
رواية، وعلى فتح التاء تكون (نُون) بالنصب.
٧٠ - **مِنِّي وَعَنِّي**: كذا في نسخ التحقيق، سوى (د) ٤أ، و(ظ) ١٣ب، ففيها (عَنِّي وَمِنِّي)،
وكذا في شرح أبي حيان ص ٢٠.
٧١ - **يَفِي**: ذكر خالد في إعراب الألفية ص ٢٥ أن الهواري ضبط هذا اللفظ بالنون من
النَّفْيِ؛ **أي**: (نُفْيِ)، وهذا يشعر بأن اللفظ هكذا في نسخة الهواري، والصواب أن
الهواري ١٩٠/١ ذكر ذلك احتمالاً منه، وأما نسخته التي شرح عليها فـ(يَفِي)، وهذا
يبين أن قول صاحب الفتح الودودي ٩٢/١: «ويدل له نسخة (نُفْيِ)» غير دقيق، بل
هو قَلْبٌ لما كان عند خالد مفهوماً إلى التصريح.
٧٣ - **وَشَذَقَمٍ**: كذا بالبدال المهملة في (أ) ٤ب، و(د) ٤ب، و(ظ) ١٤ب، وكذا في شرح
الشاطبي ٣٤٨/١، وفي المطبوع من: شرح المرادي ٣٩٠/١ - وابن ابن القيم ١/
١٣٠ - والسيوطي ص ٧٠ - وشرح الغزي ص ١٣١ - وابن طولون ١١٩/١، وجاء =

- ٧٤ وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
- ٧٥ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ
- ٧٦ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ، كَ (فَضْلٍ، وَأَسَدٍ) وَذُو أَرْتَجَالٍ، كَ (سُعَادَ، وَأُدَدَ).
- ٧٧ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزَجٍ رُكَّبَا ذَا إِنْ بَغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أَغْرَبَا

= بالذال في (ب) ٥ب، و(ظ) ١٩أب، و(ج) ٣٥أ، وفي المطبوع من: شرح ابن عقيل ٦٢/١ - والهوراي ١٩٣/١ - والمكودي ١٣٠/١ - وابن الجزري ص ٣٢ - والأشموني ١٣٨/١. وانظر الوجهين في: حاشية الصبان ١٣٨/١ - والفتح الودودي ٩٤/١ - وحاشية الخضري ٦٢/١، وصرح ابن هشام [انظر: حاشية يس على التصريح ١١٤/١] والأزهري في التصريح ٣٦٨/١ (تحقيق بحيري) أنها بالمهملة، **قلت:** الكلمة في المعجمات اللغوية بالمهملة فقط، ولم أجدها بالمعجمة، وفي التاج (شدم) ٤٦٠/٣٢: «قال شيخنا: ... التردد في هذه الدال، والحكم عليها بالإعجام، من أكبر الأوهام».

٧٤ - للشطر الثاني ثلاث روايات: ١ - ما في المتن، وهي المشهورة، الثابتة في جميع نسخ التحقيق وأكثر الشروح. ٢ - (وَذَا أَجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا)، ذكرت في حاشية (ب) ٥ب، وذكرها: شرح المرادي ٣٩٢/١ - وشرح ابن عقيل ٦٤/١ - وشرح الغزي ص ١٣٣ - ونكت السيوطي ١٧٨/١ - وشرح ابن طولون ١٢٢/١ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٤٧/١، بل في أوضح المسالك ١٣٠/١ ما يشير إلى أن هذه الرواية هي المشهورة، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخير مع الكنية [يعني الرواية التي في المتن]... وليس كذلك»، ونقل السيوطي في نكته ١٧٩/١ عنه أن الرواية الأولى هي المشهورة والأولى. ٣ - (سِوَاهَا) بدل (سِوَاهُ)، ذكرها: شرح السيوطي ص ٧١ - والفتح الودودي ٩٥/١، وفيه: «وقد ذكر ابن هشام وابن عقيل وجُلُّ الشراح والحواشي أن هاتين النسختين [أي: الأخيرتين] هما الصواب... والصواب النسخة الأولى المشهورة» - وحاشية الخضري ٦٤/١، **قلت:** في نفسي شيء من الرواية الثالثة، فإنما ذكرها - حسب اطلاعي - متأخرون، وذكرها ابن عقيل ٦٤/١ تصحيحًا لا رواية، فقال: «ولو قال: (وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، فأخشى أن بعض المتأخرين التبس عليه الأمر، فقلَّب التصحيح إلى رواية.

- ٧٨ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَذَلِكَ عَبْدُ شَمْسٍ، وَأَيُّ قُحَافَةٍ
٧٩ وَوَضَعُوا الْبَعْضَ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ
٨٠ مِنْ ذَلِكَ (أَمٌ عَرِيطٌ) لِلْعُقُوبِ وَهَكَذَا (تُعَالَةُ) لِلتَّغْلِبِ
٨١ وَمِثْلُهُ (بَرَّةٌ) لِلْمَكْبَرَةِ كَذَا (فَجَارٌ) عِلْمٌ لِلْفَجَرَةِ

اسْمٌ^(١) الْإِشَارَةِ

- ٨٢ بِ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَسْوَ بِ(ذِي، وَذِهِ، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى أَقْصَرَ
٨٣ وَ(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) أَذْكَرُ تَطْعِ
٨٤ وَ(أُولَى) أَسْوَ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ أَنْطَقًا.

٧٩ - عِلْمٌ: أصله (عِلْمًا)؛ لأنه مفعول به لـ (وَضَعَ)، ولكنه وَقَفَ عليه بالسكون وحذفت الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة. انظر: شرح المكودي ١/١٣٥ - وإعراب الألفية ص ٢٦ - واللوامع الشمسية ١/٣٧ ب. وابن مالك عَمِلَ ذلك في ألفيته في عدة مواضع. انظر الأبيات: ١٦٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٢٥، ٦٠٠، ٧٧٤، ٨١٧.

- عَمٌ: ضُبِطَ في (ب) ٦ بضمين، ويقال فيه ما قيل في (والقولُ عَمٌ) في البيت ٩، ولكن كونه هنا فعلاً ماضياً أَرْجَحُ من كونه أفعلاً تفضيلاً؛ لأن كونه أفعلاً تفضيلاً يقتضي «العموم في علم الشخص»، وليس كذلك». انظر: إعراب الألفية ص ٢٦ - وحاشية الصبان ١/١٤٥ - وحاشية الخضري ١/٦٦، ومنها النقل، واقتصر على كونه فعلاً ماضياً: شرح المكودي ١/١٣٥ - وشرح الأشموني ١/١٤٥ - واللوامع الشمسية ١/٣٧ ب.

٨١ - فَجَارٍ: في (أ) ٤ ب: (فَجَارٍ)، وفوقها (مَعَا).

(١) اسم: في (أ) ٤ ب: (أَسْمَاء).

٨٢ - أَقْصَرَ: في حاشية (ظ) ٥ ب: (قُصِرَ). قلتُ: هو لفظ الكافية الشافية ١/٣١٤.

٨٤ - أَنْطَقًا: أصله (أَنْطَقَنَ) بنون التوكيد الخفيفة التي انقلبت أَلْفًا عند الوقف، ومثل هذا تكرر في الألفية، كقوله: «وَبِهِ الْكَافُ صِلَا» [البيت ٨٦]، وقوله: «فَأَخِيرَا» [البيت =

- ٨٥ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ - إِنْ قَدَمْتَ (هَآ) - مُنْتَعَةً
٨٦ وَبِ (هَآ، أَوْ هَهُنَا) أَسْثَرًا إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافُ صِلًا
٨٧ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِ (تَمْ) فَهُ، أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِ (هَنَالِكَ) أَنْطَقَنَ أَوْ (هَنَّا)

الْمَوْصُولُ

- ٨٨ مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي)، (الَّتِي)، (الَّتِي) وَإِلَى إِذَا مَا شَيْئًا لَا تُثَبِّتِ
٨٩ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ
٩٠ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شَدَّدَا أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا
٩١ جَمَعَ (الَّذِي)، (الَّتِي)، (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظَقَا
٩٢ بِ (اللَّاتِ، وَاللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ (اللَّاءِ) كَ (الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعَا
٩٣ وَ (مَنْ، وَمَا، وَأَنْ) تَسَاوِي مَا ذَكَرُوا وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طِيٍّ شُهِرَ

= [١٢٤]. وانظر الأبيات: ١٩٩، ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٨٦. وانظر: إعراب الألفية ص ٢٧ - واللوامع الشمسية ٣٩/١ ب.

٨٦ - داني: كذا بياء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج) ٤٠ ب، ففيها: (دان) بلا بياء، وكذا في إعراب الألفية ص ٢٨، وفيه قال خالد: «وحدفت البياء من الخط تبعًا للفظ، واكتفيت بالكسرة»، وهي بياء في: شرح الشاطبي ٤١٨/١ - والمكودي ١٤١/١ - وأبي حيان ص ٢٥.

٨٩ - تُشَدَّدُ: كذا ضُبِطَتْ فِي (أ) ٥٥، و (ب) ٦٦، و (د) ٥٥، و (ظ) ٢٢٢، وكذا في شرح الشاطبي ٤٢٥/١ - والمكودي ١٤٥/١، و ضُبِطَتْ فِي (ظ) ١٦، و (ج) ٤٢: (تُشَدَّدُ)، وضبطها خالد في إعراب الألفية ص ٢٨ بضبطين (تُشَدِّدُ) و (تُشَدَّدُ). وانظر: حاشية الخضري ٧٠/١.

٩٢ - بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ: فِي (أ) ٥٥ - وشرح الشاطبي ٤٣٩/١: (باللاءِ واللات).

٩٣ - تَسَاوِي: فِي (د) ٥٥: (يُسَاوِي).

- ٩٤ وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) وَمَوْضِعَ (الَّتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
 ٩٥ وَمِثْلُ (مَا)، (ذَا) بَعْدَ (مَا) أَسْتَفْهَامِ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
 ٩٦ وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَبْقَى مُشْتَمَلَةٌ
 ٩٧ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ، كَ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ)
 ٩٨ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَنْ) وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَدْ
 ٩٩ (أَيُّ) كَ(مَا)، وَأَعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مُحْدَفٌ
 ١٠٠ وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الْحَدَفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيُّ) يَكْتَفِي -
 ١٠١ إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَدَفُ نَزْرٌ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ -
 ١٠٢ إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلٍ مُكْمَلٍ وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي -

٩٤ - اللاتي: في (د) ٥أ: (اللات). ٩٥ - تُلْغَ: في (د) ٥ب: (يُلْغَ).

٩٦ - يَلْزَمُ: كذا بالتاء والياء في (أ) ٥ب، و(ظ) ٢٤/٢أ، وهو بالتاء فقط في (د) ٥ب، وشرح الشاطبي ٤٦٧/١، وبالياء فقط في (ظ) ١٨أ، و(ج) ٤٤ب، وشرح أبي حيان ص ٢٩ - وابن ابن القيم ١٤٩/١ - والمكودي ١٥٢/١ - وابن الجزري ص ٤٢ - وإعراب الألفية ص ٣٠ - وابن طولون ١٥١/١، وكان في (ب) ١٧ بالياء ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى التاء.

٩٨ - قُلْ: قال الشاطبي: «ولم يقل: (شَدَّ) أو (نَدَرَ)؛ لِيُؤْذَنَ أَنَّ مَذْهَبَهُ جَوَازُهُ اخْتِيَارًا؛ إِذْ هِيَ عَادَتُهُ فِي لَفْظِ الْقَلَّةِ، فَقَالَ: (فَقُلْ الْعَمَلُ)، (وَقَلِيلٌ ذَكَرُ لَوْ)، (وَالْعَكْسُ قُلْ)، (وَقُلْ أَنَّ يَضَحِّهَا الْمُجَرَّدُ)، (وَفِي النَّعْتِ يَقُلْ)....»، [نقله إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٧٠/١، وهو اختصار لكلام الشاطبي ٤٨٦/١ - ٤٨٨]، وما ذكره أجزاء من أبيات في الألفية. انظرها بأرقام: ١٩٠، ١٩٥، ١٦٣، ٣٠١، ٥١٩.

١٠٢ - صَلَحَ: في (ب) ٧ب ضُبُطَ بفتح اللام وضُمَّه، وكتب فوقه: «مَعًا»؛ أَي: ينطق بالضبطين، وكذا ضبطه خالد في إعراب الألفية ص ٣١، وهو في (أ) ٥ب بفتح اللام، وفي (د) ٥ب، و(ج) ٤٧ب بضم اللام. وانظر: حاشية الصبان ١٢٣/١ =

- ١٠٣ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ أَنْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَضَفٍ (كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ)
 ١٠٤ كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْضَفُ خُفْضًا (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
 ١٠٥ كَذَا الَّذِي جُرِّبَ مَا الْمَوْصُولُ جَرَّ (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوْبَرُ)

= **قلت:** اعلم أن في الفعل (صلح) ثلاث لغات: (ك) نَصَرَ يَنْصُرُ وهي الأشهر، و(ك) مَنَعَ يَمْنَعُ وهي الأقيس، و(ك) كَرَّمَ يَكْرُمُ وهي قليلة. انظر (صلح) في: لسان العرب ٥١٦/٢ - وتاج العروس ١٨٢/٢.

- مكمل: في (أ) ٥ ب بكسر الميم وفتحها، وفوقه (معا)، وكذا في (ب) ٧ ب، ثم طُمست الفتحة، وهو في (د) ٥ ب بالفتح فقط.
 ١٠٣ - تَرْجُو: في (د) ٥ ب: (ترجو) بالتاء.

١٠٤ - يريد بالشرط الثاني قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَبْلَ الدُّنْيَا﴾، من سورة طه ٧٢.

- قَضَى: كذا بألف مقصورة نائمة في (أ) ٥ ب، و(ب) ٧ ب، و(د) ٥ ب، و(ظ) ٢٦ أ، و(ج) ٤٨ ب، وشرح الشاطبي ٥٣٣/١، والمتبادر منه أنه فعل ماضٍ، واقتصر عليه: اللوامع الشمسية ١/٤٩، ويحتمل أن يكون أصله المصدر (قَضَاءٌ)، فقَصِرَ لضرورة الشعر، وحقُّه حينئذ أن يكتب (قَضًا)، وكذا كُتِبَ في: (ظ) ١٩ أ - وشرح أبي حيان ص ٣٢، وقد يرجح ذلك أن ابن مالك ممن يرى أن المصدر أصل الأفعال، كما نصَّ هو عليه في الألفية في البيت ٢٨٧ - والتسهيل وشرحه ١٠٧/٢، والمعنى: بعدَ فِعْلٍ أَمْرٍ مُشْتَقٍّ مِنْ (قَضَاءٍ)، وعلى الاحتمال الأول يلزم تقدير مضاف محذوف، نحو: بعدَ فِعْلٍ أَمْرٍ مُشْتَقٍّ مِنْ مَادَّةٍ (قَضَى) أَوْ مَصْدَرٍ (قَضَى)، وقد يرجح هذا أن ابن مالك فَعَلَ مثله حتى مع المصدر، فقال في البيت ٢٨٦: (كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ)، وفي البيت ٣٠٦: (كَمَرَمَى مِنْ رَمَى)، وفي البيت ٤٦٥: (زَنَةُ مَفْعُولٍ، كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ)، وربما فعل ابن مالك ذلك تساهلاً. انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٠، عن الشاطبي، وقد جعل خالد الاحتمالين في إعراب الألفية ص ٣١ متساويين. وانظر: حاشية الخضري ٨٢/١.

١٠٥ - معنى الشرط الأول: كذا الذي جُرَّ بِمِثْلِ مَا جَرَّ الموصول. انظر: شرح الهواري ٢٤٢/١.

- قال المكودي ١/١٦٢: «وفي بعض النسخ: (كذا الذي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ)»؛ أي: جُرَّ به، ونقله: إعراب الألفية ص ٣٢ - وشرح الغزي ص ١٧٧.

المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

- ١٠٦ (أَلْ) حَزَفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ وَ (نَمَطُ) عَرَفَتْ قُلُوبُهُ، (الْمَطُ)
١٠٧ وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمَاكَ (الَلَاتِ، وَالْآنَ وَالَّذِينَ)، ثُمَّ (الَلَاتِي)
١٠٨ وَلَا ضِطْرَّ، كَ (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسُ يَاقَيْسُ السَّرِيِّ)
١٠٩ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقَلَا
١١٠ كَ (الْفَضْلِ وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَدَفُهُ رَسِيَانِ
١١١ وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلَبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ، كَ (الْعَقَبَةِ)
١١٢ وَحَدَفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تَنَادَى وَتُضِيفَ أَوْ جِبَ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَحْدَفُ

= - مرزوث: كذا بضم التاء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج) ٤٩أ، ففيها بفتح التاء، وضبط الكلمة بالضبطين: شرح الهواري ٢٤٢/١ - وإعراب الألفية ص ٣٢.

١٠٧ - اللاتي: كذا في (ب) ٧ب، و(ظ) ٢٦ب، و(ج) ٥٠أ، وكذا في: شرح الشاطبي ١/ ٥٥٧ - والمكودي ١/ ١٦٤، وهو في (أ) ٥ب، و(د) ١٦أ، و(ظ) ٩ب: (اللات).

١٠٨ - وَطِبْتَ النَّفْسُ يَاقَيْسُ: يريد قول راشد (وقيل: رشيد) بن شهاب (وقيل: سهاب) اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسُ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

انظر: المفضليات ٣١٠ - وشرح ابن الناظم ٣٩ - وشرح المرادي ١/ ٤٦٦ - وأوضح المسالك ١/ ١٨١.

١١٠ - وَحَدَفُهُ: كان الأصوب أن يقول: (وَتَرَكُهُ)؛ «لأن الحذف يقتضي أنها [أي: اللام] كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه عَلِمَ، والأصل عدمها فيه». انظر: شرح أبي حيان ص ٣٤ - وابن عقيل ١/ ٨٧ - وشرح الشاطبي ١/ ٥٧٩ - وشرح الغزي ص ١٨٦ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٨١ - والفتح الودودي ١/ ١٢٦، ومنه النقل.

١١٢ - جَرَتْ عَادَةُ بَعْضِ حُقَاقِ الْأَلْفِيَةِ عَلَى تَعَشِيرِهَا أَعْشَارًا، وبهذا البيت ينتهي العُشْرُ الأول منها.

الْإِبْتِدَاءُ

- ١١٣ مُبْتَدَأُ (زَيْدٌ). وَ (عَاذِرٌ) خَبَرُ
 ١١٤ وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
 ١١٥ وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ
 ١١٦ وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرُ
 ١١٧ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ
 ١١٨ وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ
 ١١٩ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً
 ١١٣ إِنْ قُلْتَ، (زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ أَعْتَذَرَ)
 ١١٤ فَاعِلٌ أَعْنَى فِي (أَسَارِ ذَانِ؟)
 ١١٥ يَجُوزُ نَحْوُ (فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّسْدَ)
 ١١٦ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
 ١١٧ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ
 ١١٨ كَ (اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)
 ١١٩ حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتَلُهُ

١١٣ - قال صاحب الفتح الودودي ١/١٢٩: «عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال»، وقال الهواري ١/٢٥٩: «واكتفى بتمثيل المبتدأ عن حذوه، وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عذر لمن قَدَّرَ على الوفاء فَقَصَّرَ».

١١٦ - طَبَقًا: في شرح المكودي ١/١٧٣: «ويوجد في بعض النسخ: (طبق) بالرفع». وانظر: إعراب الألفية ص ٣٤، وقد جعله الهواري ١/٢٦٣ محتملاً.

١١٧ - قال الإمام الشاطبي: «ونسب المصنّف هنا العمل للناطقين به وهم العرب، وللناصين عليه وهم النحاة، وكثيراً ما ينسب لأسبابه مجازاً، كقوله:

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ.....

ولقد شنع ابن مضاء [في كتابه (الرد على النحويين ٦٩)] على النحويين في هذا المعنى؛ أخذًا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم، فنسبهم إلى التقول على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم؛ إذ لم يعرف ما قصدوه، وصنّف ابن خروف في الرد عليه جزءاً سماه: (تنزيه أئمة النحو، عما يُنسب إليهم من الغلط والسهو)، [نقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٨٦، وهو اختصار لكلام الشاطبي ١/

- ١٢٠ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى
 ١٢١ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارْعُ، وَإِنْ
 ١٢٢ وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا
 ١٢٣ وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
 ١٢٤ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا
 ١٢٥ وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ
 ١٢٦ (وَأَهْلُ فِتْيٍ فِيكُمْ؟) (فَمَا خِلْنَا)،
 ١٢٧ (وَأَرْغَبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) (وَعَمَلٌ
 ١٢٨ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
 ١٢٩ فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ
 ١٣٠ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرًا
- بِهَا، كَ (نُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)
 يُشْتَقُّ فَهُوَ وَضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ
 مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا
 نَاوِينَ مَعْنَى كَاتِبٍ أَوْ اسْتَقَرَّ
 عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْعَلُ فَأَخْبَرًا
 مَا لَمْ يُفْعَلْ، كَ (عِنْدَ زَيْدٍ نَعْمَةٌ)
 (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) -
 بَرِّيزِينَ، وَلْيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ
 وَجُوزُوا التَّفْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ
 عُرفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ
 أَوْ قَصْدًا سَتِيعْمَالَهُ، مُنْخَصِرًا

١٢٠ - بها: في (د) ٦ب: (به).

١٢٢ - مُحَصَّلًا: في (ج) ٥٦ب: (محصولًا) بكسر الصاد، وكذا في شرح أبي حيان ص ٤١.

١٢٥ - يُفْعَلُ: كذا بالياء والتاء في (أ) ٦ب، و(ب) ٨ب، وهو في (د) ٦ب - وشرح الشاطبي ٣٥/٢ بالياء، وفي (ظ) ٢٠، و(ج) ٥٨ بالتاء، وهو بالتاء في أغلب الشروح التي اطلعت عليها، وهو بالياء في: شرح الهواري ٢٧٦/١ وقال: «تقدير كلامه: ما لم يُفْعَلْ الابتداء بالنكرة، فيجوز» - وشرح السيوطي ص ٩٥ - وشرح ابن طولون ١٨٨/١.

١٢٧ - يريد: وَعَمَلٌ يَرُّ.

- وَلْيُقَسَّ: في شرح الشاطبي ٣٥/٢: «وَلْيُقَسَّ».

١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرًا: قال خالد في إعراب الألفية ص ٣٧: «في هذا التركيب =

- ١٣١ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِدِي لَامٍ أَبْتَدَا أَوْ لَزِمَ الصَّدْرَكَ (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟)
 ١٣٢ وَخَوُّ (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَنٌ) مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
 ١٣٣ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيِّنًا لَخَبَرِ

= حذف لدليل، وحذف لغير دليل، وقُلِبَ... وأصل التركيب: كذا إذا ما كان الخبرُ الفعلُ المسندُ إلى ضميرِ المبتدأِ المفردِ». وانظر: شرح الهواري ٢٨٣/١ - وشرح الأشموني ٢٢٠/١ - وشرح الغزي ص ٢٠٧ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٩٦ - وحاشية الخضري ١٠١/١.

- خَبَرًا: كذا في (أ) ٦ب، و(د) ٦ب، و(ظ) ١٢ب، و(ج) ٦٠أ، وشرح أبي حيان ص ٤٧ - والشاطبي ٥٨/٢ - وابن طولون ١٩٢/١، وهو بلفظ: (الخبر) في (ب) ٩أ، و(ظ) ٣٠ب، وحاشية (ظ) ١٢ب، وفيها «نسخة: (الخَبَرًا)»، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ١٧٦/١ - والمكودي ١٨٢/١ - وابن الجزري ص ٥٦.

- مُنْخَصَرًا: هو بكسر الصاد في النسخ والشروح، وقال خالد في إعراب الألفية ص ٣٧: «ينبغي أن يُضبط بفتح الصاد اسم مفعول حُذِفَ صلته، والتقدير: مُنْخَصَرًا فيه؛ ليخفَّ الاعتراض»، ونقله اللوامع الشمسية ١٦٠/١، ب، ثم قال: «والمحفوظ فيه كسرهما». وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٩٨/١، وجعل المنبغي في كلام خالد رواية: الصبان ٢٢١/١ - والخضري ١٠١/١، ويظهر أن هذا تصرف منهما. وانظر الاعتراض المذكور في كلام خالد في الكلام على البيت ١٣٥.

١٣٣ - عَلَيْهِ: في شرح الشاطبي ٨٢/٢: «إليه».

- هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة؛ بسبب تشبُّت ضمائره وصعوبة فهمه، مع أن المراد به يُعَبَّرُ عنه النحويون بعبارة سهلة، فيقولون: أن يتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء في الخبر. انظر: شرح أبي حيان ص ٤٨ - والمرادي ٤٨٤/١ - والمكودي ١٨٧/١ - والسيوطي ص ٩٨، وقد عبَّرَ ابن مالك عنها بعبارة سهلة في الكافية الشافية ٣٦٩/١، فقال:

وإنَّ يَعُدَّ لَخَبَرٍ ضَمِيرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ

وقد أصلح بعضهم هذا البيت واختصر معه البيت الذي بعده بقوله:

كذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ، وما بِهِ يُصَدَّرُ

وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٣٠٠/١ - وحاشية الصبان ٢٢٣/١ - والفتح الودودي ١٤٨/١ - وحاشية الخضري ١٠٣/١.

- ١٣٤ كَذَا إِذْ لَيْسَ تَوْجِبُ التَّصْدِيرِ (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا؟)
 ١٣٥ وَخَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدْ أَمَّا (مَالَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدًا)
 ١٣٦ وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزًا، كَمَا (تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَ كَمَا؟)
 ١٣٧ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَيْفَ) (زَيْدٌ) أَسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
 ١٣٨ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذَفَ الْخَبَرَ حَتْمًا، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
 ١٣٩ وَبَعْدَ وَارِغَيْتِ مَفْهُومَ (مَعِ) كَمِثْلِ (كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)
 ١٤٠ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
 ١٤١ كَذَا (ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمَّ) تَبْيِينِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحَكَمِ
 ١٤٢ وَأَخْبِرُوا بِأَشْيَاءٍ أَوْ بَأَكْثَرِ عَنْ وَاحِدٍ، كَذَا (هُمْ سَرَاةٌ شَعْرًا)

١٣٤ - عَلِمْتُهُ: كَذَا بضم التاء في: (أ) ١٧، و(د) ١٧، و(ظ) ١٣ب، وهو بفتحها في (ج) ٦٢أ، وكان في (ب) ٩أ بالضم ثم غير إلى الفتح.

١٣٥ - الْمَحْضُورُ: يعني به هنا المبتدأ، وهو المحصور فيه، أما المحصورُ فالخبرُ، ولذا صحَّحه بعضهم إلى: (وَالْخَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدْ أَمَّا)، وذكر الشاطبي ٧٤/٢ أن المتَّبِعَ للألفية [انظر الأبيات: ١٣٠، ١٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠] يظهر له أن ابن مالك «قَصَدَ هذا الإطلاق، وأنه يسمي المحصور فيه محصورًا أو منحصرًا، وهي عادته في التسهيل [انظره ٨٥]... فتلخص أن هذا الاصطلاح له خالف فيه اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان»، وفي الفتح الودودي ١٤٥/١: «والنحاة جميعهم إنما يسمونه محصورًا فيه، ولا وَجْهَ لمخالفتهم... فالصوابُ التعبيرُ بما عبَّروا به، ولا يقال في مثل هذا: اصطلاحٌ ولا مَشَاخَءَ فيه». وانظر: إعراب الألفية ص ٣٨ - وشرح السيوطي ص ٩٧ - وحاشية الصبان ٢٢١/١ - وحاشية الخضري ١٠٣/١.

- أَحْمَدًا: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

١٤٠ - يَكُونُ: كَذَا بالياء والتاء في (ب) ٩ب، و(د) ١٧أ، وهو في (ظ) ١٤ب، و(ظ) ٣٢أ، و(ج) ٦٤ب بالياء، وهو في (أ) ١٧أ بالتاء.

كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

- ١٤٣ تَرَفَّعَ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ، كَ (كَانَ سَيِّدًا عَمْرًا)
 ١٤٤ كَ (كَانَ)، (ظَلَّ، بَاتَ، أَصْحَى، أَصْبَحَا
 ١٤٥ فَنَى، وَأَنْفَكَ)، وَهَذِي الْأَرْبَعُ لَشِبْهِه نَفِيٍّ أَوْلَنِي مُتَّبِعَهُ
 ١٤٦ وَمِثْلُ (كَانَ)، (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ (مَا)
 ١٤٧ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ، قَدْ عَمِلَ
 ١٤٨ وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ
 ١٤٩ كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةِ
 ١٥٠ وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) أَصْطَفِي
 ١٥١ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي

١٤٣ - تَرَفَّعَ (كَانَ): فِي حَاشِيَةِ (ب) ٩ب: «نسخة: إِرْفَعْ بِ (كَانَ)»، وَكُتِبَ فَوْقَهَا بِخَطٍ آخَرَ: «سهو».

١٤٧ - فِي الْفَتْحِ الْوُدُودِي ١٥٧/١ لَمِحَةٌ تَرْبُويَّةٌ فِي التَّمثِيلِ لِلشَّطْرِ الْأَوَّلِ، قَالَ: «مِثَالُ الْمِضَارِعِ: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًا﴾ [مَرِيَمَ: ٢٠]، وَمِثَالُ الْأَمْرِ: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَكَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧٩]؛ أَيْ: عُلَمَاءُ عَامِلِينَ مَنْسُوبِينَ إِلَى الرَّبِّ، وَهَذَا الْمِثَالُ أَوَّلَى مِنْ تَمثِيلِ الْمَوْضُوحِ [أَيْ: صَاحِبِ أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ ٢٣٨/١] بِـ ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٥٠]؛ لِأَنَّهُ يَخَاطَبُ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَلَا يَنَاسِبُهُمُ الْخَطَابُ بِذَلِكَ.

١٤٩ - بِهَا: كَذَا فِي (أ) ١٧أ، وَ(ظ) ٣٣أ، وَ(ج) ٦٨ب، وَأَغْلِبُ الشُّرُوحِ، وَهُوَ فِي (ب) ١٠أ، وَ(د) ٧ب، وَ(ظ) ١٦أ: (بِهَا)، وَكَذَا فِي شَرْحِ ابْنِ طُولُونَ ٢٠٧/١، وَقَدْ غُيِّرَ فِي (ب) بِخَطٍ آخَرَ إِلَى: (بِهَا)، وَهُوَ فِي شَرْحِ الْمَكْوَدِيِّ ١٩٦/١ (بِهِ)، ثُمَّ قَالَ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (بِهَا)».

- ١٥٢ وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ
١٥٣ وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَاجٍ وَقَعَ
١٥٤ وَقَدْ تَزَادَ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَمَا
١٥٥ وَيَحْدِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ
١٥٦ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا أَتَى كَبِ
١٥٧ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِ (كَانَ) مُنْجَرِمٍ
إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرَفَ جَرَّ
مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ
كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ مَا
وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا إِذَا اسْتَهَمَ
كَمِثْلٍ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبِ)
تَحْدِفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذَفَ مَا لَزِمَ

(مَا) ^(١) وَلَا وَلَا تَ ^(٢) وَإِنْ (الْمُشَبَّهَاتُ بِ(لَيْسَ))

- ١٥٨ إِعْمَالُ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ)
١٥٩ وَسَبَقَ حَرَفَ جَرٍّ أَوْ ظَرَفَ كَمَا
١٦٠ وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِ (لَكِنَّ) أَوْ بِ (بَلْ)
١٦١ وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ أَلْبَابِ الْخَبَرِ
١٦٢ فِي التَّكَرَّاتِ أُعْمِلَتْ كَ (لَيْسَ) (لَا)
مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكَنِ
بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا - أَجَازَ الْعُلَمَاءُ
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ (مَا) لَزِمَ حَيْثُ حُلْ
وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ
وَقَدْ تَلِي (لَا تَ، وَإِنْ) ذَا الْعَمَلِ

(١) قبلها في (ظ ٢) ٣٥ عبارة: (فصل في)، وكذا في: شرح أبي حيان ص ٦١ - والمرادي ٥٠٦/١ - وابن ابن القيم ٢٠٧/١ - وابن عقيل ١١٨/١ - والمكودي ١/٢٠٦ - وابن الجزري ص ٦٧ - والأشموني ٢٥٧/١ - وإعراب الألفية ص ٤٣ - وشرح الغزي ص ٢٣٧، وهذه العبارة ليست في (أ) ٧، و(ظ ١) ٢٨، و(ج) ٧٣، وكانت في (ب) ١٠، ولكن ضرب عليها غير الناسخ، وكتب فوقها: «سهو» وهي في (د) ٨ بلفظ: (باب)، ثم ضرب عليه الناسخ، وهي ليست في: شرح الهواري ٣٢٧/١ - والسيوطي ص ١٠٩ - وابن طولون ٢٢٠/١.

(٢) لَات: ساقط من (د) ٨، ومن شرح أبي حيان ص ٦١ - والشاطبي ٢/٢١٥.

١٦٢ - تلي: في شرح الشاطبي ٢/٢٤٢: «يلي».

١٦٣ وَمَا (لَات) فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشَاءَ وَالْعَكْسُ قَدْ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

١٦٤ كَرَبَا (كَادَ، وَعَسَى)، لَكِنْ نَذَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ

١٦٥ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرَ، وَ (كَادَ) الْأَمْرِ فِيهِ عَكْسًا

١٦٦ وَكَ (عَسَى) (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِ (أَنْ) مُتَّصِلًا

١٦٧ وَالزُّمُو (أَخْلَوْقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) أُنْفَا (أَنْ) نَزَرًا

١٦٨ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ (كَرَبَا) وَتَرَكَ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩ كَ (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ)

١٧٠ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَ (أَوْشَكَ) وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكًا)

١٧١ بَعْدَ (عَسَى، أَخْلَوْقَ، أَوْشَكَ) قَدِيرُ غَنَى بِ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

١٦٤ - خَبَرٌ: هو حال منصوب، وقف عليه بالسكون لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، وقد ضُبِطَ في (ب) ١١١ أ بضميتين مع أَنَّ (غَيْرُ) ضُبِطَ فِيهَا بِضَمَّةٍ أَيْضًا، وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي وَجْهٌ لَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ يُضْبَطَ (غَيْرُ) بِالْفَتْحَةِ فَيَكُونُ حَالًا مُتَقَدِّمًا، وَ (خَبَرُ): فَاعِلٌ (نَذَرَ). انظر: شرح المكودي ١/ ٢١٤ - وإعراب الألفية ص ٤٤ - واللوامع الشمسية ١/ ١٧٦.

١٦٨ - كَرَبَا: كذا بالفتح في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ) ٨، ففيها: (كَرَبَا)، وفوقها «مَعَا»، وفي إعراب الألفية ص ٤٥: «(كربا): بفتح الراء وكسرهما».

١٦٩ - وَطَفِقَ: كذا بالكسر في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ) ٨، و (د) ٨ ب، ففيهما: (طَفِقَ)، وفوقها فيهما: «مَعَا».

١٧١ - أَوْشَكَ قَدْ: كذا في (أ) ٨ ب، و (ب) ١١ ب، و (د) ٨ ب، وهو الضبط الصحيح، فتكون الكاف مدغمة في القاف، قال المكودي ١/ ٢٢٠: «يُنطق بعد الشين من (أوشك) بقاف مشددة؛ لأن الكاف من (أوشك) مدغمة في القاف بعد قلبه =

- ١٧٢ وَجَرَدَنُ (عَسَى) أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا
١٧٣ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ جَزْفِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَلَيْتَا الْفَتْحُ رُكْنٌ

إِبْتِ وَآخَوَاتُهَا

- ١٧٤ لِ(إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِي (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
١٧٥ كَ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ دُوضِعْنِ)

= قافًا؛ لأجل استقامة الوزن»، ونقله: إعراب الألفية ص ٤٥ - واللوامع الشمسية ٧٨/١ ب - وحاشية الخضري ١٢٧/١ - وأغرب الهواري ١٩/٢ حين قال: «وقوله: (وَأَوْشَكَ) جاء به على صيغة الأمر؛ ليصح له الوزن»، ولم أجد رواية كذلك، ويظهر أن هذا اجتهد من الهواري ليستقيم وزن البيت، وجعله الغزي ٢٥٢ جائزًا لا رواية، والإدغام المذكور ليس لضرورة الشعر، بل هو جائز في النشر، ويسمى: الإدغام الكبير، وقرأ به القارئ السَّعْيِيُّ أبو عمرو البصري في رواية، فقد أدغم المثلين والمتقاربين إدغامًا كبيرًا، ومن ذلك الكاف في القاف في (٤٤) موضعًا. انظر: الإقناع لابن الباذش ٢٢٢/١ - والمساعد ٢٦٤/٤ - وتحبير التيسير ١٩٥ - والتصريح ٣٩٨/٢، وضبط في (ج) ٧٨ ب: (أَوْشَكَ قَدْ)، وبه ينكسر البيت.

- يَفْعَلُ: في (د) ٨ ب: (يُفْعَلُ)، وكُتِبَ فوق الياء: «مَعًا».

- ١٧٢ - ظاهر البيت أن الحكمين المذكورين فيه خاصَّان بـ(عسى)، وأنهما لا يصحَّان إلا إذا تقدَّم الاسم، والصواب أنهما يكونان في الأفعال الثلاثة (عسى، واخْلُوقْ، وأَوْشَكَ)، وأنهما يصحَّان سواء تقدَّم الاسم نحو (زيدٌ عسى أن يجتهدَ)، أم تأخَّر نحو (عسى أن يجتهدَ زيدٌ)؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

فَجَرَدْنُهُنَّ أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهِنَّ، وَاسْمٌ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ عَرَا

انظر: شرح المكودي ٢٢١/١ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٤٠/١ - وشرح ابن طولون ٢٤٠/١ - والفتح الودودي ١٧٩/١.

- ١٧٣ - عَسَيْتُ: كذا بفتح السين وكسره في (ب) ١١ ب، و(د) ٨ ب، وشرح أبي حيان ص ٧١، وهو في (ج) ٧٩ ب بالفتح فقط.

- ١٧٥ - كَيَّانَ: كذا بكسر الهمزة في جميع نسخ التحقيق، وأغلب ما اطلعت عليه من شروح =

- ١٧٦ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَدَ (لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ لَبَدِي)
 ١٧٧ وَهَمَزَ (إِنْ) أَفْتَحَ لِسَدَّ مَضَرٍ مَسَدَهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرِ
 ١٧٨ فَأكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ (إِنْ) لِيَمِينَ مُكْمِلَهُ
 ١٧٩ أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ، كَدَ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)
 ١٨٠ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَقَا بِاللَّامِ، كَدَ (أَعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى)
 ١٨١ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةً أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ، بِوَجْهَيْنِ نُبِي
 ١٨٢ مَعَ تِلْوَفَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْكَمُ)
 ١٨٣ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ (إِنِّي لَوَزَرُ)
 ١٨٤ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَ وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَدَ (رَضِيَا)
 ١٨٥ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَدَ (إِنْ ذَا لَقَدْ سَمَاعِلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذَا)
 ١٨٦ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَفْعُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرَ

= الألفية، وهو في (ج) ٨٠ ب: (كَأَنَّ)، قال صاحب اللوامع الشمسية ٨٠/١ ب: «هكذا وَجَدَ في بعض النسخ: (كَأَنَّ) بفتح الهمزة، وأكثر النسخ على كسرها»، وجعله في البيت (كَأَنَّ) حرف تشبيه: شرح ابن الجوزي ص ٧٥ - وابن طولون ١/٢٤٤.

١٧٨ - صَلَّه: في حاشية (ب) ١٢ أ بغير خط الناسخ: «في نسخة: الصَّلَّة».
 ١٨٢ - إِنِّي: رُسم في (د) ٩، و(ج) ٨٣ بهمزة أسفل الألف، وهو في (ب) ١٢ بهمزة فوق الألف وتحتة، وكُتِبَ فوقه: «مَعَا»، وفي إعراب الألفية ص ٤٧: «بفتح الهمزة وكسرها».

١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦ - تَصْحَبُ، ذِي، يَلِيهَا، تَصْحَبُ: فاعل (تصحَب) الأولى والثانية واسم الإشارة (ذِي) والضمير (ها) في (يَلِيهَا) كلُّها تعود إلى: (لام الابتداء)، وقد =

- ١٨٧ وَوَضِلَ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
١٨٨ وَجَائِزٌ رَفَعْتُ مَعْطُوفًا عَلَى
١٨٩ وَالْحَقُّ (إِنَّ)، (لَكِنَّ)، وَأَنْ
١٩٠ وَخَفَّفْتُ (إِنَّ) فَفُلَّ الْعَمَلُ
١٩١ وَرَبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَا
١٩٢ وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
١٩٣ وَإِنْ تُخَفَّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ
١٩٤ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
- إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ
مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)
وَتَلْزِمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
لُفْيهِ غَالِبًا (إِنَّ) ذِي مُوَصَّلَا
وَالْخَبَرُ أَجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا

= اختلفت النسخ في بعضها تذكيرًا وتأنينًا، ف(يليهما) جاءت للمؤنث في جميع النسخ، والألفاظ الباقية جاءت للمؤنث في: (د) ٩٩ - وشرح أبي حيان ص ٦٨ - ٨٠ - وشرح البرهان بن القيم ١/ ٢٣٩ - ٢٤١ - وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، وجاءت كلها للمذكر في (ب) ١٢ - أ، وكذا في (ج) ٦٤ - ب ٦٦ إلا (تصحب) الأولى فللمؤنث، وجاء اللفظان الأول والرابع للمؤنث، والثاني للمذكر في (ظ) ٤٠، وشرح المكودي ١/ ٢٢٩ - ٢٣١، أما في (ظ) ٢٢ فجاء الأول والثاني للمؤنث، والرابع بلا نقط أوله، وأما (أ) ٨ - ب ٩ فجاء (ذا) فيها للمذكر، وبقية الألفاظ بلا نقط أولها، وقال في إعراب الألفية ص ٤٨: «(ذا)، وفي بعض النسخ: (ذي)، وكلاهما اسم إشارة».

١٨٦ - حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ: في (ظ) ٢٢ - وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، ٣٥٩: (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ). وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٥٤ - والفتح الودودي ١/ ١٨٩.

١٨٨ - تَسْتَكْمِلَا: في شرح الشاطبي ٢/ ٣٦٥، ٣٧٠: (يستكملا) بالياء.

١٩٣ - بَعْدَ (أَنَّ): كذا بسكون النون بلا تشديد في (ظ) ٢٣، ب، و(ج) ٨٨، وضبط في (ب) ١٢: (أَنَّ) بتشديد النون المفتوحة وفوقها سكون، وكُتِبَ فوقها بغير خط الناسخ: «مَعَا»؛ أي: يصح أن تكون (أَنَّ) المخففة، و(أَنَّ) المشددة، وقد نص على أَنَّ (أَنَّ) هنا هي المخففة: الهواري ٢/ ٥١ - وشرح الغزي ص ٢٨٠.

- ١٩٥ فَأَلْحَسَنُ الْفَضْلُ (قَدْ)، أَوْ نَفِيٍّ أَوْ تَفْنِيسٍ، أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلُ ذِكْرٍ (لَوْ)
١٩٦ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

لَا الَّتِي لِنَفْسِي الْجَنَسِ

- ١٩٧ عَمَلٍ (إِنَّ) أَجْعَلُ (لَا) فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً
١٩٨ فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعَةً
١٩٩ وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِّحَاكَ (لَا) حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي أَجْعَلًا-
٢٠٠ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
٢٠١ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَقْدِيرًا
٢٠٢ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ أَرْفَعْ أَقْصِدْ
٢٠٣ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) أَخْصِمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

١٩٩ - والثاني: في (أ) ٩ب - و(د) ٩ب: (والثاني).

٢٠٠ - لَا تَنْصِبَا: (لَا) ناهية جازمة، و(تَنْصِبَا) فعل مضارع في محل جزم؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي تنقلب عند الوقف ألفًا. انظر: إعراب الألفية ص ٥١.

٢٠١ - فافتحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ: الفتحة هو المرجوح من هذه الأوجه الجائزة؛ ولذا لم يكن مستحسنًا تقديم ابن مالك له، وأحسن منه لو قال: (فأرفعْ أَوْ انْصِبْ أَوْ افتحْ)، هذا وقد اختصر بعضهم هذا البيت والذي بعده وزاد عليهما في المعنى بقوله:

وَأَرْفَعْ أَوْ انْصِبْ مُطْلَقًا نَعْتِ اسْمِ (لَا) وَالْفَتْحُ زِدْ إِنْ أُفْرِدَا وَاتَّصَلَا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٦٣، ٣٦٤.

٢٠٢ - وَأَنْصِبْهُ: في شرح الشاطبي ٢/ ٤٣٣: (وأنصبْ).

٢٠٣ - وَالْعَطْفُ: في (أ) ٩ب: (والعطفُ) بالرفع والنصب.

٢٠٤ وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا اسْتَحَقَّ دُونَ اسْتِفْهَامٍ
٢٠٥ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

ظَنَّ^(١) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦ انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءٍ أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا-
٢٠٧ ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ حَجًّا، دَرَيْ) (وَجَعَلَ) (اللَّذَّ كَأَغْتَقَدَ-
٢٠٨ وَهَبَ، تَعَلَّمَ)، وَالَّتِي كَ (صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا
٢٠٩ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبَ) وَالْأَمْرِ (هَبَ) قَدْ أُلْغِيَ
٢١٠ كَذَا (تَعَلَّمَ) وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلَ كُلَّ مَالِهِ زُكْنًا
٢١١ وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنُوصِيهِ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءٍ-
٢١٢ فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرِيمِ التَّعْلِيقِ قَبْلَ نَفْيِ (مَا-

٢٠٥ - إذا: كذا في (أ) ٩ب، و(د) ١٠أ، و(ج) ٩٣أ، وكذا في الكافية الشافية ٥٢١/١، وعليه شرح ابن مالك البيت فيها ٢/٢٣٧، وهو في (ظ) ١٢٦أ، و(ظ) ٤٥٢أ: (إذ)، وأما في (ب) ١٣ب فقد كتب في الحاشية: (إذ)، وفي المتن: (إذا) وفوقها (معًا)، وقال الشاطبي ٢/٤٤٩: «ويثبت في بعض النسخ: (إذ المراد) . . . ومراده تعليل شياع إسقاط الخبر»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص ٥٢ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٦٦.
(١) ظَنَّ: في حاشية (أ) ٩ب: (ظَنَّتُ).

٢٠٨ - والتي: في شرح الشاطبي ٢/٤٥٢: «والذي»، وقال في الشرح ٢/٤٦٣: «وَقَعَ فِي نَسْخِ هَذَا الرَّجْزِ: (وَالَّذِي كَصَيَّرَا) بِلَفْظِ: (الَّذِي) الْوَاقِعَةُ عَلَى الْمَذْكَرِ، ثُمَّ قَالَ: (انْصَبَ بِهَا) [كَذَا، وَلَفْظُ الْأَلْفِيَةِ (بِهَا انْصَبَ)، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ حِكَايَةَ الْمَعْنَى]، فَاتَى بِضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَأْتِيَ بِ(الَّتِي) عَوَضَ (الَّذِي)».

٢٠٩ - بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ: في (ظ) ١٢٧أ، و(ج) ٩٥أ: (بالإلغاء والتعليق).

٢١٢ - وَالتَّرِيمِ التَّعْلِيقِ: كذا في (ب) ١٤أ، و(ج) ٩٦ب - شرح الشاطبي ٢/٤٦٧ - =

- ٢١٣ وَإِنْ، وَلَا)، لَمْ أَبْتَدَأْ أَوْ قَسَمَ
 ٢١٤ لِعَلِمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهَكُّمَهُ
 ٢١٥ وَلِ (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنَّهُ مَالٍ (عَلِمَا)
 ٢١٦ وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ
 ٢١٧ وَكَ (تَظَنَّ) أَجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي
 ٢١٨ بَغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
 ٢١٩ وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقًا
 كَذًا، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَالَهُ أَنْحَتَمَ
 تَقْدِيرُهُ لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ
 طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى
 سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
 مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ -
 وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ
 عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

أَعْلَمَ وَأَرَى

- ٢٢٠ إِلَى ثَلَاثَةِ (رَأَى وَعَلِمَا)
 ٢٢١ وَمَا الْمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا
 ٢٢٢ وَإِنْ تَقْدِيرًا لَوَاحِدٍ بِلَا
 ٢٢٣ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنِي (كَسَا)
 عَدَّ وَإِذَا صَارَا (أَرَى وَأَعْلَمَا)
 لِلثَّانِ وَالْثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا
 هَمَزٍ فَلَا ثَنِينَ بِهِ، تَوَصَّلَا
 فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَثْنَا

= والمكودي ٢٥٧/١، وهو المناسب لما قبله، وهو في (أ) ١٠، و(د) ١٠، و(ظ) ٢٧: (والتَّزَمَ التعليق)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص ٥٣.

٢١٧ - أَجْعَلْ: أي على وجه الجواز، لا الوجوب، وظاهر البيت الوجوب، وليس مرادًا لابن مالك الذي نصَّ [في التسهيل ٧٣ - وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢] - كغيره من النحويين - على الجواز لا الوجوب؛ ولذا أخذ عليه هذا البيت. انظر: شرح أبي حيان ص ٩٨ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٧٤/١ - والفتح الودودي ٢١٥/١.

٢٢٣ - أخذ على الشطر الأول أنه خَصَّ التشبيه بالمفعول الثاني، مع أنه يشمل الأول، فالأول هنا كالمفعول الأول في باب (كسا)، وأخذ على الشطر الثاني أنه عَمَمَ =

٢٢٤ وَكَ (أَرَى) السَّابِقِ (نَبَأًا، أَخْبَرَ، حَدَّثَ، أَنْبَأَ)، كَذَلِكَ (خَبَرًا)

الْفَاعِلُ

- ٢٢٥ الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوعِي (أَتَى) زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهَهُ، نِعْمَ الْفَتَى
 ٢٢٦ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرُ اسْتَرْتِ
 ٢٢٧ وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَشْيَيْنِ أَوْ جَمْعٍ، كَ (فَازَ الشُّهَدَا)
 ٢٢٨ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا وَسَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
 ٢٢٩ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَ كَمَثَلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَأَ)
 ٢٣٠ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَكْلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى، كَ (أَبَتْ هَذَا الْأَذَى)
 ٢٣١ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلًا مُضْمَرًا مُتَّصِلًا أَوْ مُفْهِمًا ذَاتَ حَرٍ
 ٢٣٢ وَقَدْ يُمِيعُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ (أَتَى الْقَاصِي يَنْتُ الْوَاقِفِ)
 ٢٣٣ وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِهِ (إِلَّا) فَضْلًا كَلَمَا زَكَا الْإِفْتَاءُ ابْنُ الْعَلَا

= التشبيه، مع أن التعليق غير جائز في باب (كسا)؛ ولذا أصلح بعضهم هذا البيت إلى:
 وَاجْعَلُهُمَا مَعًا كَمَفْعُولِي (كَسَا) وَمَنْ يُعَلِّقُ هَلْهُنَا فَمَا أَسَا
 انظر: شرح أبي حيان ص ١٠٠ - والمرادي ٥٧٣/١ - والمكودي ٢٦٤/١ -
 والأشموني ٧٣/٢ - وفتح الرب المالك ٣١١ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٧٤/١،
 ٣٧٨ - وابن طولون ٣٠٧/١ - والفتح الودودي ٢١٨/١.
 ٢٢٤ - نَبَأًا... أَنْبَأَ: في (أ) ١٠: اب: (أَنْبَأَ... نَبَأًا).

- أَنْبَأَ كَذَلِكَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وما اطلعت عليه من شروح الألفية،
 سوى (أ) ١٠، ففيها (نَبَأًا كَذَلِكَ)، وسوى (ظ) ٢٩ب - وشرح ابن طولون ١/
 ٣٠٨، ففيهما (أَنْبَأَ وَكَذَلِكَ). قلت: وهو أسلس.

٢٣٣ - وَالْحَذْفُ: أخذ بعض الشراح على ابن مالك التعبير هنا وفي البيت ٢٣٦ =

- ٢٣٤ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ وَمَعَ
 ٢٣٥ وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّلَامِ مِنْ
 ٢٣٦ وَالْحَذْفُ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسِنُوا
 ٢٣٧ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
 ٢٣٨ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
 ٢٣٩ وَأَخِرُ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ
 ٢٤٠ وَمَا بِ (إِلَّا) أَوْ بِ (إِنَّمَا) انْخَصَرَ
 ٢٤١ وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبُّهُ عُمَرَ) وَشَدَّنَحُوْ (زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ) ضَمِيرُ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ مُذَكَّرٍ كَالْتَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ لِأَنَّ قَصْدَ الْجَنَسِ فِيهِ بَيِّنٌ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ آخَرَ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرِ وَشَدَّنَحُوْ (زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ)

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

- ٢٤٢ يُؤَبِّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَ (نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٍ)
 ٢٤٣ فَأَوَّلُ الْفِعْلِ أَضْمَرَ وَالتَّصْلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرَ فِي مُضِيِّ، كَ (وُصِّلَ)

= بِ (الْحَذْفِ)؛ «لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حُذِفَتْ، وليس بصحيح، والأولى أن يُعَبَّرَ بالترك»، كما عبَّرَ به في البيت ٢٣٢. انظر: شرح الشاطبي ٢/ ٥٧٦ - والفتح الودودي ٢٢٦/١، ومنه النقل.

٢٤٠ - انْخَصَرَ: سبق التعليق على مخالفة ابن مالك لغيره في معنى المنْخَصِرِ والمَحْصُورِ في التعليق على البيت ١٣٥. وانظر هنا: حاشية الصبان ٥٣/٢ - والفتح الودودي ٢٢٩/١ - وحاشية الخضري ١٦٥/١.

٢٤٣ - فَأَوَّلُ: في (ب) ١٥ب، و(ظ) ١٣٣أ: (وأوَّل)، وهو كذلك في: شرح الشاطبي ٣/ ١٣ - والمكودي ٢٧٨/١.

- ٢٤٤ وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَ (يَنْتَحِي) الْمَقُولُ فِيهِ (يُنْتَحَى)
- ٢٤٥ وَالثَّانِي الثَّلَاثِي (تَا) الْمُطَاوَعَةُ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُنَاوَعَةٍ
- ٢٤٦ وَثَالِثُ الَّذِي يَكْمُرُ الْوَصْلُ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلَنَّهُ، كَ (أُسْتَحْيَ)
- ٢٤٧ وَأَكْسِرُ أَوْ أُشْمِمُ (فَا) ثَلَاثِي أُعِلُّ عَيْنًا، وَضَمُّ جَا - كَ (بُوعَ) - فَاحْتَمِلْ
- ٢٤٨ وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسُ يُجْتَنَّبُ وَمَا (بَا) قَدِيرِي لِنَحْوِ (حَبْ)
- ٢٤٩ وَمَا (بَا) لِمَا أَلْعَيْنُ ثَلَاثِي فِي (أَخْتَارَ، وَأَنْقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي
- ٢٥٠ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَدِّ بِنْيَابَةٍ حَرِي

٢٤٤ - المَقُولُ: كذا بالجذر والرفع في (أ) ١١ب، وفوقها «صح»، و(ب) ١١٦، ثم طُمست فيها الضمة، وهو بالرفع في (د) ١١ب، وهو بالجرف في (ظ) ١٣٣أ، و(ج) ١١٠؛ وكذا في: شرح أبي حيان ص ١١٥ - والمرادي ٥٩٩/٢ - والمكودي ٢٧٨/١، وَجَوَزَ الرفع - وإعراب الألفية ص ٥٩ - وابن طولون ٣٢٨/١.

٢٤٥ - تَا الْمُطَاوَعَةُ: قال الشاطبي ١٧/٣: «أراد (تاء المطاوعة)، لكن حَذَفَ الهمزة... وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جدًّا، ساقه إليه ضرورة الشعر».

- أَخَذَ عَلَى هذا البيت أنه قَيَّدَ التاء بالمطاوعة، وأنه لم يَقَيِّدَ الحكم بالفعل الماضي، والصواب أن هذا الحكم للحرف الثاني في الفعل الماضي المفتوح بتاء زائدة معتادة؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

وَالثَّانِي الثَّلَاثِي (تَا) الزِّيَادَةُ فَاضْمُ بِمَاضٍ إِنْ تَكُنْ مُعْتَادَةً

انظر: شرح أبي حيان ص ١١٣ - والمرادي ٦٠٠/٢ - والشاطبي ١٩/٣ - وابن القيم ٣١٩/١ - والأشموني ٥٨/٢ - والسيوطي ص ١٥٦ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٤٠٠/١ - والفتح الودودي ٢٣٣/١.

٢٥٠ - حَرِي: يصح أن يكون وزنه فعيلًا، فهو (حَرِيٌّ)، وبه قال إعراب الألفية ص ٦٠، ويصح أن يكون (فَعِيلًا)، فهو (حَرٍ)، اسم منقوص، وبه قال: شرح الشاطبي ٣/٣٢ - واللوامع الشمسية ١١٣/١ب، يقال: حَرِيٌّ وَحَرٍ وَحَرَى، بمعنى: حقيق وجدير [انظر: (حري) في: الصحاح ٢٣١١/٦ - والقاموس ١٦٤٤ - ولسان العرب =

- ٢٥١ وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَٰذِي إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ
 ٢٥٢ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ.
 ٢٥٣ فِي بَابِ (ظَنَّ، وَارَى) الْمَنْعُ أَشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
 ٢٥٤ وَمَا سِوَى النَّابِ مِمَّا عَلَّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

أَسْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْعَمُولِ

- ٢٥٥ إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْحَلِّ
 ٢٥٦ فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَ حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ
 ٢٥٧ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَ (إِنْ، وَحَيْثُمَا)
 ٢٥٨ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بَالِ ابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا
 ٢٥٩ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَاقْبَلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَ وَجَدَ

= [١٧٣/١٤]، وقياس الأول أن يكتب بياء، ويجوز أن يُعامل معاملة المنقوص المنون، وقياس الثاني أن يكتب بلا ياء على لغة جمهور العرب؛ لأنه منقوص منون [انظر: لغات العرب في الوقوف على المنقوص المنون في التعليق على البيت ٥]، وقد كُتِبَ بلا ياء في: (أ) ١١ب، و(د) ١١أ، و(ظ) ٥٥أ، و(ب) ١٦أ [وقد كُتِبَ غير الناسخ بعد الكلمة ياء، وذكر في الحاشية أن أصلها (حَرِيٌّ) بياء مشددة]، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١١٤ - وابن عقيل ١٦٩/١ - والهوراري ١٤٧/٢ - وكُتِبَ بياء في: (ظ) ٣٣ب، و(ج) ١١٣أ - وكذا في: شرح المرادي ٦٠٤/٢ - وابن ابن القيم ١/٣٢١ - والمكودي ٢٨٥/١ - وابن الجزري ص ١٠٨ - والأشموني ٦١/٢ - والتصريح ٢٩٠/١ - وشرح الغزي ص ٣٤١ - والسيوطي ص ١٥٨ - وابن طولون ٣٣٥/١.

٢٥١ - بنهاية الشطر الأول من هذا البيت يتم الربع الأول من الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، فربعها (٢٥٠،٥) خمسون ومائتا بيت ونصف بيت.

٢٥٩ - لَنْ: كذا بالنون في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وهو كذلك في: شرح =

- ٢٦٠ وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ .
 ٢٦١ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرًّا أَوَّلًا .
 ٢٦٢ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُجْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطِفْ مُخْبِرًا
 ٢٦٣ وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّرَ مَجْهُومًا أَيْحَ أَفْعَلْ، وَدَعَا مَا لَمْ يُجْعَلْ
 ٢٦٤ وَفَصْلٌ مُشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْزِي

= الشاطبي ٦٩/٣ - وشرح ابن طولون ٣٤٣/١، وهو في (ب) ١٦: (لم)، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى: (لن)، وهو بلفظ: (لم) في أغلب المطبوع من شروح الألفية. انظر: شرح أبي حيان ص ١٢٠ - وابن ابن القيم ٣٣٢/١ - وابن عقيل ١٧٤/١ - والهواري ١٦٠/٢ - وشرح المكودي ٢٩٣/١ - وابن الجزري ص ١١٢ - والأشموني ٧٣/٢ - والسيوطي ص ١٦٢، وذكر الروائيتين: إعراب الألفية ص ٦٢، ولفظه في الكافية الشافية ٦١٥/٢: (لا)، وقال ابن هشام في حاشية (أ) ١١٢: «التعبير هنا بـ(لن) فيه نظر؛ لأن المراد ما لم تستعمله العرب هذا الاستعمال، فحُفِّه أن يأتي بـ(لم) دون (لن) التي هي للاستقبال»؛ فدل على أن الذي في الألفية (لن).

- قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا: كذا في (أ) ١١٢، وفوقه «صح»، و(د) ١١٢، و(ظ) ٣٤: (ب)، و(ب) ١٦: (ب)، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١٢٠ - والشاطبي ٦٩/٣ - والمكودي ٢٩٣/١، وأعرب عليه - وابن طولون ١/٣٤٣. وهو بلفظ: (قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا) في (ظ) ٥٦: (ج) ١١٧، وكذا في شرح: ابن ابن القيم ٣٣٢/١ - وابن عقيل ١٧٤/١ - والهواري ١٦٠/٢ - وابن الجزري ص ١١٢ - والأشموني ٧٣/٢ - والسيوطي ص ١٦٢. وخلط خالد في إعراب الألفية ص ٦٢ بين الروائيتين بلفظ: (قَبْلَهُ مَعْمُولًا لِمَا)، وهذا يَكْسِرُ البيت.

- هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة، وتقديره: «كذا يُلتَزَمُ رَفْعُ الاسمِ المشغولِ عنه إذا تلا الفعلُ المشغولُ شيئًا لن يَرِدَ الاسمُ الذي قبله معمولًا للفعل الذي وُجِدَ بعده». انظر: شرح أبي حيان ص ١٢٠، وقال: «هذا كلامٌ في غاية التعقيد والركاكة» - والمكودي ٢٩٣/١ - وإعراب الألفية ص ٦٢، ومنه النقل.

٢٦٠ - قال خالد في إعراب الألفية ٦٢: «الناظم يُطلق (وَلِيَّ) على (تَبَع) في هذا النظم كثيرًا».

٢٦٥ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَا نَعُ حَصَلَ
٢٦٦ وَعُلْقَةُ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلْقَةِ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلِزُومُهُ

٢٦٧ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَا) غَيْرَ مُضَدِّرٍ بِهِ نَحْوُ (عَمِلَ)
٢٦٨ فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ)
٢٦٩ وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدِّي، وَحُتِمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَ (نَهَمَ)
٢٧٠ كَذَا (أَفْعَلَّ)، وَالْمُضَاهِي (أَقْعَسَا) وَمَا أَقْصَى نِظَافَةً أَوْ دَكَاةً.
٢٧١ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي لَوَاحِدٍ، كَ (مَدَّهْ فَأَمْتَدًا)
٢٧٢ وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلنُّجْرِ
٢٧٣ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ، وَأَنَّ) يَطْرُقُ مَعَ أَمْنٍ لِبَسٍ، كَ (عَجَبْتُ أَنْ يَدُوا)
٢٧٤ وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَ (مَنْ) مِنْ (أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ سَبْعَ أَلْيَمِينَ)

٢٧٠ - كَذَا: قال الشاطبي ١٣٦/٣: «حَذَفَ فِيهِ وَاوُ الْعُطْفَ عَلَى عَادَتِهِ؛ أَي: وَكَذَا»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص ٦٣.

٢٧٢ - حُذِفَ فَالْنَّصْبُ: الفعل (حُذِفَ) مفتوح الآخر؛ إلا أنه سُكِّنَ لِإِدْغَامِهِ فِي الْفَاءِ بَعْدَهُ إِدْغَامًا كَبِيرًا، وَسَبَقَ بَيَانُ هَذَا الْإِدْغَامِ، وَأَنَّهُ جَائِزٌ فِي النُّثْرِ، فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْبَيْتِ ١٧١. وانظر: شرح الهواري ١٧٧/٢ - وإعراب الألفية ص ٦٤ - واللوامع الشمسية ١٢٢/١. قلت: تأمل الموافقة؛ إذ استعمل ابن مالك الإدغام الكبير مرتين في الألفية في البيتين ١٧١، ٢٧٢.

٢٧٣ - يَدُوا: يقال: وَدَى الْقَاتِلُ الْقَتِيلَ يَدِيهِ، إِذَا أَدَّى دِيَّتَهُ لَوْلِيهِ. انظر: (ودي) في: الصحاح ٢٥٢١/٦ - ولسان العرب ٣٨٣/١٥ - والقاموس ١٧٢٩.

٢٧٤ - أَلْبَسَ: هو بفتح السين في جميع نسخ التحقيق، وقال الصبان ٩٢/٢: «(أَلْبَسَ) =

- ٢٧٥ وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَمَّا
وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدِيرِي
٢٧٦ وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَانِ لَمْ يَضِدْ
كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ
٢٧٧ وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ بِمَا إِنْ عَمِلَا
وَقَدِي كُونَ حَذَفُهُ مُلْتَزِمًا

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

- ٢٧٨ إِنْ عَامِلَانِ أَقْضِيَا فِي أَسْمٍ عَمَلٍ
قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
٢٧٩ وَالثَّانِ أَوْ لَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
٢٨٠ وَأَعْمِلِ الْمُحْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا
تَنَازَعَاهُ، وَالتَّرْزُمُ مَا التَّرْزُمَا
٢٨١ كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَاكَ)
وَلَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ
٢٨٢ وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا
بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفَعَ أَوْ هِلَا

= يضم السين أمرًا للجماعة؛ ليطابق (مَنْ زَارَكُمْ)، ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم، وقال الخضري ١/ ١٨١: «إما يضم السين مُسْنَدًا لجماعة الذكور بدليل (زاركم)، أو بفتحها مُسْنَدًا للمفرد... لجواز خطاب واحد من الجمع المَزُورِينَ أو أنه للتعظيم»، قلتُ: لعل ما قاله الصبان والخضري اجتهدا منهما، لا رواية، والذي في الكافية الشافية ٢/ ٦٣٨: (أَلَيْسَ مَنْ زَارَنَا نَسَجَ الْيَمَنُ).

٢٧٩ - ذَا: كذا في جميع نسخ التحقيق، وفي الكافية الشافية ٢/ ٦٤١، فهو حال، وكذا فيما رأيت من شروح الألفية سوى الهواري ٢/ ١٩٤، ففيه (ذو)، فهو نعت.
- أُسْرَةٍ: هو يضم الهمزة في جميع نسخ التحقيق، والأُسْرَةُ: رَهْطُ الرَّجُلِ الْأَذْنُونِ، وَصَبَّطَهُ خَالِدٌ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ٦٥ بفتح الهمزة، وقال صاحب تاج العروس (أسر) ٣/ ١٣: «وَشَدَّ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيِّ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ، فَإِنَّهُ صَبَّطَ (الأسرة) بالفتح... فإنه لا يُعْتَدُّ بِهِ». وانظر: حاشية الصبان ٢/ ١٠١ - والفتح الودودي ١/ ٢٦٠ - وحاشية الخضري ١/ ١٨٢.

٢٨٢ - حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة أبيات بعده في بيت واحد، نصه:
وَالْفَضْلَةُ اخْذِفْ، وَسِوَاهَا أَخْرَا وَأَظْهَرَ الْمُخَالَفَ الْمُفَسِّرَا =

- ٢٨٣ بَلْ حَذَفَ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ
٢٨٤ وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ
لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُسْتَدْرَا
٢٨٥ نَحْوُ (أَظُنُّ وَيُظَنُّ) إِنْ أَخَا
زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

الْفَعُولُ الْمَطْلُوقُ

- ٢٨٦ الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدْلُولِي الْفِعْلِ، كَ (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)
٢٨٧ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ
وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِمَذِينِ انْتِخِبَ
٢٨٨ تَوْكِيدًا أَوْ تَوْعَايُهُنَّ أَوْ عَدَدُ
كَ (سِرْتُ سَيَرَتَيْنِ، سَيَرْتُ رَشَدَ)
٢٨٩ وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
كَ (جَدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَأَفْرَجَ الْجَحْدَ)
٢٩٠ وَمَا تَوْكِيدٌ فَوْحًا أَبَدًا
وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ أَمْتَنَ
٢٩١ وَنَحَذَفُ حَتْمًا مَعَ آتٍ بَدَلًا
وَمَا تَفْصِيلٌ - كَ (إِمَامًا مَنَّا) -
٢٩٢ وَنَحَذَفُ حَتْمًا مَعَ آتٍ بَدَلًا
٢٩٣ وَنَحَذَفُ حَتْمًا مَعَ آتٍ بَدَلًا
٢٩٤ كَذًا مُكَرَّرًا وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ
٢٩٥ وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا
٢٩٦ نَحْوُ (لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا)

= انظر: الفتح الودودي ٢٦١/١، ٢٦٣.

٢٩٣ - ﴿إِمَامًا مَنَّا﴾: جزء من قوله تعالى: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَامًا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَامًا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

٢٩٧ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ (لِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ)

الْفَعُولُ

٢٩٨ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا، كَ (جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩ وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرُطَ فَقَدْ

٣٠٠ فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ، كَ (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ)

٣٠١ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمَجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْمُونِ (أَلْ) وَالتَّشْدِيدِ -

٣٠٢ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّاتِ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ»

٣٠٠ - بِالْحَرْفِ: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفَوْقَهُ فِي (أ) ١٣ب: «صَحَّ»، وَفِي حَاشِيَةِ (ظ) ٦٥ب «خ: (بِالْلام)»، وَكَانَ كَذَلِكَ فِي (ب) ١١٩أ ثُمَّ غُيِّرَ بِخَطٍ آخَرَ إِلَى: (بِالْلام)، وَرَوَايَةٌ: (بِالْحَرْفِ) هِيَ الَّتِي فِي: شَرْحُ أَبِي حَيَّانَ ص ١٤٤، وَشَرْحُ عَلَيْهَا - وَالشَّاطِطِي ٢٧٠/٣، ٢٧٧ - وَابْنُ ابْنِ الْقَيْمِ ٣٦٤/١ - وَابْنُ عَقِيلٍ ١٩٤/١ - وَالْأَشْمُونِي ١٢٥/٢، وَقَالَ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (بِالْلام)»، وَرَوَايَةٌ: (بِالْلام) هِيَ الَّتِي فِي: نَسْخَةٍ مِنْ شَرْحِ أَبِي حَيَّانَ ص ١٤٤ - وَالْمُرَادِي ٦٥٤/٢ - وَالْهُوَارِي ٢/٢٢٤ - وَالْمَكُودِي ٣٢٧/١ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ١٢٩ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ٦٩ - وَالسُّبُوطِي ص ١٧٧. وَانْظُرْ: إِتْحَافُ ذَوِي الْأَسْتَحْقَاقِ ٥١/٢ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِي ١/٢٧٥.

- وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ: كَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ التَّحْقِيقِ سِوَى (ب) ١١٩أ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا هَذِهِ الْعِبَارَةُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا النَّاسِخَ، وَكُتِبَ: (وَلَيْسَتْ تَمْتَنِعُ)، وَرَوَايَةٌ: (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) هِيَ الَّتِي فِي جَمِيعِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا.

٣٠١ - يَصْحَبُهُ: كَذَا فِي: (أ) ١٣ب، وَفَوْقَهُ «صَحَّ»، وَ(د) ١١٤أ، وَ(ظ) ١٤١ب، وَ(ج) ١٣٥ب، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (يَصْحَبُهَا) فِي: (ب) ١١٩أ، وَ(ظ) ٦٥ب، وَرَوَايَةُ التَّائِيثِ هِيَ لَفْظُ الْكَافِيَةِ وَالشَّافِيَّةِ ٦٧٢/٢؛ وَهِيَ الَّتِي فِي شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا سِوَى شَرْحِ الشَّاطِطِيِّ ٢٨٠/٣، فَفِيهَا رَوَايَةُ التَّذْكِيرِ، وَذَكَرَ الرُّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ٧٠.

٣٠٢ - قَالَ فِي الْفَتْحِ الْوُدُودِي ٢٧٦/١: «لَمْ يُدْخَلِ النَّاضِمُ فِي الْأَلْفِيَّةِ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَرَبِ =

الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

- ٣٠٣ الظرف، وقت أو مكان ضمنا (في) بإطراد، كـ (هنا أمكث أزمنًا)
 ٣٠٤ فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان، وإلا فانوه مقتدرًا
 ٣٠٥ وكل وقت قابل ذاك، وما يقبله المكان إلا منبهًا
 ٣٠٦ نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من الفعل كـ (مرمى) من (رمى)
 ٣٠٧ وشرط كون ذامقيسًا أن يقع ظرفًا لما في أصله معه أجمع
 ٣٠٨ وما يرى ظرفًا وغير ظرف فذلك ذو تصرف في العرف
 ٣٠٩ وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم
 ٣١٠ وقد ينب عن مكان مضد وذلك في ظرف الزمان يكثر

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

- ٣١١ ينصب تالي الواو مفعولاً معه في نحو (سيري والطريق مسرعة)
 ٣١٢ بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب، لا بالواو في القول لأحق

= إلا هذا البيت، بخلاف الكافية [يعني: الكافية الشافية، أصل الألفية]؛ فإنه كثيرًا ما يُدخل فيها شواهد من كلام العرب، قلت: يعني بيتًا كاملاً، وإلا فقد ذكر فيها جزأين من بيتين. انظر: فهرس الشعر في ص ١٩٢.

٣٠٦ - كمرمى من رمى: في إعراب الألفية ص ٧١: «(كمرمى من رمى) متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين (من) ومجرورها على عادته، والتقدير: ... كـ (مرمى) حال كونه مشتقاً من مصدر (رمى)».

٣٠٧ - معه: في (ب) ١٩ ب: (منه)، وكتب غير الناسخ في الحاشية: «(معهُ) نسخة».

٣١٢ - ذا النصب: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وكذا في شروح الألفية التي =

- ٣١٣ وَبَعْدَ (مَا) اسْتَفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبٍ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ تَعَضُّ الْعَرَبُ
٣١٤ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ
وَالنَّصَبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
٣١٥ وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصَبٍ

الْإِسْتِثْنَاءُ

- ٣١٦ مَا اسْتَثْنَيْتَ (الْأ) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ
وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتَجَبَ -
٣١٧ إِتْبَاعَ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
٣١٨ وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتِرَانٌ وَرَدَ

- اطلعت عليها، وهو في (ب) ٢٠: (وَالنَّصَبُ)، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى: (ذَا النَّصَبُ)، وذكر رواية: (وَالنَّصَبُ) الهواري ٢/٢٤٤.
- ٣١٦ - مَعْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية، وهو بلفظ: (عَنْ) في: شرح الشاطبي ٣/٣٤٤ - وشرح الهواري ٢/٢٦٠، وقال خالد في إعراب الألفية ص ٧٣: «وفي بعض النسخ: عَنْ تَمَامٍ».
- يَنْتَصِبُ: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا فـ (مَا) مَوْصُولَةٌ، وَهُوَ أَوْلَى، وَأَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا فـ (مَا) شَرْطِيَّةٌ. انظر: شرح المكودي ١/٣٤٦ - وإعراب الألفية ص ٧٣.
- انْتَجَبَ إِتْبَاعَ: كذا بالبناء للفاعل في (ب) ٢٠، و(ظ) ٤٤ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/٣٤٤، ٣٦٠ - والمكودي ١/٣٤٦، وأعرب عليه، وقال: هو «أجود»؛ لمناسبته لقوله بعد: (وَانْصَبَ) - والسيوطي ص ١٨١، وقد غُيِّرَ في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وهو بلفظ: (انْتَجَبَ إِتْبَاعَ) بالبناء للمفعول في (د) ١٤ب، و(ج) ١٤١ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١٥٩ - والبرهان بن القيم ١/٣٨٤ - والهواري ٢/٢٦٠ - والأشْمُونِي ٢/١٤٧ - وابن طولون ١/٣٩٣، ولم تضبط العبارة في (أ) ١٤ب، و(ظ) ١٧٤أ.
- ٣١٨ - وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في شرح المكودي ١/٣٤٧: «وثبت في بعض النسخ: (وغيرُ نَصَبٍ سَابِقٍ) بنصب (غير)، وجر (نصب) منونًا، ورفع (سابق)، ونقله عنه: إعراب الألفية ص ٧٣».

- ٣١٩ وَإِنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا
 ٣٢٠ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ (لَا)
 ٣٢١ وَإِنْ تُكَرِّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعَ
 ٣٢٢ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِهِ (إِلَّا) أُسْتِثْنِي
 ٣٢٣ وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ
 ٣٢٤ وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ وَجْئِ بَوَاحِدٍ
 ٣٢٥ كَ (لَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرُؤُهُ إِلَّا عَلَيَّ)
- بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا
 تَمَرُّزٍ بِهِمْ إِلَّا الْفَتْحَ إِلَّا أَلْعَادَ
 تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ
 وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي
 نَصْبِ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ، وَالتَّزِمِ
 مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
 وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

٣١٩ - سابقٌ إلَّا: كذا في (د) ١٤ب، و(ظ) ١٧٤(٢)، وكذا في: شرح الشاطبي ٣٧٨/٣ - والهوراي ٢٦٦/٢ - والمكودي ٣٤٨/١، وجاء بلفظ: (سابقٌ إلَّا) بضمه واحدة في: (ب) ٢٠ب، و(ظ) ١٤٧ب، و(ج) ١٤٢ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١٦٥ - وإعراب الألفية ص ٧٣. وعليه أعربَ (إِلَّا) مضافًا إليه: إعرابُ الألفية ص ٧٣ - واللوامع الشمسية ١/١٤٣، **قلت**: عدم التنوين يكسر البيت [انظر: حاشية الصبان ١٥٢/٢ - وحاشية الخضري ٢٠٦/١]؛ لأنه يجعل (مُسْتَفْعِلُنْ) (مُسْتَفْعِلُ)، وهو غير جائز. انظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ١٣٠ - والكافي للتبريزي ٨٠ - ونهاية الراغب ٢٤٢.

٣٢١ - دُونَ تَوْكِيدٍ: كذا في (أ) ١٤ب، و(ب) ٢٠ب، و(ظ) ١٤٧ب، و(د) ١٤ب - وفي حاشيتها: «خ: (لا)» - وكذا في شرح الشاطبي ٣٨٣/٣، وهو لفظ الكافية الشافية ٧١١/٢، وهو بلفظ: (لا لتوكيد) في: (ظ) ٧٤ب، و(ج) ١٤٣ب، وأغلب الشروح، وقد غُيِّرَ ما في (ب) بخط آخر إلى: (لا)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص ٧٤ - إتحاف ذوي الاستحقاق ٧٥/٢.

- بِالْعَامِلِ: كذا في جميع النسخ، والشروح التي اطلعت عليها، خلا نسخة (ب) ٢٠ب، ففيها: (في العامل)، وكُتِبَ بين الأسطر: «با [كذا]: نسخة».

٣٢٢ - مُغْنِي: الظاهر أنه اسم (ليس)، والخبر محذوف تقديره نحو: (موجودًا). انظر: شرح المكودي ٣٥١/١ - وإعراب الألفية ص ٧٤ - واللوامع الشمسية ١/١٤٤ - وحاشية الصبان ١٥٥/٢ - وحاشية الخضري ٢٠٧/١.

٣٢٥ - عَلَيَّ: أصله (عَلَيَّيَا)، منصوب على الاستثناء، وقُفَّ عليه بحذف الألف ضرورة =

- ٣٢٦ وَأَسْتَشِنْ مَجْرُورًا بِ (غَيْرِ) مُعْرَبًا بِمَا لَمْ يَسْتَشِنْ بِ (إِلَّا) نَسْبًا
 ٣٢٧ وَلِ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) أَجْعَلًا
 ٣٢٨ وَأَسْتَشِنْ نَاصِبًا بِ (لَيْسَ، وَخَلَا)
 ٣٢٩ وَأَجْرُ رِسَالَتِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِيدُ
 ٣٣٠ وَحَيْثُ جَرَّافَهُمَا حَرْفَانِ
 ٣٣١ وَكَ (خَلَا)، (حَاشَا)، وَلَا تَصْغُبُ (مَا) وَيَقِيلُ، (حَاشَ، وَحَشَا) فَأَحْفَظْهُمَا

الْحَالُ

- ٣٣٢ الْحَالُ: وَصِفْتُ فَضْلَةً مُنْتَصِبُ مُفْرَمٌ (فِي حَالٍ)، كَ (فَرَدًا أَذْهَبُ)
 ٣٣٣ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُسْتَحَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

= أو على لغة ربيعة. انظر: التعليق على البيت ٧٩. وانظر: شرح المرادي ٦٧٦/٢ - والهوراي ٢٧٢/٢ - والمكودي ٣٥٣/١ - وإعراب الألفية ص ٧٤ - واللوامع الشمسية ١٤٥/١ - وحاشية الخضري ٢٠٧/١.

٣٣٢ - في حال: كذا بالتنوين في (أ) ١١٥، و(ب) ٢١١، و(ظ) ٤٩، وهو بلا تنوين في (د) ١١٥، وفوقه «صح»، و(ج) ١٤٨، وكذا في: شرح المرادي ٦٩٢/٢ - والشاطبي ٤١٨/٣ - والهوراي ٢٩١/٢، وقال: «يعني: في حال كذا، فهو في نية الإضافة... فينبغي أن يُضبط بغير تنوين» - والأشموني ١٧٤/٢ - والسيوطي ص ١٨٨ - وحاشية الصبان ١٧٤/٢ - وحاشية الخضري ٢١٢/١، وهو ظاهر أوضح المسالك ٢٩٥/٢.

٣٣٣ - مُسْتَحَقًّا: هو بفتح الحاء وكسرها في (ظ) ٤٩، وهو بالفتح في (ب) ٢١، و(د) ١١٥، و(ظ) ٧٧، وبالكسر في (ج) ١٤٨ - وشرح أبي حيان ص ١٨٠، وهو بالفتح في: شرح الأشموني ١٧٥/٢ - والسيوطي ص ١٨٩، وأجاز الفتح والكسر: شرح المكودي ٣٦٢/١ - وإعراب الألفية ص ٧٦ - واللوامع الشمسية =

- ٣٣٤ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَفَرٍ، وَفِي
 ٣٣٥ كَا (بَعْدُ مُدَابِكَا يَدَا بَيْدَا)
 ٣٣٦ وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ
 ٣٣٧ وَمَصْدَرُ مَنْكَرٍ حَالًا لَا يَقَعُ
 ٣٣٨ وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ
 ٣٣٩ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ، كَالَا
 ٣٤٠ وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ
 ٣٤١ وَلَا يُجْزَأُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ
 ٣٤٢ أَوْ كَانَ جُزْءًا مَالَهُ، أَوْ ضَيْفًا
 ٣٤٣ وَالْحَالُ إِنْ يُضَيَّبُ بِفِعْلِ صُرْفًا
 ٣٤٤ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَا (مُسْرَعًا)
- مُبْدِي تَأْوِيلٍ يَلَا تَكْلُفٍ
 وَ (كَرَزَيْدًا سَدَا) أَيِ، كَا سَدَا
 تَنْكِيرُهُ مُعْنَى، كَا (وَحَدَكُ اجْتَهَدَا)
 يَكْثَرُ، كَا (بَفَتْةً زَيْدٌ طَلَعَ)
 لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبْنِ
 يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا
 أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
 إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
 أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحْزِيفَا
 أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفَا
 ذَا رَاحِلٍ، وَ (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

= ١٤٩/١، وفي شرح الهواري ٢/٢٩١ أن الحاء مفتوحة، والكسر محتمل. وانظر: حاشية الصبان ٢/١٧٥ - وحاشية الخضري ١/٢١٢.

٣٣٩ - نفْي: في شرح أبي حيان ص ١٨٩ (نَهْي).

٣٤٠ - حَال: كذا بلا تنوين في (ب) ٢١، و (د) ١٥، وكذا في: شرح أبي حيان ص ١٩١ - والشاطبي ٣/٤٥١ - والهواري ٢/٣٠٤، وهو بتنوين في (ظ) ١٥٢، و (ج) ١٥١، وكذا في: شرح المكودي ١/٣٧٠ - والأشموني ٢/١٨٢ - وإعراب الألفية ص ٧٧ - وحاشية الخضري ١/٢١٦. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٠٧، قُلْتُ: معنى الضبطين متقارب.

٣٤٤ - رَاحِلٌ: في شرح الشاطبي ٣/٤٦٦: «ذَاهِبٌ».

- ٣٤٥ وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
 ٣٤٦ كَ (تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، وَنَدَّ نَحْوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ)
 ٣٤٧ وَنَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِنَ
 ٣٤٨ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَأَعْلَمَ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ
 ٣٤٩ وَعَامِلٌ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرَا فِي نَحْوِ (لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)

٣٤٦ - سَعِيدٌ: كذا بالرفع في (ب) ٢٢، و(ظا) ٥٣، و(ج) ١٥٤، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، وهو في (د) ١٥ (سَعِيدٌ) بالرفع والجبر، وفوقه: «مَعَا»، **قُلْتُ**: ضبطه بالجبر يُبَيِّتُ التمثيل به؛ ولا أراه إلا تصحيحًا.

٣٤٧ - لَنْ: في شرح الشاطبي ٤٧٩/٣: «لم».

- يَهِنُ: كذا بكسر الهاء في (ب) ٢٢، و(د) ١٥، و(ظا) ٥٣، وهو في (ج) ١٥٤: (يَهْنُ) بضم الهاء، وهو بالكسر في إعراب الألفية ص ٧٨، وقال: «هو من (وَهَنَ يَهْنُ وَهْنًا)، إِذَا ضَعُفَ» [انظر: (وهن) في: الصحاح ٢٢١٥/٦ - والقاموس ١٥٩٩ - ولسان العرب ٤٥٣/١٣]، ونص عليه: شرح الشاطبي ٣/٤٨١ - والمكودي ٣٧٨/١ - والفتح الودودي ٣١٣/١ - وحاشية الخضري ١/٢١٨، **قُلْتُ**: ضم الهاء يجعله من (هَانَ يَهُونُ هَوْنًا)، وهو خلاف المعنى، وخلاف الإعراب؛ لأن قياسه (لَنْ يَهُونُ)؛ وأراه تصحيحًا. انظر التعليق على البيت ٤٢٢.

٣٤٨ - يَجِيءُ: في (د) ١٦ - وشرح الشاطبي ٤٨١/٣: (تجيء) بالثناء.

٣٤٩ - لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا: يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [جزء من خمس آيات في سور: البقرة ٦٠ - والأعراف ٧٤ - وهود ٨٥ - والشعراء ١٨٣ - والعنكبوت ٣٦]، وقد أتى بنص الآية في الكافية الشافية ٧٥٥/٢.

- تَعَثَ: بفتح الثاء في كلِّ النسخ، والشروح التي اطلعت عليها، فهو من (عَثِيَ يَعْثِي عَثِيًّا، **أَي**: أَفْسَدَ)، وفي الفعل لغةً أخرى، وهي: (عَثَا يَعْثُو عَثْوًا)، والآية السابقة جاءت على اللغة الأولى، قال الشاطبي ٤٨٥/٣: «ومثال الناظم يحتمل الضبطين على اللغتين»، يعني: فيقال على الأولى: (لَا تَعَثْ)، وعلى الأخرى: (لَا تَعَثْ)، **قُلْتُ**: كلُّ النسخ على فتح الثاء كما سبق، ثم إنه لا يُظَنُّ بآبِنِ مَالِكٍ أَنْ يَتْرَكَ هُنَا لُغَةَ الْآيَةِ، وفي الدر المصون ٢٣٨/١ عن اللغة الأولى: «وهي لغة القرآن».

- ٣٥٠ وَإِنْ تُوكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ
 ٣٥١ وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً
 ٣٥٢ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضْكَرٍ ثَبَتَ
 ٣٥٣ وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأَ
 ٣٥٤ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ
 ٣٥٥ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ
- عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤْخَذُ
 كَ (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِخْلَهُ)
 حَوْتُ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ
 لَهُ الْمُضْكَرُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا
 بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهَا
 وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظُنْ

التَّمْيِيزُ

- ٣٥٦ اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكْرَةً
 ٣٥٧ كَ (شَبْرٌ رِضًا، وَقَفِيرٌ جُرًا)
 ٣٥٨ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا أَجْرُهُ إِذَا
- يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 وَمَنْوَيْنِ عَسَا لَا وَتَمَرًا
 أَصْفَتْهَا، كَ (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

٣٥٣ - وذات: كذا بالنصب في: (ظ) ١٥٤، و(د) ١١٦، و(ظ) ١٨٤، وكذا في: شرح الشاطبي ٤٩٦/٣ - والمكودي ٣٨٣/١ - وإعراب الألفية ص ٧٩، وهو بالرفع في: (ب) ٢٢، و(ج) ١٥٦.

٣٥٦ - مُبَيِّنٌ: هو بضمين في (د) ١١٦، و(ج) ١٥٨، و(ب) ٢٢، ثم وُضِعَ في (ب) بخط آخر كسرتان أيضًا، وهو بكسرتين في (أ) ١١٦، فبالرفع يكون نعتًا لـ (اسم)، وبالجور يكون نعتًا لـ (مِنْ). انظر: حاشية نسخة (ب) - وإعراب الألفية ص ٧٩، وقال: «(مبين) نعت لـ (اسم)». . . . وفي التوضيح [انظر: أوضح المسالك ٣٦٣/٢] ما يعطى أَنَّ (مبين) نعت لـ (مِنْ)، لا لـ (اسم)، ونص على أَنَّ (مبين) نعت لـ (اسم): شرح المكودي ٣٨٨/١ - وحاشية الصبان ٢٠٠/٢، وهو ظاهر أغلب شروح الألفية.

٣٥٨ - وَنَحْوِهَا: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكتبت فوقها في (ب) ٢٢ بخط آخر: «وشبهها، صح»، وهي بلفظ: (ونحوها) في: شرح أبي حيان ص ٢٢٣ - والمرادي ٧٢٩/٢ - وحواشي ابن هشام ٤٨ - وشرح الشاطبي ٥٣٦/٣ - والهوارى ٦/٣ -

- ٣٥٩ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا
 ٣٦٠ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبَنِي (أَفْعَلًا)
 ٣٦١ وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا
 ٣٦٢ وَأَجْرُ رِي (مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَّةِ
 ٣٦٣ وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مُمْطَلَقًا
 إِنْ كَانَ مِثْلُ ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾
 مُفَضَّلًا، كَ (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)
 مَيِّزٌ، كَ (أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا)
 وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى، كَ (طَبَّ نَفْسًا تُقَدِّ)
 وَالْفِعْلُ دُو التَّضَرُّفِ نَزْرًا سَبِقًا

حُرُوفُ الْجَرِّ

- ٣٦٤ هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ) إِلَى
 ٣٦٥ مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَآوُ وَتَا
 ٣٦٦ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَيَّ)
 ٣٦٧ وَاخْصُصْ (مُنْذُ، وَمُنْذُ) وَفَنَّا، وَ (رَبِّ)
 حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
 وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى
 وَالْكَافُ، وَالْوَاوُ، وَرَبِّ، وَالْتَا
 مُنْكَرًا، وَالْتَاءُ لِ (اللَّهُ، وَرَبِّ)

= والمكودي ٣٨٩/١ - والأشْمُونِي ٢٠٢/٢ - وإعراب الألفية ص ٧٩ - والسيوطي ص ١٩٨ - وابن طولون ٤٢٦/١، وجاءت بلفظ: (وَشِبْهَهَا) في: شرح ابن القيم ٤٣٢/١ - وابن عقيل ٢٢٣/١ - وابن الجزري ص ١٥٥.
 - كَمُنْذُ: هو بالجر في (ب) ٢٢، و (د) ١١٦، وهو بالرفع في (أ) ١١٦، و (ج) ١١٩٥.
 ٣٥٩ - مِلْءُ: كذا بالرفع على الحكاية في (أ) ١١٦، وفوقه «صح»، و (ب) ٢٢، و (ظ) ٨٦، وهو في (ج) ١٩٥ بالجر مضاف إليه، وهو في (د) ١١٦ بالضبطين، وفوقه: «معًا»، ونص على رفعه: شرح الشاطبي ٥٣٩/٣ - والمكودي ٣٩٠/١ - وإعراب الألفية ص ٨٠ - وحاشية الصبان ٢٠٤/٢، ونص على جره: اللوامع الشمسية ١٥٩/١ ب.

- ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: جزء من الآية ٩١، من سورة آل عمران، ونص على أن ابن مالك أراد الاستشهاد بالآية: شرح الشاطبي ٥٣٩/٣.

- ٣٦٨ وَمَا رَوَا مِنْ نَحْوِ (رُبُّهُ فَتَى) نَزَرُ، كَذَا (كَمَا)، وَنَحْوُهُ أَيْ
بِ (مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ.
٣٦٩ بَعْضٌ، وَبَيْنَ، وَأَبْتَدَى فِي الْأَمْكَنَةِ
٣٧٠ وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهِهُ فَجَزَّ
٣٧١ لِلذَّئِبَةِ (حَتَّى، وَلَا مَرَّةً، وَإِلَى)
٣٧٢ وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، وَشَبَّهِهُ، وَفِي
٣٧٣ وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ أُسْتَبِينَ بِ (بَا)
٣٧٤ بِ (بَا) أُسْتَعِنَ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصِقَ
٣٧٥ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ)
٣٧٦ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ، وَعَلَى)
٣٧٧ شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَانِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

٣٧٠ - مَقَرَّ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَأَغْلَبَ الشُّرُوحُ، وَهُوَ فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣/ ٥٨٣، ٦٠٤ (مَقَرَّ) بِالْقَافِ. وَانْظُرْ: إِتْحَافُ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ ١٣٠/٢ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِي ٣٣٠/١، وَجَاءَ فِي نَكْتِ السِّيُوطِيِّ ٨٦/١ عَنْ تَلْمِيزِ النَّازِمِ ابْنِ أَبِي الْفَتْحِ الْبَعْلِيِّ، قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا قَوْلَهُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ: (.... مِنْ مَقَرَّ) بِالْقَافِ، فَرَدَّهَا عَلَيَّ (مِنْ مَقَرَّ) بِالْقَافِ، فَقُلْتُ: «يَا سَيِّدِي مَا لِلْبَاغِي مَقَرَّ وَلَا مَقَرُّ!»، فَقَالَ لِي: «صَدَقْتُ، وَلَكِنْ أَنَا مَا قُلْتُ إِلَّا (مَقَرَّ)».

٣٧١ - بَدَلَا: فِي حَاشِيَةِ (ظ١) ٥٨ب: «خ: (الْبَدَلَا)».

٣٧٧ - وَبِهَا: هَكَذَا فِي: (د) ١١٧ (ج) ١٦٧ب - و (ظ١) ١٦٠أ - و (ظ٢) ٧٩ب، وَفِي أَغْلَبِ الشُّرُوحِ الْمَطْبُوعَةِ، وَهُوَ لَفْظُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٨١١/٢، وَجَاءَ بِلَفْظِ (بِه) فِي (أ) ١١٧أ، وَفَوْقَهُ «صَح» - و (ب) ٢٤أ - وَشَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٤٠٧/١ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ١٦٦، قُلْتُ: لَفْظُ: (بِه) أَنْسَبُ لِقَوْلِهِ: (وَرَدَّ)، وَ(اسْتُعْمِلَ). انْظُرْ: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٦٦٢/٣.

- ٣٧٨ وَاسْتَعْمِلْ أَسْمَاءَ، وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
٣٧٩ وَ(مُذْ، وَمُنْذُ) أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ، كَ(جِئْتُ مُذْذَعَا)
٣٨٠ وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضَيٍّ فَكَ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) أُسْتَبْنِ
٣٨١ وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعْزْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
٣٨٢ وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبِّ، وَالْكَافِ) فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
٣٨٣ وَحَذَفَتْ (رُبِّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَا)، وَبَعْدَ (الْوَاوِ) شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
٣٨٤ وَقَدْ يَجْرُ بِسُوءِ (رُبِّ) لَدَى حَذَفِ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدَا

الْإِضَافَةُ

- ٣٨٥ نُونَاتِي الْإِعْرَابِ أَوْ تَوْبِنَا مِمَّا تُضَيَّفُ أَحْذِفْ، كَ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ وَالثَّانِي أَجْرُ، وَأَنْوَ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ حُذَلَا
٣٨٧ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَأَخْصَصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨ وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨١ - يَعْزُ: فِي (أ) ١١٧، وَ(ب) ٢٤٤: (تَعَقُّ) بِالتَّاءِ، ثُمَّ وُضِعَتْ فِي (ب) بِخَطِ آخِرِ نَقْطَتَانِ مِنْ تَحْتِ.

٣٨٢ - يَلِيهِمَا: فِي (أ) ١١٧، وَ(ب) ٢٤٤ أَوَّلُهُ تَاءٌ، ثُمَّ طُمِسَتْ النِّقْطَتَانِ مِنْ فَوْقِ فِي (ب)، وَوُضِعَ بِخَطِ آخِرِ نَقْطَتَانِ مِنْ تَحْتِ.

٣٨٨ - الْمُضَافُ: فِي (ظ) ١٦٢: (الْمُضَافُ) بِالنَّصْبِ، وَكَذَا فِي (ب) ٢٤٤، ثُمَّ غُيِّرَ إِلَى الرِّفْعِ، وَفِي شَرْحِ الْمَكُونِ ١/٤١٩ أَنَّ (الْمُضَافَ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَ(يَفْعَلُ) فَاعِلٌ، قَالَ: «وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، وَهُوَ أَظْهَرُ».

- ٣٨٩ كَ (رُبَّ رَاجِيْنَا، عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحِيلِ)
 ٣٩٠ وَذِي الْإِضَاقَةِ أَسْمَاهُ الْفُظْيَةِ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَغْنَوِيَّةُ
 ٣٩١ وَوَصَلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَزَ إِنْ وَصَلْتَ بِالثَّانِ، كَ (الْجَفْدِ الشَّعْرِ).
 ٣٩٢ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَ (زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَلَانِي)
 ٣٩٣ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُشْتَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ أَتَّبَعَ
 ٣٩٤ وَرُبَّمَا اكْتَسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا
 ٣٩٥ وَلَا يُضَافُ أَسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِمًا إِذَا وَرَدَ
 ٣٩٦ وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

= - يُعْزَلُ: فِي (د) ١٧ب، وَ(ظ) ١٦٢أ: (يُعْذَلُ)، وَكَذَا فِي: نَسْخَةٌ مِنْ شَرْحِ أَبِي حَيَّانٍ ص ٢٦٨ - وَفِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ١٦/٤ وَأَشَارَ إِلَى رَوَايَةٍ: (يُعْزَلُ).

٣٩١ - بِذَا الْمُضَافِ: كَذَا بِالْأَلْفِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، سَوَى (ب) ٢٤ب، فَفِيهَا: (بِذِي الْمُضَافِ) بِالْيَاءِ، وَفِي حَاشِيَةِ (ب) بِخَطِّ آخِرٍ: «بِذَا الْمُضَافِ»، وَجَمِيعُ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، سَوَى: شَرْحِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ ص ١٧٣ - وَإِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ٨٤ فَبِالْيَاءِ، **قُلْتُ**: الظَّاهِرُ (ذَا)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ مَذْكَرًا، وَأَمَّا (ذِي) فَاسْمُ إِشَارَةٍ لِمَوْثٍ، وَتَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ لِتَخْرِيجِهَا.

٣٩٢ - كَزَيْدِ الضَّارِبِ: كَذَا بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي (ظ) ١٦٢أ، وَهُمَا بِالرَّفْعِ فِي (ب) ٢٤ب، وَ(ج) ١٧٤أ، وَكَذَا فِي شَرْحِ أَبِي حَيَّانٍ ص ٢٧٢ - وَالْمَكُودِي ٤٢١/١ - وَابْنُ طُولُونَ ٤٥٨/١، وَقَدْ جُرِّا فِي (ب) بِخَطِّ آخِرٍ، وَهُمَا بِالْجَرِّ فِي (د) ١٧ب.

٣٩٦ - ذَا: فِي (د) ١٧ب - وَ(ج) ١٧٥ب (ذِي)، وَفِي حَاشِيَةِ (ظ) ١٦٣أ قَالَ: «خ ص (وَبَعْضُ ذِي)».

- يَأْتِ: بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، عَلَى لُغَةٍ قَلِيلَةٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنذِرْ لِّإِنَّا يَسِّرُ﴾ [الفجر: ٤]. انْظُرْ: شَرْحُ الْهُوَارِيِّ ٨٧/٣ - وَالْمَكُودِي ٤٢٥/١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ٨٥.

- ٣٩٧ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَ
٣٩٨ كَ (وَحَدَّ، لَبَيَّ، وَدَوَّالِي، سَعْدِي)
٣٩٩ وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ
٤٠٠ إِفْرَادُ (إِذَا)، وَمَا كَ (إِذَا) مَعْنَى كَ (إِذَا)
٤٠١ وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَ (إِذَا) قَدْ أُجْرِيَا
٤٠٢ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ
٤٠٣ وَالزَّمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى
٤٠٤ لِمَفْهُمِ أَتَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا
٤٠٥ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ
٤٠٦ أَوْ تَوَالِجْزَا، وَأَخْصَصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ
٤٠٧ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
- إِلَاوُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
وَشَدَّ إِيلَاءَ (يَدَيَّ) (لَبَيَّ)
(حَيْثُ، وَإِذَا)، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ -
أُضِفَ جَوَازًا، نَحْوُ (حِينَ جَانِبُذِ)
وَأَخْتَرِبْنَا مَثَلُ فِعْلٍ بُدِيَا
أَعْرِبْ، وَمَنْ بَتَى فَلَنْ يُفَنِّدَا
جُمْلِ الْأَفْعَالِ، كَ (هُنَّ إِذَا أَعْتَلَى)
تَفَرَّقَ أُضِيفَ (كَلَّتَا، وَكَلَا)
(أَيًّا)، وَإِنْ كَرَزَتْهَا فَأُضِفَ
مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ
فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

٤٠٠ - إِفْرَادُ إِذَا: فِي (ب) ٢٥: (إِفْرَادُهُ)، وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَكُودِي ١/٤٢٧، وَقَالَ فِي الْفَتْحِ الْوُدُودِي ١/٣٥٥: «نَسَخَةُ الْمَكُودِي (إِفْرَادُهُ) بِالضَّمِيرِ»، وَقَدْ غُيِّرَ فِي (ب) بِخَطِّ آخِرٍ إِلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى.

٤٠٤ - مُعَرَّفٍ: فِي (ظ) ٩٦(٢): (مُعَرَّفٌ) بِالرَّفْعِ، وَفَوْقَهُ كُتِبَ: «خَبَرٌ».

٤٠٦ - وَأَخْصَصْنَ: كَذَا فِي (أ) ١١٨، وَ(د) ١١٨، وَ(ظ) ٦٤(١)، وَ(ظ) ٩٦(٢)، وَأَغْلَبَ شُرُوحُ الْأَلْفِيَةِ، وَهُوَ فِي (ب) ٢٥: (فَاخْصَصْنَ)، وَفِي (ج) ١٨٠: (وَأَخْصَصْنَ)، وَعَلَيْهَا أَعْرَبَ اللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١/١٨٠، وَمِثْلُ (ج): شَرْحُ الْهُوَارِيِّ ٣/١٠١ - وَابْنُ طُولُونَ ١/٤٦٩، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَكْسِرُ وَزْنَ الْبَيْتِ.

٤٠٧ - كَمَّلَ: فِي (ب) ٢٥: (تَمَّمَ).

- ٤٠٨ وَالزَّمُوا إِصَافَةً (لَدُنْ) فَجَرَّ
 ٤٠٩ وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ
 ٤١٠ وَأَضْمَمُ بِنَاءٍ (غَيْرٌ) أَنْ عَدِمْتَ مَا
 ٤١١ (قَبْلُ) كَ(غَيْرِ). (بَعْدُ حَسْبُ، أَوَّلُ
 ٤١٢ وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا
 ٤١٣ وَمَا يَلِي الْمُضَافُ يَأْتِي خَلْفًا
 ٤١٤ وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَنْبَقُوا كَمَا
 ٤١٥ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
 ٤١٦ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ
- وَنَضَبُ (غُدْوَةٌ) بِهَا عَنْهُمْ نَذَرُ
 فَتَحٌ وَكَثْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ
 لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
 وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلِ)
 (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا
 عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
 قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفٍ مَا تَقَدَّمَ
 مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
 كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤٠٨ - بها: في شرح الشاطبي ١١٩/٤: (به).

٤١١ - قَبْلُ كَغَيْرِ: هما بالتنوين فيهما في (ب) ٢٥ب، و(ظ) ١٦٥أ، وهما بتنوين الثاني فقط في (د) ١٨أب، و(ج) ١٨٢أ، وبضمهما دون تنوين في شرح أبي حيان ص ٢٩٧ - والشاطبي ١٣٣/٤: (قَبْلُ كَغَيْرِ)، وفي شرح المكودي ٤٤٣/١: «يجوز ضبط (قَبْلُ وغير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء»، ونقله: إعراب الألفية ص ٨٨، ونحوه في: حاشية الخضري ١٤/٢.

- دُونُ: كذا بالضم في (ج) ١٨٢أ - وشرح أبي حيان ص ٢٩٧ - والشاطبي ١٣٣/٤، وهو بفتحة في (أ) ١٨أ، و(ب) ٢٥ب، و(د) ١٨أب، وفي شرح المكودي ٤٤٣/١: «وأما (بعد، ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين؛ إذ لا يستقيم الوزن إلا به»، يعني لا يستقيم الوزن بالتنوين، ونقله: إعراب الألفية ص ٨٨، قلت: يمكن في (حسب) التنوين، والوزن مستقيم. انظر: حاشية الخضري ١٤/٢.

٤١٦ - قَبِيْقَى: في (ب) ٢٦أ: (وَيَبْقَى) بالواو، وكذا في: شرح ابن الجوزي ص ١٨٤ - وابن طولون ٤٧٨/١.

- ٤١٧ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَاضْطَافٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا
٤١٨ فَضْلَ مُضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يَعْـ
٤١٩ فَضْلَ يَمِينٍ، وَاضْطَرَّ أَوْ جَدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ بِدَا

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

- ٤٢٠ آخِرَ مَا أُضِيفَ لـ (الْيَا) أَكْسَرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُغْتَلَاكَ (رَامٍ، وَقَدَى)
٤٢١ أُوَيْكَ (كَ) (أَبْنَيْنِ، وَزَيْنِدِينَ)، فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا أَحْذِي
٤٢٢ وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاِوْضَمَ فَأَكْسَرُ يَهْنُ
٤٢٣ وَالْفَاسَلَمُ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ أَنْقَلَدَ بِهَا يَاءُ حَسَنَ

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

- ٤٢٤ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْـ

- ٤١٧ - الْأَوَّلَا: فِي (ظ) ١٦٦ أ: (أَوَّلَا)، وَفِي الْحَاشِيَةِ «خ»: (أَضَفْتَ الْأَوَّلَا).
٤٢٠ - أُضِيفَ: فِي (ب) ٢٦ ب: (يُضَافُ) بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ، وَكَذَا فِي: نَسْخَةٍ مِنْ شَرْحِ أَبِي حَيَّانٍ ص ٣٠٥ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ٩٠، وَقَالَ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (أُضِيفَ)».
٤٢٢ - يَهْنُ: كَذَا بِكسر الهاء فِي (أ) ١٨ ب، وَ(ب) ٢٦ ب، وَ(د) ١٩ أ، وَ(ظ) ١٦٧ أ، وَكَذَا فِي شَرْحِ أَبِي حَيَّانٍ ص ٣٠٧، وَهُوَ فِي (ج) ١٨٦ ب: (يَهْنُ) بِضَمِّ الهاءِ، وَكَذَا فِي: شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٤/ ١٩٣، ٢٠٠ - وَالْمَكُودِي ١/ ٤٥٦، وَفِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ٩٠: «(يَهْنُ) بِضَمِّ الهاءِ . . . مِنْ (هَانَ يَهُونُ هَوْنًا) إِذَا خَفَّ وَسَهَّلَ، وَلَا يَصِحُّ كسر الهاءِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ (وَهَنَ يَهْنُ) إِذَا ضَعُفَ؛ لِفَوَاتِ الْمَرَادِ». قُلْتُ: ضَمُّ الهاءِ يُوَدِّي إِلَى عَيْبِ سِنَادِ التَّوْجِيهِ بَيْنَ الشَّطْرَيْنِ [انْظُرْ مَعْنَاهُ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى الْبَيْتِ ٤٢٥]، وَكَانَ يُمَكِّنُ التَّخْلُصَ مِنْهُ بِأَن يُقَالَ مِثْلًا عَنْ (يَهْنُ): (يَلْنُ). انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢/ ٢٠. وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ بِالضَّمِّ: شَرْحُ الْهُوَارِيِّ ٣/ ١٢٧ - وَاللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١/ ١٨٧ أ - وَابْنُ طُولُونَ ١/ ٢٨٧ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٢/ ٢٨٦ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢/ ٢٠.

- ٤٢٥ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ
مَحَلَّهُ، وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ
٤٢٦ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ
كَمَلٍ يَنْصِبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ
٤٢٧ وَجَرَّمَا يَشْبَعُ مَا جَرَّ، وَمَنْ
رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

إِعْمَالُ أَسْمِ الْفَاعِلِ^(١)

- ٤٢٨ كَفِعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعْرِفٍ -
٤٢٩ وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرْفَ نِدَا
أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
٤٣٠ وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
٤٣١ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فِيهِ الْمُضِي
وغيره إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي
٤٣٢ (فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ)
فِي كَثَرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ
٤٣٣ فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ
وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا (فَعِلٍ)
٤٣٤ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ
فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ خِيَمًا عَمَلٍ

٤٢٥ - يُحُلُّ: كذا بفتح فضم في (أ) ١٩، و(ظا) ٦٧ ب، و(ج) ١٨٨ أ، وكذا في: شرح
أبي حيان ص ٣٠٩ - والشاطبي ٢١٢/٤ - والمكودي ٤٥٩/١ - وابن طولون ١/
٤٨٩، وهو بضم ففتح (يُحُلُّ) في (د) ١٩ أ، وكان في (ب) ٢٦ ب بفتح فضم، ثم غير
بخط آخر إلى ضم ففتح. قلت: على الرواية الأولى يكون في البيت عيب سناد
التوجيه، وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل حرف الروي المقيّد. انظر: الكافي
للتبريزي ص ١٦٤ - والعيون الغامزة ص ٢٦٣ - وشرح الكافية الشافية للصبان
ص ٢٩٦.

(١) تكلم ابن مالك في هذا الباب أيضًا على إعمال صيغ المبالغة واسم المفعول.
٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ: كذا بنقط ثانية بنقطتين من فوق ومن تحت في (ب) ٢٧ أ، وهو بقاء في
(أ) ١٩، وفوقه «صح» - وشرح أبي حيان ص ٣٣٢، وفي باقي النسخ بالياء.

- ٤٣٥ وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
٤٣٦ وَاجْرُزْ أَوْ أَنْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمَا (مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَا لَا مَنْ نَهَضَ)
٤٣٧ وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِدَلَالَةِ تَفَاضُلِ
٤٣٨ فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ، كَمَا (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْفِي)
٤٣٩ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى، كَمَا (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

- ٤٤٠ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرٍ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَمَا (رَدَّ رَدًّا)
٤٤١ وَ(فَعِلٌ) الْأَلَزِمُ بِأَبْنِهِ، (فَعَلٌ) كَمَا (فَرَحَ)، وَ(جَوَّى)، وَ(سَلَّلَ)
٤٤٢ وَ(فَعَلٌ) الْأَلَزِمُ مِثْلُ (قَعَدَا) لَهُ، (فَعُولٌ) بِأَطْرَادٍ، كَمَا (غَدَا)
٤٤٣ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا) أَوْ فَعْلَانًا، فَآذَرَ - أَوْ فَعَالًا

٤٣٦ - تَابِعَ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَجَمِيعِ الشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، وَكَانَ كَذَا فِي (ب) ٢٧، ثُمَّ غُيِّرَ بِخَطِّ آخِرٍ إِلَى: (تَالِيٍّ)، وَفَوْقَهُ: «تَابِعَ، خ».

٤٣٨ - فَهُوَ: فِي (أ) ١٩: (وَهُوَ)، وَفَوْقَ الْوَائِ «صَح».

٤٣٩ - كَمَحْمُودٍ: فِي (ظ) ٧٠: (كَمَحْمُودٍ). وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّ (مَحْمُودًا) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِدَلَالَةِ الْوَرَعِ).

٤٤١ - كَفَرَجَ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣٢٧/٤: «كَعَرَجَ».

٤٤٢ - مِثْلُ: كَذَا بِالرَّفْعِ فِي (أ) ١٩، وَ(ب) ٢٧، وَ(د) ١٩، وَفِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٤/ ٣٢٩، وَهُوَ فِي (ج) ١٩٥ بِالنَّصْبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي: شَرْحِ أَبِي حَيَّانِ ص ٣٤٢ - وَالْمَكُودِي ٤٧٤/١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ٩٣، وَأَعْرَابُهُ حَالًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ، وَاكْتَفَى بِكَوْنِهِ حَالًا: اللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١٩٢/١ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٢/ ٣١٠ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٢٩/٢.

- ٤٤٤ فَأَوَّلُ لِدِي أَمْتِنَاعٍ كَ (أَبَى)
 ٤٤٥ لِلدَّا (فَعَالٍ) أَوَّلِصَوْتٍ، وَشَمَلَن
 ٤٤٦ (فَعُولَةٌ، فَعَالَةٌ) (فَعُلَا)
 ٤٤٧ وَمَا أَتَى مُحْكَا الْغَالِمَا مَضَى
 ٤٤٨ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيِسٍ
- وَالثَّانِ لِلَّذِي أَقْضَى تَقْلَبَا
 سَيْرًا وَصَوْتًا (الْفَعِيلُ) كَ (صَهَلَن)
 كَ (سَهْلَ الْأَمْرِ، وَزَيْدٌ جَزَلًا)
 فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ (سُحْطِ، وَرِضَا)
 مَصْدَرُهُ، كَ (قُدَّسَ النَّفْدَيْنِ).

٤٤٤ - أَبَى: يقال: أَبَى الشيءُ عَلَيَّ يَأْبَى إِبَاءً، إذا استعصى وامتنع، وليس المراد: أَبَى الرجلُ الشيءَ يَأْبَاهُ إِبَاءً، إذا كَرِهَهُ؛ لأنه فعل متعَدٌّ، والكلام على (فَعَلَّ) اللازم. انظر (أبي) في: الصحاح ٢٢٥٩/٦ - ولسان العرب ٣/١٤. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٥٥/٢ - وحاشية الصبان ٣١٠/٢ - والفتح الودودي ٣٩٤/١ - وحاشية الخضري ٢٩/٢.

٤٤٥ - وَشَمَلَ: كذا في (ب) ٢٨أ، و(د) ٢٠أ، و(ظ) ١٧١أ، و(ج) ١٩٧أ، وهو في (أ) ١٩ب: (وَشَمَلٌ) بكسر الميم وفتحها، وفوقها «معًا، صح»، وهو بالفتح فقط في: شرح المكودي ٤٧٧/١ - وإعراب الألفية ص ٩٤، وقال: «(شَمَلٌ) بفتح الميم لغة، والأفصح كسرهما»، ونقله: اللوامع الشمسية ١١٩٧/١، **قُلْتُ**: كأنه يشير إلى أن الرواية بالفتح؛ من أجل تخليص الشطرين من عيب سناد التوجيه [انظره في التعليق على البيت ٤٢٥]، وصرَّح بذلك: المكودي - والفتح الودودي ٣٩٦/١ - وحاشية الخضري ٣٠/٢.

٤٤٧ - لِمَا مَضَى: في (ظ) ١٧١أ: (مَا قَدْ مَضَى).

٤٤٨ - مَقْيِسٌ مَصْدَرُهُ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو مقتضى جميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، ف(مقيسٌ) - وأصله التنوين (مقيسٌ) -: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مصدرٌ): مبتدأ مؤخَّرٌ، أو أنَّ (مقيسٌ): خبرٌ (غيرٌ)، و(مصدرٌ): نائب فاعله. انظر التصريح بذلك في: شرح الهواري ١٥٨/٣ - والشاطبي ٣٤٢/٤ - والمكودي ٤٨٠/١ - وإعراب الألفية ص ٩٤ - واللوامع الشمسية ١١٩٨/١ - وحاشية الصبان ٢١٣/٢، وأما قول ابن حَمْدُون في الفتح الودودي ٣٩٧/١: «الأولى أَنْ يُقْرَأَ (مقيسٌ) بضمة واحدة من غير تنوين، مبتدأ ثان، و(مصدره) بالجر مضاف إليه»، ومثله قاله الخضري ٣١/٢، فاجتهادٌ منهما لإزالة إشكال، لا رواية، وقد عاد ابن حمدون نفسه فدفع الإشكال. =

- ٤٤٩ وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمَلًا
٤٥٠ وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ (أَقِمِ)
٤٥١ وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدَّ وَفَتْحًا
٤٥٢ بِهِمْ وَضَلَّ كَ (أَصْطَفَى)، وَضَمَّ مَا
٤٥٣ (فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ) لِ (فَعْلَلًا)
٤٥٤ لِ (فَاعِلٍ)، (الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ)
٤٥٥ وَ (فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كَ (جَلَسَهُ)
٤٥٦ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّالِثَةِ
إِجْمَالٍ مِّنْ تَجْمُلٍ تَجْمَلًا -
إِقَامَةً، وَغَالِبًا إِذَا لَزِمَ
مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا أَفْتُحَا -
يَنْزِعُ فِي أَمْثَالٍ (قَدْ تَلَمَّمَا)
وَلَجَعَلَ مَقِيصًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا
وَعَبَّرَ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ
وَ (فَعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ، كَ (جَلَسَهُ)
وَسَدَّ فِيهِ هَيْئَةً، كَ (الْحِزْرَةُ)

= قُلْتُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى رِوَايَةِ الْجَرِّ فِي نَسْخَةِ مَخْطُوطَةٍ عَالِيَةٍ.

٤٥١ - الْآخِرُ: كَذَا بِالنَّصْبِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَقَدْ أَعْرَبَهُ مَفْعُولًا بِهِ: اللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١٩٩/١ ب، وَلَمْ يَعْرَبْهُ خَالِدٌ ٩٥، وَظَاهِرُ فَعْلِهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ حُلِّ أَبِي حَيَّانٍ ص ٣٤٨ - وَالشَّاطِبِيُّ ٣٥١/٤، وَلَكِنْ ظَاهِرُ حُلِّ الْمَكُودِيِّ ٤٨٢/١ - وَالْأَشْمُونِيُّ ٣١٣/٢ - وَابْنُ طُولُونَ ٩/٢ لِلْبَيْتِ أَنَّ (الْآخِرَ) مَرْفُوعٌ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٣١٣/٢ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِيُّ ٤٠٠/١ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٣١/٢. قُلْتُ: الْمُرَادُ بِ(مَا يَلِي الْآخِرَ) الْحَرْفُ قَبْلَ الْآخِرِ، وَكَلَّا الضَّبْطَيْنِ مُؤَدِّ لِهَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ لِلْفِعْلِ (وَلِيًّا) مَعَانِي عِدَّةً، مِنْ أَشْهَرِهَا: تَبَعَ وَقَرَّبَ [انْظُرْ (وَلِيٍّ) فِي: الصَّحَاحُ ٢٥٢٨/٢ - وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤٠٦/١٥ - وَالْقَامُوسُ ١٧٣٢]، فَالرَّفْعُ يَتَخَرَّجُ عَلَى مَعْنَى (تَبَعَ) وَحَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَعْنَى: الْحَرْفُ الَّذِي يَلِيهِ (أَيُّ: يَتَّبِعُهُ) الْحَرْفُ الْآخِرُ، وَالنَّصْبُ يَتَخَرَّجُ عَلَى مَعْنَى (قَرَّبَ)، وَالْمَعْنَى: الْحَرْفُ الَّذِي يَلِي (أَيُّ: يَقْرُبُ مِنْ) الْحَرْفِ الْآخِرِ، فَيَكُونُ كَحَدِيثِ: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»، وَكَقَوْلِهِمْ: «جَلَسْتُ مِمَّا يَلِيهِ». قُلْتُ: وَالشَّائِعُ فِي الْأَلْفِيَّةِ اسْتِعْمَالُ (وَلِيٍّ) بِمَعْنَى (تَبَعَ)، انْظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى الْبَيْتِ (٢٦٠).

٤٥٢ - كَاصْطَفَى: فِي (ظَا) ٧١ ب: (كَارَعَوِيٍّ)، وَفِي الْحَاشِيَةِ «خ: (كَاصْطَفَى)».

أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ بِهَا^(١)

- ٤٥٧ كَ (فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ (كَغَذَا)
 ٤٥٨ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعَلْتُ ، وَفَعِلَ) غَيْرِ مُعَدِّي ، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعَلَ -
 ٤٥٩ وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ) ، نَحْوُ (أَسِيرِ) وَنَحْوُ (صَدْيَانُ) ، وَنَحْوُ (الْأَجْهَرِ) -
 ٤٦٠ وَ (فَعْلٌ) آوَلَى وَ (فَعِيلٌ) بِ (فَعُلَ) كَ (الضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ) ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ -
 ٤٦١ وَ (أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ (فَعَلَ) وَبِسَوَى آلِ (فَاعِلٍ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلَ)

(١) كذا العنوان في جميع نسخ التحقيق، وكذا في: حواشي ابن هشام ٨١ - وشرح ابن ابن القيم ٥٤٩/١ - والشاطبي ٣٦٩/٤ - والمكودي ٤٨٧/١ - والسيوطي ص ٢٤٠ - وابن طولون ١٢/٢ ، وجاء العنوان بزيادة (والمفعولين) بعد (الفاعلين) في المطبوع من: شرح المرادي ٨٦٩/٢ - وابن عقيل ٣٣/٢ - والهوراني ٣/١٦٤ - وابن الجزري ص ٢٠٣ - والأشموني ٣١٨/٢ - وإعراب الألفية ص ٩٦ ، إلا أن لفظ: (المشبهة) جاء بلفظ: (المشبهات) في شرح المرادي - والمكودي ، وليس في المرادي لفظ: (بها) ، وجاء العنوان في شرح أبي حيان ص ٣٤٩ : (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين).

قلت: زيادة (المفعولين) في العنوان مناسبة لمضمون الباب؛ لأن فيه الكلام على أبنية الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها، ولعلها زيدت لهذا الغرض. وانظر الاختلاف في: الفتح الودودي ٤٠٤/١.

٤٥٨ - يريد: فَعُلْتُ وَفَعِلَ . . . قِيَاسُهُ فَعِلٌ.

- غير: كذا بالنصب والجذر في (د) ٢٠ب ، وهو بالنصب في (ظ) ١٧٢ب ، و(ج) ٢٠٢ب ، و(ب) ٢٨ب ، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى الجذر ، وهو بالجذر في (ظ) ١٠٦ب .

وأعربه حالاً: شرح المكودي ٤٨٨/١ - وإعراب الألفية ص ٩٦ - واللوامع الشمسية ٢٠٢/١ب .

٤٦٠ - يريد: ب (فَعُلَ) . . . وَالْفِعْلُ (جَمْلٌ).

٤٦١ - يريد: و (فَعَلَ) . . . يَغْنَى (فَعَلَ).

- ٤٦٢ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ، كَ (الْمَوْصِلِ)
 ٤٦٣ مَعَ كَسْرِ مَثَلُوا الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
 ٤٦٤ وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ، كِمَثَلِ (الْمُشْطَرِ)
 ٤٦٥ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَأَتٍ مِنْ قَصْدِ
 ٤٦٦ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوِ (فَتَاةٍ أَوْفَتِي كَحِيلِ)

الْصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

- ٤٦٧ صِفَةُ أَنْتُحِينَ جَرْفَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا، الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
 ٤٦٨ وَصَوغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
 ٤٦٩ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَا
 ٤٧٠ وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ
 ٤٧١ فَأَرْفَعُ بِهَا وَأَنْصِبُ وَجَرَّ - مَعَ (أَلِ) وَدُونَ (أَلِ) - مَضْحُوبِ (أَلِ) وَمَا أَقْصَلَ -
 ٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا مَعَ (أَلِ) سُمَامٍ (أَلِ) خَلَا -
 ٤٧٣ وَمِنْ إِضَافَةٍ لَيْتَ إِلَيْهَا، وَمَا لَمْ يَحُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

٤٧٠ - مُجْتَنَّبٌ: جَاءَ بِلَفْظِ: (يُجْتَنَّبُ) فِي شَرْحِ الْمَكُونِ ٤٩٧/١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ

ص ٩٨، وَقَالَ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (مُجْتَنَّبٌ)» - وَابْنُ طُولُونٍ ٢٠/٢.

٤٧٣ - هَذَا الْبَيْتُ تَطْوِيلٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ سَبَقَ مَفْصَلًا فِي الْآبِيَاتِ ٣٩١ - ٣٩٣، وَيُمْكِنُ

الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِإِصْلَاحِ الْبَيْتِ قَبْلَهُ إِلَى:

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا إِلَّا بِشَرْطِ قَدْ خَلَا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٦٤.

التَّعَجُّبُ

- ٤٧٤ بِ (أَفْعَل) أَنْطَقَ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبَا
أَوْجِي بِ (أَفْعَل) قَبْلَ مَجْرُورٍ (بَا)
٤٧٥ وَتَلَوُ (أَفْعَل) أَنْصَبْنَهُ كَمَا
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأُصْدِقَ بِهِمَا
٤٧٦ وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِخْ
إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ
٤٧٧ وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمَا
مَنْعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتَمَا
٤٧٨ وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفَا
قَابِلِ فَضْلٍ تَمْ، غَيْرِ ذِي ثِنْفَا
٤٧٩ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا)
وَعِزِّ ذِي وَغَيْرِ سَائِلٍ سَبِيلَ (فُعَلَا)
٤٨٠ وَ (أَشْدَدَ، أَوْ أَشَدَّ)، أَوْ شَبَّهُهُمَا
يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عِدَمَا
٤٨١ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ
وَبَعْدَ (أَفْعَل) جَرُّهُ بِأَلْبَايَجِبِ
٤٨٢ وَبِالنَّدُورِ أَحْكَمْ لِعَظِيمٍ مَا ذَكِرَ
وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَشْرُ

٤٧٦ - اسْتَبِخْ: فِي (د) ٢١: (اسْتَبِخْ). قُلْتُ: هُوَ تَصْحِيفٌ؛ لِأَن قِيَاسَهُ أَنْ يَقَالَ: (اسْتَبِخْ).
- مَعْنَاهُ يَضِخْ: فِي (ظ) ٧٦ ب: (مَعْنَاهُ يَصِخْ)، قُلْتُ: يَظْهَرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ؛ لِأَن ابْنَ
النَّاطِمِ ص ١٧٨ شَرَحَ عَلَى (يَضِخْ)، فَقَالَ: «وَكَانَ الْمَعْنَى وَاضِحًا»، وَهُوَ فِي شَرْحِ
الشَّاطِبِيِّ ٤٥٣/٤ (مَعْنَى يَتَضَخَّ). انْظُرْ: إِتْحَافُ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ ١٦٨/٢، يَقَالُ:
وَضَحَّ الْأَمْرُ يَضِخُ وَضُوحًا وَاتَّضَحَّ؛ أَي: بَانَ. انْظُرْ (وَضَحَّ) فِي: الصَّحَاحِ ١/
٤١٥ - وَالْقَامُوسُ ٣١٥.

٤٨٠ - وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ: كَذَا فِي (أ) ٢١، وَ(ب) ٣٠، وَ(ظ) ١٧٧، وَ(ظ) ١١١، وَجَمِيعِ
الشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، وَهُوَ فِي (د) ٢١: (وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ) بِكسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ.
قُلْتُ: وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، مِنْ أَنَّ هَمْزَةَ (أَوْ) الْمَفْتُوحَةَ خُفِّفَتْ بِالْحَذْفِ وَنُقِلَ حَرَكَتُهَا
إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا. وَهُوَ فِي (ج) ٢١١: (وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ)، وَنَصَّ عَلَى هَذَا الضُّبْطِ فِي
اللُّوَامِعِ الشَّمْسِيَةِ ١/٢١١، قُلْتُ: وَهُوَ يَكْسِرُ الْبَيْتَ.

- ٤٨٣ وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ
مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا
٤٨٤ وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
مُسْتَعْمَلٍ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

نِعَمَ وَيُسَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

- ٤٨٥ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ (نِعَمَ، وَيُسَّ)، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ -
٤٨٦ مُقَارِنِي (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
٤٨٧ وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّراً يُفَسِّرُهُ
٤٨٨ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ
٤٨٩ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ
٤٩٠ وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصَ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ
٤٩١ وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرُهُ كَفَى
كَدَ (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)

٤٨٨ - ظَهَرَ: فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ عَائِدٌ إِلَى: (فَاعِلٍ)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ نَعَتْ
لِ(فَاعِلٍ)، وَالْمَعْنَى: وَفَاعِلٌ ظَاهِرٌ. انْظُرْ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٠٢ - وَاللَّوَامِعُ
الشمسية ٢١٤/١ ب - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٣٤/٢.

٤٩١ - الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى: أَخَذَ بَعْضُ الشَّرَاحِ هَذَا الْمَثَالَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَطَابِقُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّ الْمَخْصُوصَ فِيهِ مُتَقَدِّمٌ، لَا مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مُشْعِرِ
بِهِ، وَالْمَثَالُ الصَّحِيحُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾ [ص: ٤٤]؛
أَيُّ: هُوَ؛ أَيُّ: أَيُّوبُ ﷺ. انْظُرْ: شَرْحُ أَبِي حَيَّانٍ ص ٣٩٨ - وَالْمَرَادِيُّ ٢/٩٢٥ -
وَابْنُ هِشَامٍ ٣/٢٨٠ - وَابْنُ ابْنِ الْقَيْمِ ١/٥٧٧ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٢١٧ - وَابْنُ
طُولُونَ ٢/٤٠ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٢/٤٤؛ فَلِذَا جَرَى مَعْرَبُ الْأَلْفِيَةِ عَلَى عَدَمِ جَعْلِ
(نِعَمَ الْمُقْتَنَى) خَبَرًا لِ(الْعِلْمِ)، بَلْ يَجْعَلُونَ خَبَرَ (الْعِلْمِ) مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ،
وَالْتَقْدِيرُ: «الْعِلْمُ يُقْتَنَى وَيُقْتَنَى، نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى؛ أَيُّ: الْعِلْمُ». انْظُرْ: إِعْرَابُ
الْأَلْفِيَةِ ص ١٠٢ - وَاللَّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١/٢١٦ أ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِيُّ ١/٤٣٥، وَقَدْ =

- ٤٩٢ وَلَجَعَلْ كَدِ (بَسْ) (سَاءَ) وَلَجَعَلْ (فَعَلًا)
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَدِ (نَعَمْ) مُسَجَلًا
 ٤٩٣ وَمِثْلُ (نَعَمْ) (حَبَدًا) الْفَاعِلُ (ذَا)
 وَإِنْ تُرِدَ ذِمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَدًا)
 ٤٩٤ وَأَوَّلِ (ذَا) الْمَخْصُوصِ، أَيَّا كَانَ لَا
 تَعْدِلْ بِهِ (ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
 ٤٩٥ وَمَا سَوَى (ذَا) أَرْفَعُ بِهِ (حَبَّ) أَوْ فُجُرُ
 بِأَلْبَا، وَدُونَ (ذَا) أَنْصَمَامُ الْعَاكِرُ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

- ٤٩٦ صُغِ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ
 (أَفْعَلُ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ
 ٤٩٧ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ
 لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ
 ٤٩٨ وَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا
 تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا (مِنْ) إِنْ جَرَّدَا
 ٤٩٩ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جَرَّدَا
 أَلْزَمَ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

= أَصْلَحَ بَعْضُهُمْ لَفْظَ الْمَثَالِ إِلَى: (كَجَدَّ فِي الْعِلْمِ، فَنِعَمَ الْمُفْتَنَى). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٧٥/٢، قلت: ويمكن تصحيح المثال بجر (العِلْمِ)، فتكون جملة (نِعَمَ الْمُفْتَنَى وَالْمُفْتَنَى) حالًا لا خبرًا.

٤٩٤ - وَأَوَّلِ (ذَا) الْمَخْصُوصِ: (أَوَّلِ) فعلٌ أمرٌ، بمعنى: أتبع، ينصب مفعولين، و(ذَا) مفعوله الثاني، و(المَخْصُوصِ) مفعوله الأول، ويريد بـ(ذَا) الذي في (حَبَدًا). انظر: إعراب الألفية ص ١٠٣ - واللوامع الشمسية ١/٢١٧أ - وحاشية الخضري ٢/٤٥، وعكس الأولان المفعولين، والصواب ما أثبت؛ لأن (المَخْصُوصِ) هو الفاعل في المعنى، فيكون هو المفعول الأول. انظر: حاشية الصبان ٣/٣١، وهو مقتضى حل: شرح المرادي ٢/٩٢٩ - وابن عقيل ٢/٤٥ - والأشموني ٢/٣١.

٤٩٦ - وَأَبَ اللَّذْ أَيْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حواشي ابن هشام ٩٨: «وفي نسخة: (وَأَبَ مَا أَيْ)، وهي أحسن».

٤٩٨ - وَأَفْعَلُ: كذا بالنصب والرفع في (أ) ٢٢، و(د) ٢٢، وفوقه فيهما: «معًا»، و(ب) ٣١أ، ثم طُمست الضمة، وهو بالنصب فقط في (ج) ٢١٩أ.

- ٥٠٠ وَتَلَوْ (أَل) طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ
أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
٥٠١ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ
لَمْ تَنْوِفْهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ
٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ تَلَوْ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا
فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
٥٠٣ كَمَثَلِ (مَعْنَى أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى
إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا
٥٠٤ وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى
عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا شَبَتَا
٥٠٥ كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ
أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

النَّعْتُ

- ٥٠٦ يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى،
نَعْتُ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَظْفٌ، وَبَدَلٌ
٥٠٧ فَالنَّعْتُ، تَابِعٌ مُتِّمٌ مَاسْبِقٌ
بِوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اِغْتَلَقَ

٥٠١ - بانتهاء هذا البيت تتصف الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، ونصفها (٥٠١).

٥٠٣ - وَرَدًا: كذا في (أ) ٢٢، و(ب) ٣١، وفي الحاشية: «(وُجِدَا) نسخة»، وكذا في: شرح المرادي ٩٤٢/٢ - وابن عقيل ٤٩/٢ - وابن الجزري ص ٢٢٢ - والسيوطي ص ٢٥٢، وهو بلفظ: (وُجِدَا) في (د) ٢٢، و(ظ) ١٨، و(ظ) ١٨، وفي الحاشية «نسخة (وَرَدًا)»، و(ج) ٢/٢، وكذا في: شرح أبي حيان ص ٤١٤ - والشاطبي ٥٩١/٤ - وابن ابن القيم ٨٨٥/١ - والهوراي ٢١٣/٣ - والمكودي ١/٥٣٣ - والأشموني (انظر: حاشية الصبان ٣٩/٣) - وإعراب الألفية ص ١٠٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (وَرَدًا)» - وابن طولون ٤٩/٢.

٥٠٥ - تَرَى: في (أ) ٢٢: (تُرَى).

- الصَّدِيقُ: يعني أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه. انظر: شرح ابن الناظم ١٨٩ - والهوراي ٢١٦/٣ - والمكودي ٥٣٥/١ - وابن الجزري ص ٢٢٣ - والسيوطي ص ٢٥٣.

٥٠٧ - مُتِّمٌ: كذا بالتنوين في (ب) ٣١، و(ظ) ٨٣، و(ج) ٢/٤ - وشرح الشاطبي =

- ٥٠٨ وَلَيُعْطَى فِي التَّغْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ
 ٥٠٩ وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
 ٥١٠ وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَ (صَغْبٍ، وَذَرْبٍ)
 ٥١١ وَنَعَتْ بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
 ٥١٢ وَانْمَنَعَ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
 ٥١٣ وَنَعَتْ بِمَضَدٍ كَثِيرًا
 ٥١٤ وَنَعَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ
- لِمَا تَلَاكَ (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)
 سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَأَقْفُوا
 وَشَبَّهَهُ كَ (ذَا، وَذِي)، وَالْمُنْتَسِبِ
 فَأُعْطِيَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا
 وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تَصْبِ
 فَالْزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
 فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ، لَا إِذَا انْتَلَفَ

= ٦١٧/٤، وهو ظاهر جميع الشروح التي اطلعت عليها، وهو في (د) ٢٢ب: (مُتَمِّمٌ) بلا تنوين، وكذا ضبط في المطبوع من: شرح المكودي ٥٣٦/١.

٥١٠ - ذَرْبٌ: كذا بالذال المعجمة في (أ) ٢٢ب، و(ظ) ١٨٤أ، و(ظ) ١٢١أ، و(ج) ٢/٦، وشرح عليه: الهواري ٢٢٥/٣ - والمكودي ٥٣٨/١ - وإعراب الألفية ص ١٠٧، وهو بلفظ: (ذَرْبٌ) بالذال المهملة في (ب) ٣٢أ، و(د) ٢٢ب، وشرح عليه: ابن ابن القيم ٥٩٢/٢ - وابن الجزري ص ٢٢٥ - والسيوطي ص ٢٥٥ - وابن طولون ٥٤/٢، وجعلهما الشاطبي ٦٢٤/٤ محتملين. والذَرْبُ: الحادث من كل شيء، والذَرْبُ: الماهر والحاظ. انظر (درب)، و(ذرب) في: الصحاح ١/١٢٤، ١٢٨ - والقاموس ١٠٦، ١٠٩. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٨٤/٢ - وحاشية الصبان ٤٨/٣ - والفتح الودودي ٤٥٦/٢ - وحاشية الخضري ٥٢/٢.

- كان الأحسن بـابن مالك أن يقول:

وانْعَتَ بِوَصْفٍ، مِثْلُ: (صَغْبٍ، وَذَرْبٍ)

لأنَّ الاسم المشتقَّ يشمل الوصف (وهو ما دلَّ على حَدِّثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة)، وغيره ممَّا لا يُنْعَتُ به، كأسماء المكان والزمان والآلة، ودافعَ بعضهم عن البيت بأنَّ التمثيل بـ(صَغْبٍ وَذَرْبٍ) مُرَادٌ به إخراج غير الوصف. انظر: شرح ابن الناظم ١٦٣ - والهواري ٢٢٦/٣ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٨٣/٢ - والفتح الودودي ٤٥٥/٢.

٥١٤ - وَنَعَتْ: هو بالرفع في (أ) ٢٢ب، و(ظ) ١٢٢أ، وفي الحاشية بخط آخر: «كذا =

- ٥١٥ وَنَعْتَ مَعُودِي وَحِيدِي مَعْنَى
وَعَمَلِ أَتْبَعِ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ
٥١٦ وَإِنْ نَعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ
مُفْتَقِرَ الذِّكْرِ هِنْ أَتْبَعَتْ.
٥١٧ وَقَطَعَ أَوْ أَتْبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا
بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعَ مُعْلِنًا
٥١٨ وَأَزْفَعَ أَوْ أَنْصَبَ إِنْ قَطَعْتَ مُضِرًّا
مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
٥١٩ وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ
يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

التَّوَكُّيدُ

- ٥٢٠ بِ(النَّفْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) الْإِسْمُ أَكْثَرًا
مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا
٥٢١ وَلَجَمْعُهُمَا بِ(أَفْعَلٍ) إِنْ تَبِعَا
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

= ضبطه ابن هشام، و(ج) ٧/٢ ب، وهو بالرفع في شرح الشاطبي ٦٤٨/٤، وهو بالنصب في (ب) ٣٢، و(د) ٢٢ ب، و(ظ) ٨٤ ب، وكتب غير الناسخ في (ب) ضمة أيضًا، وفوقه: «معًا»، وجوز المكودي ٥٤٢/١ - واللوامع الشمسية ٧/٢ ب الرفع والنصب على الاشتغال، ومنع النصب: إعراب الألفية ص ١٠٦ - وحاشية الصبان ٤٩/٣ - والفتح الودودي ٤٥٩/٢ - وحاشية الخضري ٥٤/٢.

٥١٧ - بَعْضُهَا: هو بالنصب في (د) ٢٣ أ، و(ظ) ٨٤ ب، و(ج) ٨/٢ ب، وهو في (ب) ٣٢ أ بالنصب والجذر، وقد قَدَّمَ النصب: شرح المكودي ٥٤٥/٢ - وإعراب الألفية ص ١٠٧، واكتفى به: الهواري ٢٣٣/٣، وشرح عليه الشاطبي ٦٧٦/٤، وشرح على الجذر: ابن الناظم ١٩٥ - وابن عقيل ٥٥/٢ - والأشْمُونِي ٥٢/٣.

٥٢٠ - أَوْ بِالْعَيْنِ: في (ج) ١٠/٢ أ: (أَوْ الْعَيْنِ)، وهو تحريف؛ يكسر البيت.

- الْإِسْمُ أَكْثَرًا: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى الهواري ٢٣٨/٣، فقد ذَكَرَ أَنَّ (أَكْثَرًا) فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، و(الاسْمُ) مفعوله، فإن كانت نسخته هكذا فهو اختلاف نسخ، وإلا فهو اجتهاد منه، ونقله عنه: إعراب الألفية ص ١٠٨، ونحوه في الفتح الودودي ٢/٤٦٥، وجعله متعینًا.

- ٥٢٢ وَ (كَلَّا) أَذْكَرُ فِي الشَّمُولِ وَ (كَلَّا)،
 ٥٢٣ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كُ (كُلُّ) (فَاعِلَةٌ)
 ٥٢٤ وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوَابٍ (أَجْمَعًا)
 ٥٢٥ وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
 ٥٢٦ وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ قَبْلَ
 ٥٢٧ وَاعْنَبِ (كَلَّتَا) فِي مُشْتَى وَ (كَلَّا)
 ٥٢٨ وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ
 ٥٢٩ عَنِتْ ذَا الرِّفْعِ، وَأَكْدُوَابِمَا
 ٥٣٠ وَمَا مِنْ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي
 ٥٣١ وَلَا تَعْدُ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ
 ٥٣٢ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا
- كَلَّتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا
 مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
 جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمِعَا
 جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمِعُ
 وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ
 عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)
 بِ (النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ
 سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا
 مُكَرَّرًا، كَقَوْلِكَ: (أَذْجِي أَذْجِي)
 الْإِمْعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ
 بِهِ جَوَابٌ، كَ (نَعَمْ) وَكَ (بَلَى)

٥٢٦ - هذا البيت في (ب) ٣٣١ بعد البيت الآتي، وقال في الفتح الودودي ٤٦٩/٢ عن البيت الآتي: «كان ينبغي له أن يُقَدِّمَ هذا البيت على قوله: (وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ) . . . ويوجد في بعض النسخ مُقَدِّمًا».

٥٢٨ - تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ: كَذَا بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ فِي جَمِيعِ نَسْخِ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١٠٩: (يُؤَكَّدُ الضَّمِيرُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

٥٣٠ - أَذْجِي أَذْجِي: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسْخِ التَّحْقِيقِ، وَكُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (ب): «صَوَابُهُ: أَذْجُ أَذْجُ»، وَهَذَا التَّصْوِيبُ رَوَايَةٌ: شَرْحُ الْمَكُونِ ٥٥٣/١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٠٩. وَانْظُرْ: إِتْحَافُ ذَوِي الاسْتِحْقَاقِ ١٩٤/٢.

٥٣٢ - غَيْرَ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسْخِ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١١٠ بِالرِّفْعِ، وَنَصَّ عَلَى نَصْبِهِ: شَرْحُ الْمَكُونِ ٥٥٥/١.

٥٣٣ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

الْعَطْفُ^(١)

٥٣٤ الْعَطْفُ أَمَّا: ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ

٥٣٥ فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَّهَ الصِّفَةَ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

٥٣٦ فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَفَيْنِ

٥٣٨ وَصَالِحًا لِلْبَدَلِيَّةِ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلَامُ يَغْمُرًا)

٥٣٩ وَنَحْوِ (بِشْرٍ) تَابِعٍ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

- (١) العطف: كذا في (أ) ٢٣ب، و(د) ٢٣ب، و(ظ) ٨٧ب، و(ظ) ١٢٦ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٢/٦١٥ - وابن عقيل ٢/٥٩ - والهوراني ٣/٢٥٧ - والشاطبي ٥/٣٩ - وابن الجزري ص ٢٣٤ - والأشموني ٣/٦٤ - والسيوطي ص ٢٦١ - وابن طولون ٢/٧٣، وهو بلفظ: (عطف البيان) في (ب) ٣٣أ، في الحاشية: «(العطف)، نسخة»، و(ج) ١٥/٢أ، وهو كذلك في: شرح المكودي ٢/٥٥٦ - وإعراب الألفية ص ١١٠ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٩٥.
- ٥٣٨ - يَغْمُرًا: كذا بفتح الميم وضمها في (أ) ٢٣ب، و(ج) ١٦/٢ب، وهو بالفتح في (ب) ٣٣ب، و(د) ٢٣ب، وبالضم في (ظ) ٨٨أ، و(ظ) ٢٧١أ، قلت: هو عَلِمَ منقول من المضارع، يقال: عَمَرَ يَغْمُرُ عَمَارَةً؛ أَي: بَقِيَ زَمَانًا، وصار عامرًا، والفعل منه يأتي من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ) وغيرهما، وأما العَلَمُ المنقول منه فالأكثر فيه (يَغْمَرُ) بالفتح. انظر (عمر) في: الصحاح ٤/٧٥٨ - والقاموس ٥٧١ - وتاج العروس ٣/٤٢٣، وكلهم اقتصروا على فتح الميم في العلم. وانظر: حاشية الصبان ٣/٦٥ - والفتح الودودي ٢/٤٧٥، ٥٣٦ - وحاشية الخضري ٢/٦٠.
- ٥٣٩ - تَابِعٌ: كذا بالجهر والنصب في (ظ) ١٢٧أ، وهو في (أ) ٢٣ب، و(ب) ٣٣ب، و(ظ) ٨٨ب بالجهر؛ فهو نعتٌ، وإضافته معنوية، وهو في (ج) ١٧/٢أ، و(د) ٣٢ب بالنصب؛ فهو حالٌ، وإضافته لفظية. انظر: شرح المكودي ٢/٥٥٩ - وإعراب الألفية =

عَطْفُ النَّسَقِ

- ٥٤٠ تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقِ كَدَ (أَخْصَصَ بُودَ وَشَاءَ مِنْ صَدَقَ)
 ٥٤١ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِ (وَإِوِ، ثُمَّ، فَ، حَتَّى، أَمْ، أَوْ)، كَدَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
 ٥٤٢ وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ)، كَدَ (لَمْ يَبْدُ أَمْرٌ وَلَكِنْ طَلَا)
 ٥٤٣ فَاعْطِفْ بِ (وَإِوِ) لِأَحَقِّ أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
 ٥٤٤ وَأَخْصَصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، كَدَ (أَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنِي)
 ٥٤٥ وَآلِفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
 ٥٤٦ وَأَخْصَصْ بِ (فَاءٍ) عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَتْهُ الصَّلَةُ.

= ص ١١٠ - واللوامع الشمسية ١١٨/٢.

- يشير الشطر الأول إلى قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْثِيهِ وَقُوعَا

انظر: كتاب سيبويه ٩٣/١ - وشرح ابن الناظم ص ٢٠٣ - والتصريح ١٣٣/٢.

٥٤٠ - مُتَّبِعٌ: فِي (ظ ١٢٧) ب (ج ١١٧) أ (مُتَّبِعٌ) بِفَتْحِ الْبَاءِ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ يَخَالِفُ الْمَعْنَى.

٥٤٢ - وَأَتَّبَعَتْ: فِي (ب ٣٣)، وَ (ج ١١٨/٢): (وَأَتَّبَعَتْ)، وَكَذَا فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١١١، وَهُوَ

خِلَافَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ (بَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ) مُتَّبِعَةٌ لَا مُتَّبَعَةٌ، وَقَدْ غُيِّرَ فِي (ب) بِخَطِّ آخِرٍ إِلَى:

(وَأَتَّبَعَتْ)، وَذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ: شَرَحَ الْهُوَارِيُّ ٢٦٧/٣ - وَالْمَكُونِيُّ ص ٥٦٢،

وَقَدْ شَرَحَتْ عَلَيْهِ جَمِيعُ الشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا. وَانْظُرْ: الْفَتْحُ الْوُدُودِيُّ ٤٧٨/٢.

٥٤٣ - لِأَحَقِّ أَوْ سَابِقًا: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَجَمِيعِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ

عَلَيْهَا، وَهُوَ لَفْظُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١٩٨/٣، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّ عَطْفَهَا

الْأَحَقُّ أَكْثَرُ مِنْ عَطْفِهَا السَّابِقِ، وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ شَرَحِ الْمُرَادِيِّ ٩٩٦/٢ -

وَالْمَكُونِيُّ ٥٦٢/٢ - وَالْأَشْمُونِيُّ ٦٩/٣: (سَابِقًا أَوْ لِأَحَقِّ)، مَعَ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ شَرَحُوا

وَمَثَلُوا لِأَحَقِّ قَبْلَ السَّابِقِ، بَلْ قَالَ الْمَكُونِيُّ: «(لِأَحَقِّ) مَفْعُولٌ بِ(اعْطَفَ)، وَ(سَابِقًا)

أَوْ (مُصَاحِبًا) مَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ»، فَيُظْهِرُ أَنَّ تَغْيِيرَ الْبَيْتِ فِيهَا مِنْ تَصَرُّفِ النَّسَاجِ.

- ٥٤٧ بَعْضًا (حَتَّى) أَغْطَفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا
 ٥٤٨ وَ (أَمْ) بِهَا أَغْطَفَ إِثْرَهُمْ زِلْزَلِيَّةً
 ٥٤٩ وَرُبَّمَا حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ إِنْ
 ٥٥٠ وَيَنْقِطَاعُ وَيَمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ
 ٥٥١ خَيْرٌ، أَبْخ، قَسَمَ بِ (أَوْ)، وَأَبْهَمَ
 ٥٥٢ وَرُبَّمَا عَاقَبَتْ أَلْوَاوُ إِذَا
 ٥٥٣ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (أَمَّا) الثَّانِيَّةُ
 ٥٥٤ وَأَوَّلُ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ (لَا)
 ٥٥٥ وَ (بَلْ) كَ (لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوخِيهَا
 ٥٥٦ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
- يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَدَا
 أَوْ هَمْزَةً عَنْ لَفْظِ (أَيَّ) مُغْنِيَةً
 كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ.
 إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَتْ
 وَأَشْكُكْ، وَاضْرَابُ بِهَا أَيْضًا نَبِي
 لَمْ يُلَفْ دُو النَّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا
 فِي نَحْوِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةِ)
 نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ ثَبَاتًا تَدَا.
 كَ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْجِعِ بَلْ تَيْهًا)
 فِي الْخَبَرِ الثَّبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

- ٥٤٧ - الشطر الأول: في حاشية (ظ) ١٩٠ (١) نسخة: (بَعْضًا عَلَى كُلِّ بِحَتَّى أَغْطَفَ وَلَا).
 ٥٤٨ - إِثْرُ: في (ظ) ١٩٠ (١)، و (ج) ٢٠ (ب) (بعد)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص ٢٣٩ -
 والسيوطي ص ٢٦٥ - وابن طولون ٨٤/٢.
 ٥٤٩ - حُذِفَتْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذلك في: شرح الشاطبي ١٠٧/٥ - وابن
 الجزري ص ٣٣٩ - وإعراب الألفية ص ١١٢ - وحاشية الصبان ٧٥/٣، وهو بلفظ:
 (أُسْقِطَتْ) في المطبوع من: شرح المرادي ١٠٠٣/٢ - وابن ابن القيم ٦٢٥/٢ -
 وابن عقيل ٦٣/٢ - والهواري ٢٧٨/٣ - والمكودي ٥٦٦/٢ - والسيوطي ص ٢٦٦ -
 وابن طولون ٨٤/٢، والبيت كاملاً في الكافية الشافية ١٢٠٠/٣ بلفظ: (أُسْقِطَتْ).
 - الْمَعْنَى: في (ظ) ١٩٠ (١) (المعنى). **قُلْتُ**: هذا يكسر الوزن، وجاء في شرح
 المكودي ٥٦٧/٢: «وفي بعض النسخ: (كَانَ خَفَا الْهَمْزِ)».
 - أَمِنْ: كذا بالبناء للمفعول في (ب) ٣٤، و (ظ) ١٩٠ (١)، و (ج) ٢١/٢، وجاء في
 إعراب الألفية ص ١١٣: «وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل».
 ٥٥٤ - معنى البيت: حرف العطف (لَكِنْ) يلي النفي أو النهي، أما حرف العطف (لَا) فيلي
 النداء أو الأمر أو الإثبات.

- ٥٥٧ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ
عَطَفَتْ فَأَفْصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ -
٥٥٨ أَوْ أَفْصَلَ مَا، وَبِلاَ فَضْلٍ يَرِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءَ، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ
٥٥٩ وَغَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزْمًا فَذُجِعَ
٥٦٠ وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا، إِذْ قَدْ أَتَى
فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحُ مُثَبَّتًا
٥٦١ وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
وَالْوَاوُ إِذَا لَبَسَ، وَهِيَ أَنْفَرَتْ -
٥٦٢ بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
مَعْمُولُهُ، دَفَعًا لِيَوْهَمَ أَنْ يَبْقَى
٥٦٣ وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَاهُنَا اسْتَبِيحَ
وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
٥٦٤ وَأَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلًا
وَعَكْسًا اسْتَغْمِلَ بِجَدِّهِ سَهْلًا

الْبَدَلُ

- ٥٦٥ النَّابِغُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ
وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِبَدَلَا

- ٥٥٧ - بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ: فِي (ب) ٣٤: (بِضْمِيرٍ مُتَفَصِّلٍ)، وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ بِغَيْرِ خَطِّ النَّاسِخِ: «مَعْرِفَتَانِ، نَسَخَةٌ».
- ٥٥٨ - وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ: فِي (د) ٢٤: (اعْتَقَدَ) بَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّهَا، وَضَبَطَ (ضَعْفُهُ) بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ، وَكُتِبَ فَوْقَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: «مَعًا».
- ٥٦٠ - فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ: كَذَا فِي (د) ٢٤، وَ(ظ) ١٣٧، وَ(ج) ٢٥/٢، وَ(ب) ٣٤، وَكُتِبَ فَوْقَهُمَا فِي (ب) بِغَيْرِ خَطِّ النَّاسِخِ عِلَامَةُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ: «م-»، وَكَذَا فِي: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٦٦/٢ - وَالْهُوَارِيُّ ٢٩٣/٣ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٢٤٥ - وَابْنُ طُولُونَ ٩٤/٢، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ) فِي (أ) ٢٤، وَكَذَا فِي: شَرْحُ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٦٣٧/٢ - وَالْمَكُودِيُّ ٥٧٧/٢ - وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٨/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١١٤ - وَالسِّيُوطِيُّ ص ٢٧١.
- ٥٦٢ - دَفَعًا: فِي (ب) ٣٥: (رَفَعًا).

- ٥٦٦ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَغْطُوفٍ بِ(بَلْ)
 ٥٦٧ وَذِلَّ الْأَضْرَابُ أَغْرَانٍ قَضْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَضْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ
 ٥٦٨ كَ(زُرُهُ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ أَلِيكَ) وَأَغْرَفَهُ حَقَّهُ، وَخُذْنِي لَمْ دَى
 ٥٦٩ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا بُدُّ لَهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَدًا
 ٥٧٠ أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَالَ كَ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَ)
 ٥٧١ وَبَدَّلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَ(مَنْ ذَا السَّعِيدُ أَمْ عَلِي؟)
 ٥٧٢ وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ)

النِّدَاءُ

- ٥٧٣ وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا، وَأَيُّ، وَ)، كَذَا (أَيَا)، ثُمَّ (هَيَا)
 ٥٧٤ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَ) لِمَنْ نُدِبَ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَ) لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ
 ٥٧٥ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَامِئَتَا قَدْ يَعْرِى فَاغْلَمَا
 ٥٧٦ وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجُلُوسِ وَالْمُشَارَةِ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
 ٥٧٧ وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا

٥٦٦ - يَشْتَمِلُ: فِي (أ) ٢٥٠: (يُشْتَمِلُ). قُلْتُ: هُوَ تَصْحِيفٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُبْنَى لِلْمَفْعُولِ فَهُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ لَا بِكسرها.

٥٦٩ - الْحَاضِرُ: فِي (أ) ٢٥٠ (الْحَاضِرُ) بِالنَّصْبِ. قُلْتُ: هُوَ تَصْحِيفٌ؛ يَخَالِفُ الْإِعْرَابَ.

٥٧٤ - وَغَيْرُ.... اجْتَنِبْ: فِي (أ) ٢٥٠: (وغيرُ... اجتنِبْ)، وَفَوْقَ كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهُمَا «مَعًا».

وَهُوَ فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٢٤٠/٥، [وَنَقَلَهُ عَنْهُ: إِتْحَافُ ذَوِي الْأَسْتَحْقَاقِ ٢٠٩/٢]:

(وغيرُ... اجتنِبْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ، وَقَدْ شَرَحَ عَلَيْهِ: الْأَشْمُونِيُّ ١٠٣/٣.

- ٥٧٨ وَأَنْوَاصِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا
٥٧٩ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَسِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا
٥٨٠ وَخَوَ (زَيْدٍ) ضَمَّ وَافْتَحَنَ مِنْ خَوَ (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
٥٨١ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الْإِبْنُ) عَلَمًا وَيَلِ (الْإِبْنُ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢ وَأَضْمَمَ أَوْ أَنْصَبَ مَا أَضْطَرَّ رَأُونَا مِمَّالَهُ أَسْتَحْقَاقُ ضَمَّ يَدِينَا
٥٨٣ وَيَا ضْطَرَّ رِخْصَ جَمْعُ (يَا) وَ (أَنْ) إِالَمَعَ (اللَّهُ) وَمَخِي الْجَمَلِ
٥٨٤ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّغْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

فَصْلٌ (١)

- ٥٨٥ نَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ (أَلِ) أَلِزْمُهُ نَضْبًا، كَ (أَزِيدُ ذَا الْحِيلِ)
٥٨٦ وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصَبُ، وَلَجَعَلَا كَمُسْتَقِلٌّ نَسَقًا وَبَدَلَا

- ٥٧٨ - وَلِيُجْرَ مَجْرَى: كَذَا فِي (د) ٢٥ب، و (ج) ٣٢/٢ب - وشرح الشاطبي ٢٥٨/٥ -
وإعراب الألفية ص ١١٨، وهو في (ب) ٣٦أ: (وَلِيُجْرَ مَجْرَى)، وفي (أ) ٢٥ب:
(وَلِيُجْرَ مَجْرَى)، بضم الياء وضم الميم وفتحها، وفي (ظ) ٩٧ب: (وَلِيُجْرَ
مَجْرَى)، وفي (ظ) ١٣٨ب (ولتجر مجرى) بالتاء ويلا ضبط.
٥٨٠ - أَزِيدُ: كَذَا بِفَتْحَةٍ وَضَمَّةٍ عَلَى الدَّالِ فِي (أ) ٢٥ب، و (ظ) ١٣٩أ، و (د) ٢٥ب وفوقها
كُتِبَ: «مَعًا»، وهو بِفَتْحَةٍ فِي (ب) ٣٦أ، و (ظ) ٩٧ب، و (ج) ٣٣/٢ب.
٥٨١ - وَيَلِ: فِي (ظ) ١٣٩أ - وشرح المكودي ٥٩٣/٢ (وَيَلِي)، وهو بلفظ: (أَوْ يَلِ) فِي الْمَطْبُوعِ
مِنْ: شرح ابن ابن القيم ٦٦٧/٢ - وإعراب الألفية ص ١١٨ - والسيوطي ص ٢٧٨.
٥٨٣ - جَمْعُ: كَذَا بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي (أ) ٢٥ب، وهو فِي (د) ٢٥ب، و (ظ) ٩٨أ،
و (ظ) ١٣٩ب، و (ج) ٣٤/٢ب بِالرَّفْعِ، ف (خُصَّ) فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ
فِي (ب) ٣٦أ بِالنَّصْبِ، ف (خُصَّ) فَعْلٌ أَمْرٌ. انظر: إعراب الألفية ص ١١٩.

(١) فِي تَابِعِ الْمَنَادَى.

٥٨٦ - وَبَدَلَا: فِي حَاشِيَةِ (ب) ٣٦ب: «(أَوْ بَدَلَا)، صَحَّ».

- ٥٨٧ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ (أَلْ) مَا نَسَقَا
 ٥٨٨ وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صَفَهُ
 ٥٨٩ وَ (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَ
 ٥٩٠ وَذُو إِشَارَةٍ كَ (أَيُّ) فِي الصِّفَةِ
 ٥٩١ فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدًا الْاَوْسِ) يَنْتَصِبُ
 فِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعُ يَنْتَقَى
 يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
 وَوَصْفُ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا يَرُدُّ
 إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ.
 ثَانٍ، وَضَمٌّ وَافْتَحَ وَلَا تَنْصِبُ

٥٨٧ - مَصْحُوبٌ: كذا بالنصب والرفع في (أ) ٢٥ب، وفوقه «معًا»، و(ب) ٣٦ب، وهو بالنصب في (د) ٢٥ب، و(ظ) ٩٨ب، و(ظ) ١٤٠أ، و(ج) ٣٦/٢ - وشرح الشاطبي ٢٩٦/٥. وانظر: شرح المكودي ٦٠٠/٢ - وإعراب الألفية ص ١٢٠.

٥٨٨ - مصحوبٌ: هو بالرفع في (أ) ٢٥ب، و(ب) ٣٦ب، و(د) ٢٥ب، وهو بالنصب في (ظ) ٩٩أ، و(ج) ٣٦/٢ب، وهو بهما في (ظ) ١٤١أ.

- صِفَةٌ: جاء في (ب) ٣٦ب بالرفع (صِفَةٌ)، وجاء في (ظ) ١٤١أ (صِفَةٌ) بالنصب، وكلا الضبطين هنا اجتهد لا رواية؛ لأن الرواية بالإسكان.

- يَلْزَمُ: كذا بقاء وياء في (ب) ٣٦ب، و(ظ) ١٤١أ، وهو بقاء في (د) ٢٥ب، و(ظ) ٩٩أ، و(ج) ٣٦/٢ب - وشرح الشاطبي ٣١٠/٥، وهو بقاء في (أ) ٢٥ب.

- اختلف معربو الألفية في إعراب هذا البيت اختلافًا كثيرًا، والظاهر من سياق الأبيات - وهو الذي رجّحه خالد -: أَنَّ (أَيُّهَا) مبتدأ أول، و(مصحوبٌ) مبتدأ ثان خبره (صِفَةٌ)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر (أَيُّهَا)، والرباط الضمير المحذوف في (بَعْدُ)، تقديره (بَعْدَهَا)، و(يَلْزَمُ) بالياء خبر ثانٍ عن (مَصْحُوبٍ)، و(تَلْزَمُ) بالياء نعتٌ لـ (صِفَةٍ)، و(بالرَّفْعِ) الباء زائدة، و(الرفع) مفعولٌ يلزم)، والتقدير: (أَيُّهَا) مصحوبٌ (أَلْ) بَعْدَهَا صِفَةٌ تلزمُ الرفع، أو يلزمُ الرفع. انظر: شرح الهواري ١٧/٤ - والشاطبي ٣١٠/٥ - والمكودي ٦٠١/٢ - والأشموني ١١٥/٣ - وإعراب الألفية ص ١٢٠ - والسيوطي ص ٢٨٠ - واللوامع الشمسية ٣٦/٢ب. **قلتُ**: ويؤيد ذلك لفظ الكافية الشافية ١٣١٦/٣: «يَلْزَمُهَا الرَّفْعُ».

٥٩١ - نَحْوِ سَعْدُ: كذا بفتحة وضمة في (ب) ٣٦ب، و(د) ٢٦أ، و(ظ) ١٤١أب، وهو بفتحة في (أ) ٢٥ب وفوقه «صح»، و(ج) ٣٧/٢ب، وهو بضمة في (ظ) ٩٩ب.

- سَعْدُ الْاَوْسِ: هو سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري، رضي الله عنه. انظر: شرح الشاطبي ٣٣٣/٥.

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

- ٥٩٢ وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ أَنْ يُضَفَّ (يَا) كَ (عَبْدُ، عَبْدِي، عَبْدُ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)
 ٥٩٣ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفٌ أَلْيَا اسْتَمَرَّ فِي (يَا بْنَ أُمٍّ) (يَا بْنَ عَمٍّ) لَا مَفْرَ
 ٥٩٤ وَفِي النَّدَا (أَبْتُ، أُمْتُ) عَرَضَ وَأَكْسَرُ أَوْ افْتَحَ، وَمِنْ أَلْيَا النَّاعِوْضُ

أَسْمَاءُ لَا زِمَتِ النَّدَاءُ^(١)

- ٥٩٥ وَ (فُلٌ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا، وَأَطْرَدَا
 ٥٩٦ فِي سَبِّ الْإِنْسِيِّ وَزَنُيَا (خَبَاتٍ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي
 ٥٩٧ وَسَعَا فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعْلٌ) وَلَا تَقْسُ، وَجَرِي الشَّعْرِ (فُلٌ)

٥٩٣ - وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ: فِي (ب) ١٣٧: (وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ)، وَفِي الْحَاشِيَةِ بِخَطِ آخِرٍ: «وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ»، صَحَّ. وَفِي حَاشِيَةِ (أ) ٢٦: «(وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ) خ، وَهِيَ أَحْسَنُ»، وَرَوَايَةُ التَّعْرِيفِ هِيَ رَوَايَةُ: شَرْحُ الْمَكُونِ الَّتِي حَسَّى عَلَيْهَا الْفَتْحُ الْوُدُودِي ٢/ ٥١٩ - وَالسِّيُوطِيُّ ص ٢٨٢.

- اسْتَمَرَّ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣٣٩/٥: «اسْتَهَرَّ»، وَفِي حَاشِيَةِ الصَّبَانِ ٣/ ١٢٠: «وَفِي نَسَخَةٍ: (اسْتَهَرَّ)، قُلْتُ: هِيَ لَفْظُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/ ١٣٢٤.

- «يَبْتَنُومُ»: جُزْءٌ مِنْ آيَةٍ فِي سُورَةِ طه ٩٤، وَفَتْحُ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ وَكَسْرُهَا قِرَاءَتَانِ سَبْعَتَانِ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ لَابْنِ مَجَاهِدٍ ٤٢٣ - وَالنَّشْرُ لَابْنِ الْجَزَرِيِّ ٢/ ٢٧٢.

- أُمٍّ... عَمٍّ: الْمِيمُ الْمَشْدَدَةُ فِيهِمَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.

(١) لَا زِمَتِ النَّدَاءُ: كَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ التَّحْقِيقِ، وَجَمِيعِ الشُّرُوحِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، وَجَاءَ فِي الْفَتْحِ الْوُدُودِيِّ ٥٢١/٢: «غَالِبُ النُّسخِ: (أَسْمَاءُ لَا زِمَةَ لِلنَّدَاءِ).... وَفِي بَعْضِهَا: (أَسْمَاءُ لَا زِمَةَ النَّدَاءِ).... وَفِي بَعْضِهَا: (أَسْمَاءُ لَا زِمَةَ النَّدَاءِ).... وَهَنَّاكَ نَسَخَةٌ رَابِعَةٌ، وَهِيَ: (أَسْمَاءُ لَا زِمَتِ).... وَنَصَبُ النَّدَاءِ».

الْإِسْتِغَاثَةُ

- ٥٩٨ إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِالْأَلَامِ مَقْتُوحًا، كَ (يَا الْمُرْتَضَى)
 ٥٩٩ وَأَفْتَحْ مَعَ الْمَغْطُوفِ إِنْ كَرَزْتَ (يَا)
 ٦٠٠ وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

النَّدْبَةُ

- ٦٠١ مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلِ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نَكَّرْ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَتْنَهُمَا
 ٦٠٢ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْهَرَ كَ (بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَأَمِنْ حَفْزًا)
 ٦٠٣ وَمُتَّهَى الْمَنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
 ٦٠٤ كَذَلِكَ تَوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا، نِلَتْ أَلَمَلُ
 ٦٠٥ وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهْمٍ لَا بَسَا

٦٠٠ - أَلِفٌ: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَالْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ؛ أَي: عَاقَبَتْهَا، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ مَنْصُوبًا، فَاصِلُهُ (أَلِفًا)، وَقُفَّتْ عَلَيْهِ بِحَذْفِ الْأَلِفِ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ، أَوْ عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةٍ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّامَ وَالْأَلِفَ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى الْمُسْتِغَاثِ، وَنَحْوِهِ فِي الْكِتَابِ لِسَبِيحِيهِ ٣٢٠/١، قَالَ: «فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُعَاقَبُ صَاحِبَهُ». انْظُرْ: شَرْحُ الْمَكُونِ ٦١٤/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٢٢، وَاسْتَظْهَرَ الْإِعْرَابُ الْأَوَّلَ، وَاكْتَفَى الشَّاطِبِيُّ ٣٧١/٥ بِالْإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَشَرْحُ عَلَيْهِ: الْهُوَارِيُّ ٣٣/٤، وَعِنْدِي أَنَّ الْإِعْرَابَ الْأَوَّلَ هُوَ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ [انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٧٠/٣ - وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٣٣٤/٣] مِمَّنْ يَرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ اللَّامُ، وَالْأَلِفُ مُعَاقِبَةٌ لَهُ. وَانْظُرْ: الْفَتْحُ الْوَدُودِيُّ ٥٢٦/٢ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٨/٢.

٦٠٢ - كَبِيرٌ: كَذَا فِي (ظ) ١٠١/ب، وَ(ج) ٤٣/٢ - وَشَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٣٧٧/٥ - وَالْمَكُونِ ٦١٧/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٢٣، وَهُوَ فِي (ب) ٣٧/ب، وَ(د) ٢٦/ب: (كَبِيرٌ). وَانْظُرْ: الْفَتْحُ الْوَدُودِيُّ ٥٢٩/٢.

٦٠٦ وَوَاقِفَارِذَ هَاءَ سَكَبَتْ إِنْ تُرِذَ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَآلَهَا لَا تُرِذَ
٦٠٧ وَقَابِلٌ (وَاعْبِدِيَا، وَاعْبِدَا) مَنْ فِي النَّدَا آيَا ذَا سَكُونٍ أَبْدَى

الترخيم

٦٠٨ تَرْخِيمًا أَحَذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَ (يَاسَعَا) فِيمَنْ دَعَا سَعَا دَا
٦٠٩ وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِآلَهَا، وَالَّذِي قَدَرُخِمَا -
٦١٠ بِحَذْفِهَا وَفَرْزُهُ بَعْدُ، وَأَحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ آلَهَا قَدْ خَلَا -
٦١١ إِلَّا الرِّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٌ
٦١٢ وَمَعَ الْآخِرِ أَحَذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لِيُنَاسِكَ كِنَا مُكَمَّلَا -

٦٠٦ - فالمدُّ: كذا بالرفع والنصب في (ب) ٣٧، وهو بالنصب في (أ) ٢٦ ب،
و(د) ٢٦ ب، و(ظ) ١٠٢ أ، و(ظ) ١٤٤ ب، وشرح عليه: الهواري ٤١/٤ -
والسيوطي ص ٢٨٦، وقدمه المكودي ٢/٦٢٠، وهو بالرفع في (ج) ٤٤/٢ ب،
وشرح عليه: ابن الناظم ٢٣٠ - والمرادي ٣/١١٢٥، وقدمه خالد ١٢٤.

٦١١ - العلم: بدل أو عطف بيان من (الرباعي)، ومعنى الشطر الأول: إلا العلم الرباعي
فما فوقه. انظر: شرح الهواري ٤/٤٥ - والمكودي ٢/٦٢٦ - وإعراب الألفية
ص ١٢٥.

- مُتَمِّمٌ: اسم مفعول، وهو نعت لـ (إسناد)، وقال الشاطبي ٥/٤٢٨: «و(مُتَمِّمًا) حال
من الرباعي العلم؛ أي: حالة كونه مُتَمِّمًا بلا إضافة ولا إسناد»، وقال في إعراب
الألفية ١٢٥: «والأول أولى»، يعني كونه نعتًا.

٦١٢ - لينًا: هو بكسر اللام في (ب) ٣٨ - و(ج) ٤٧/٢ - و(د) ٢٧ أ، وهو في إعراب
الألفية ص ١٢٥ - ١٢٦: (لَيْنًا) بفتح اللام، وقال: «هو مُخَفَّفٌ (لَيْنٌ)»، وفي إتحاف
ذوي الاستحقاق ٢/٢٣١: «ويجوز فتح لاه؛ مخفَّفًا من (لَيْنٌ)، وكسرهما؛ أي: ذا
لَيْنٍ»، ونحوه في: حاشية الخضري ٢/٨٤، وقدره الشاطبي ٥/٤٢٩ بـ (ذا لَيْنٍ)،
إلا أنه صرح في ٥/٥٥٤ في شرح البيت (٦٣٩) أنه (لَيْنٌ) مخفَّفٌ (لَيْنٌ)، وكذلك =

- ٦١٣ أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي
وَأَوْ رِيَاءٍ بِهِمَا فَتُحْقَفِي
٦١٤ وَالْعَجْرُ لَحْدَفٍ مِنْ مَرْكَبٍ، وَقُلْ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَاعَمْرُو نَقْلٍ
٦١٥ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حَذَفَ
فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ
٦١٦ وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنَوِّحْ حَذُوفَ كَمَا
لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تُمَمًا
٦١٧ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (تَشْمُودَ): (يَا
تَشْمُودَ): (يَا شَيْ) عَلَى الثَّانِي بَيَا
٦١٨ وَالتَّزِيمُ الْأَوَّلُ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
٦١٩ وَلَا اضْطَرِّ رِخْمًا وَادُونْ بِنَا
مَالِ النَّدَا يَصْلُحُ، نَحْوُ (أَحْمَدًا)

الْإِخْتِصَاصُ

- ٦٢٠ الْإِخْتِصَاصُ كِنْدَاءِ دُونَ (يَا) كَ (أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (أَرْجُونِيَا)

= المكودي ٦٢٧/٢ قَدَّرَهُ بِ(ذَا لَيْنَ)، ثُمَّ صَرَّحَ ٦٢٩/٢ بِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ (لَيْنَ).
٦١٤ - عَمْرُو: هُوَ سَبِيوِيَّةٌ، وَهُوَ أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَتَبَرٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. انْظُرْ:
شرح الهواري ٤٧/٤ - والشاطبي ٤٤٣/٥، وَقَالَ: «كَانَ ثَقَّةً ثَبَّتًا فِيمَا يَنْقُلُ، مُحَقِّقًا
فِي عِلْمِهِ، لَمْ يُرَ فِي زَمَانِهِ مِثْلُهُ فَهَمَّا لِكَلَامِ الْعَرَبِ، وَشَرْحًا لِمَقَاصِدِهِ... وَكَانَ
سُنِّيًّا فِي مَذْهَبِهِ... تَوَفَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً» - وَالْمَكُودِي ٦٣٠/٢، وَفِيهِ:
«لَمْ يَذْكُرِ النَّازِمُ سَبِيوِيَّةً فِي هَذَا الرَّجَزِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ» - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ
ص ١٢٦ - وَإِتْحَافُ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ ٢٣١/٢.
٦١٥ - حَذَفٌ: كَذَا بِالتَّنْوِينِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٢٦ -
وشرح السيوطي ص ٢٨٧ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ١٣٦/٣.
- أَلْفٌ: فِي (ب) ١٣٨: (أَلْفٌ)، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ.
٦١٦ - يُنَوِّحُ مَحْذُوفٌ: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَكَذَا فِي (ب) ٣٨، ثُمَّ غُيِّرَ فِيهَا بِخَطِّ آخِرٍ
إِلَى: (تَنَوِّحٌ مَحْذُوفًا)، وَفِي حَاشِيَتِهَا: «(يُنَوِّحُ مَحْذُوفٌ)، نَسْخَةٌ»، وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ
مِنْ شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٤٤٣/٥: (تَنَوِّحٌ مَحْذُوفًا) وَلَمْ يَنْصُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى إِعْرَابِهَا أَوْ
ضَبْطِهَا، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٢٦ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ١٣٦/٣.

٦٢١ وَقَدِيرِي دَاوُونَ (أَيُّ) تَلَوُ (أَل) كَمِثْلِ (نَحْنُ الْعَرَبِ أَسْخَى مِنْ بَذَلِ)

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّاءِ) وَنَحْوُهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِنَارُهُ وَجَبَ

٦٢٣ وَدُونَ عَطْفٍ ذَالِ (إِيَّا) أَنْسَبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَرُفِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْنَعِ الضَّيْنَعِ يَا ذَا السَّارِي

٦٢٥ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ (إِيَّاهُ) أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضِيهِ قَاسَ أَنْتَبَذَ

٦٢٦ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) أَجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ^(١)

٦٢٧ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ (شَتَّانَ، وَصَه) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْهَ، وَمَه)

٦٢٨ وَمَا بِمَعْنَى (أَفْعَلْ) كَ (أَمِينٍ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ (وَيَ وَهْنَهَاتَ) نَزُرُ

٦٢٩ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَ) وَهَكَذَا (دُونُكَ) مَعَ (إِلَيْكَ)

٦٣٠ كَذَا (رَوَيْدَ، بَلَه) نَاصِبِينَ وَفِي مَلَانِ الْخَفَضِ مَصْدَرِينَ

٦٢١ - يُرَى ذَا: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، ثُمَّ غُيِّرَ فِي (ب) ٣٨ بِخَطِ آخِرِ إِلَى: (بَجِيءُ)، وَفِي حَاشِيَتِهَا: «يُرَى ذَا»، نُسْخَةٌ، وَفِي (أ) ٢٧: «(وَدُونَ) مَكَانَ (وَقَدِيرِي)، وَهُوَ وَهْمٌ».

٦٢٢ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ: ضَبَطَهَا الْهُوَارِيُّ ٥٦/٤: (نُصِبَ مُحَذَّرًا)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٢٧، قُلْتُ: وَقِيَاسُهُ أَنَّ (نَحْوَهُ) بِالرَّفْعِ لَا بِالنَّصَبِ، وَيَكُونُ فِي الْبَيْتِ عَيْبٌ سَنَادِ التَّوْجِيهِ، انْظُرْ مَعْنَاهُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْبَيْتِ (٤٢٥).

٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ: فِي (أ) ٢٧: (إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ)، وَهُوَ وَهْمٌ بِسَبَبِ انْتِقَالِ النَّظَرِ إِلَى الْبَيْتِ التَّالِي. (١) وَالْأَصْوَاتُ: لَيْسَ فِي (أ) ٢٧ ب.

٦٢٨ - وَغَيْرُهُ: فِي (أ) ٢٧ ب: (وَنَحْوُهُ).

- ٦٣١ وَمَا لِمَا تَوْبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْرَمَ الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ
٦٣٢ وَأَحْكَمَ تَبْكَيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفِ سَوَاهِ بَيْنَ
٦٣٣ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَفْعَلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبِ وَالزَّمْنَ النَّوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

نُونُ التَّوَكِيدِ

- ٦٣٥ لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كُونِي (أَذْهَبَنَّ، وَأَقْصِدَنْهُمَا)
٦٣٦ يُؤَكِّدَانِ (أَفْعَلْ، وَيَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا -
٦٣٧ أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا) -
٦٣٨ وَغَيْرِ (أَمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرِ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحَ كَ (أَبْرَزَا)
٦٣٩ وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَافَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا

٦٣١ - ما لِيْذِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأكثر شروح الألفية، وهو في شرح المكودي ٦٤٦/٢: (ما لِيْذِي)، وشرح وأغرب عليه، وفي شرح الشاطبي ٥١٤/٥: «وفي بعض النسخ: (وَأَخْرَمَ مَا لِيْذَا)»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص ١٢٨ - ١٢٩ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٤٤/٢.

٦٣٤ - أُجْدَى: بمعنى أعطى وأفاد. انظر (جدا) في: المصباح المنير ٣٦ - وتاج العروس ٦٨/١٠. وانظر: شرح الهواري ٦٧/٤ - والمكودي ٦٤٨/٢.

٦٣٦ - وَيَفْعَلْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وهو في (ب) ٣٩: (وَأَفْعَلْ)، وفي الحاشية بخط آخر كتب: «وَيَفْعَلْ». وفيها جميعًا بتسكين الآخر؛ لضرورة الشعر. انظر: شرح الهواري ٦٨/٤ - وشرح الشاطبي ١/٢٢٧.

٦٣٩ - لَيْنٍ: هو بكسر اللام في (ب) ٤٠أ، وشرح عليه: السيوطي ٢٩٥ - وابن طولون =

- ٦٤٠ وَالْمُضَرَّ أَخَذَفَهُ إِلَّا الْأَلِفَ
 ٦٤١ فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا
 ٦٤٢ وَأَخَذَفَهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي
 ٦٤٣ نَحْوِ (أَخْشَيْنِ يَاهْنَدُ) بِالْكَسْرِ (وَايَا
 ٦٤٤ وَلَمْ تَفْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ
 ٦٤٥ وَالْفَارِزُ دَقَبَلَهَا مُوَكَّدًا
 ٦٤٦ وَأَخَذَفَ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفِ
 ٦٤٧ وَارْدُ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ -
 وَالْوَاوِيَاءُ، كَ (أَسْعَيْنَ سَعِيًا)
 وَوَاوِيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي -
 قَوْمٌ أَخْشَوْنَ) وَأَضْمُ، وَقِسْ مُسَوِيَا
 لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكُنْ رَهَا أَلِفٌ
 فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاتِ أَسْنِدًا
 وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ
 مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

= ١٧٠ / ٢، وهو في (ج) ١٥٩ / ٢، و(د) ٢٢٨: (لَيْنِ) بفتح اللام، وقال الشاطبي ٥ / ٥٥٤ - والمكودي ٢ / ٦٥٥: إنه (لَيْنِ) بفتح اللام، وأصله (لَيْنِ)، وقال المكودي: «ولا يصح ضبطه بكسر اللام؛ لأن اللَّيْنَ مصدر وليس صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر». وانظر: إعراب الألفية ص ١٣٠ - وحاشية الخصري ٢ / ٩٤، قلت: أكثر النسخ في نظائر هذا اللفظ جاءت بالكسر، كما في البيتين ٦١٢، ٨٢٨. وانظر: جواز الوجهين في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢ / ٢٣١.

٦٤٣ - ويا قوم: كذا بالكسر في (ب) ٤٠، أ (ظ) ١٠٧، ب (ج) ٢ / ٦٠ - وإعراب الألفية ص ١٣٠، وهو في (د) ٢٢٨: (ويا قوم) بالضم.

٦٤٤ - خَفِيفَةٌ: هو بتنوين النصب فقط في (ظ) ١٠٨، أ (ج) ٢ / ٦١، و(د) ٢٢٨، وكذا في (ب) ٤٠، ثم زيدَ فيها بخط آخر ضمتان، وهو بتنوين الرفع فقط في: شرح المكودي ٢ / ٦٥٨.

- شَدِيدَةٌ: هو بتنوين النصب في (ظ) ١٠٨، أ (ج) ٢ / ٦١، و(د) ٢٢٨، وكذا في (ب) ٤٠، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى ضمتين، وهو بتنوين الرفع في: شرح المكودي ٢ / ٦٥٨.

وذكرَ الروايتين في (خفيفة) وأنَّ (شديدة) معطوفٌ عليه: إعراب الألفية ص ١٣١ - واللوامع الشمسية ٢ / ٦١ - والفتح الودودي ٢ / ٥٦٩.

٦٤٨ وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَا وَقَفًا، كَمَا تَقُولُ فِي (قَفَنَ): (قَفَا)

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَوْ مُبَيِّنٌ كَمَا مَعْنَى بِهِ، يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكًا

٦٥٠ قَالِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ.

٦٥١ وَزَائِدًا (فَعْلَانِ) فِي وَصْفِ سَلَمٍ مِنْ أَنْ يَرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٌ حَتَّى

٦٥٢ وَوَصْفِ أَضْلَى وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاءٍ، كَمَا (أَشْهَلَا)

٦٥٣ وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ كَمَا (أَرْبَعٌ) - وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

٦٥٤ وَ (الْأَذْهَمُ) الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَضِعٌ فِي الْأَضْلِ وَضَفًا أَنْصَرَفَهُ مُنَعٌ

٦٥٥ وَ (أَجْدَلٌ، وَأَخِيلٌ، وَأَفْعَى) مَضْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلِزُ الْمَنَعَا

٦٥٦ وَمَنَعٌ عَدَلٍ مَعَ وَضْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ (مَشْنَى، وَثَلَاثٌ، وَأُخْرَى)

٦٥٧ وَوَزْنُ (مَشْنَى، وَثَلَاثٌ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ وَكَانَ لِحْجَمِ مُشَبِّهِ (مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلِ) بِمَنَعٍ كَافِلَا

٦٥٩ وَذَا اعْتِدَالٍ مِنْهُ - كَمَا (الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَزًّا أُخْرِيَةً - كَمَا (سَارِي)

٦٥٣ - كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يُمَثَّلَ النَّاطِمُ بِ (أَرْنَبَ) - بِمَعْنَى (ذَلِيلٍ) فِي نَحْوِ: جَاءَ رَجُلٌ أَرْنَبٌ -

بَدَلُ (أَرْبَعٌ)؛ لِأَنَّ (أَرْبَعًا) مَضْرُوفٌ لِقَبُولِهِ تَاءِ التَّائِيثِ، أَمَا (أَرْنَبٌ) فَمَضْرُوفٌ لِلْعَلَّةِ

الْمَذْكُورَةِ هُنَا، وَهِيَ غُرُوضٌ وَصَفِيَّةٌ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمُرَادِيِّ ١١٩٤/٣ - وَابْنُ ابْنِ

الْقَيْمِ ٧٣٩/٢ - وَاتِّحَافُ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ ٢٥٧/٢ - وَابْنُ طُولُونَ ١٧٨/٢ - وَحَاشِيَةُ

الْخَضْرِيِّ ٩٩/٢ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِيُّ ٥٧٦/٢.

- ٦٦٠ وَلِ (سَرَايِلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَقْضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
٦٦١ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا أَنْصِرَافَ مَنَعُهُ، يَحِقُّ
٦٦٢ وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نَحْوُ (مَعْدِيكَرِبَا)
٦٦٣ كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعْلَانَا) كَذَلِكَ (عُظْفَانُ)، وَكَذَا (أَضْبَهَانَا)
٦٦٤ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى.
٦٦٥ فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَذَلِكَ (جُورٌ، أَوْ سَقَرٌ) أَوْ (زَيْدٌ) أَسْمَ امْرَأَةٍ لَا أَسْمَ ذَكَرٍ
٦٦٦ وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرٌ أَسْبَقُ وَعُجْمَةٌ، كَذَلِكَ (هِنْدٌ)، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
٦٦٧ وَالْعَجَبِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أَمْتَنُ
٦٦٨ كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفَعْلَا أَوْ غَالِبٌ، كَذَلِكَ (أَحْمَدُ، وَبَعْلَى)
٦٦٩ وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زَيْدٌ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرَفُ

٦٦٦ - وَعُجْمَةٌ: كَذَا فِي (أ) ٢٩ - وَ(ظ) ١٦٠ ب - وَ(ج) ٦٩/٢ ب، وَكَذَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَيْمِ ٧٥٠/٢ - وَالشَّاطِبِيُّ ٦٢٣/٥ - وَالْمَكُودِيُّ ٦٧٥/٢ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٢٩٨، وَهُوَ فِي (د) ٢٩، وَ(ظ) ١١٣ ب - وَحَاشِيَةُ (ب) ٤١ ب بِغَيْرِ خَطِّ النَّاسِخِ: (أَوْ عُجْمَةٌ)، وَكَذَا فِي: شَرْحِ ابْنِ طُولُونَ ١٩٠/٢، وَهُوَ فِي (ب) ٤١ ب: (وَعُجْمَةٌ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

- وَالْمَنْعُ: فِي (أ) ٢٩: (وَالْجَمْعُ)، وَهُوَ وَهْمٌ.

٦٦٧ - وَالتَّعْرِيفُ: فِي (ب) ٤١ ب: (وَالْتَعْرِيفُ) بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ.

٦٦٩ - يَجِبُ تَقْيِيدُ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ بِالْمَقْصُورَةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، نَحْوُ (عَلَقَى) عِلْمًا، بِخِلَافِ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ الْمَمْدُودَةِ، نَحْوُ (عِلْبَاءٍ)، فَلَا تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَاسْتَدْرَكَ بَعْضُهُمْ أَلْفَ التَّكْثِيرِ، فَهِيَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ كَذَلِكَ (قَبْعَثَرَى) عِلْمًا، انْظُرْ: شَرْحُ الْهُوَارِيِّ ١٠٤/٤؛ وَلِذَا أَصْلَحَ بَعْضُهُمُ الْبَيْتَ إِلَى:

- ٦٧٠ وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدَّ لَا كَذَ (فَعَلٍ) التَّوَكُّيدِ، أَوْ كَذَ (تَعْلَادِ)
 ٦٧١ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا (سَحَرَ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينَ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
 ٦٧٢ وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا).
 ٦٧٣ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَصْرَفَنَ مَا نَكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَشْرًا
 ٦٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
 ٦٧٥ وَلَا ضَطْرَارًا وَتَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَصْرِفُ

إِعْرَابُ الْفَعْلِ

- ٦٧٦ اِرْزُقْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ، كَذَ (تُسَعَّدُ)
 ٦٧٧ وَدِ (لَنْ) أَنْصِبُهُ، وَ(كُنِ)، كَذَابِ (أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ -
 ٦٧٨ فَانْصِبْ بِهَا، وَالزَّفْعَ صَحَّحَ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنْ) فَهُوَ مُطَرَّدُ

= وَمَا بَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ مَقْصُورَةً لِنَحْوِ الْحَاقِ عُرِفَ

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٦٤ - والفتح الودودي ٢/ ٥٨٨.

٦٧٦ - جَازِمٍ وَنَاصِبٍ: كَذَا فِي (أ) ٢٩ب، وَ(د) ٢٩ب، وَ(ظ) ١٦٥أ، وَ(ب) ٤٢أ، وَكَذَا فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣/ ١٥١٣ - وَشَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ١/ ٦، وَعَلَيْهِمَا فِي (ب) بَغِيرُ خَطِّ النَّاسِخِ عِلَامَةُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ (م-م)، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (نَاصِبٍ وَجَازِمٍ) فِي (ظ) ١١٦ب، وَ(ج) ٧٤/٢ب، وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَكُونِ ٢/ ٦٨٦.

- كَتُسَعَّدُ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (تُسَعَّدُ) فِي: شَرْحِ الْهُوَارِيِّ ٤/ ١١٣، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٣٥ - وَفِي شَرْحِ الْمَكُونِ ٢/ ٦٨٧: (يُسَعَّدُ) بِالْيَاءِ مَضمُومَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ. وَانْظُرْ: حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢/ ١٠٩.

٦٧٨ - تَخْفِيفُهَا: كَذَا فِي (أ) ٢٩ب، وَ(ب) ٤٢أ، وَ(ج) ٧٥/٢أ، وَكَذَا فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٦/ ٤ - وَالْمَكُونِ ٢/ ٦٨٨ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٣٠٣ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٣٦ - وَالسِّيُوطِيُّ =

- ٦٧٩ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى
 ٦٨٠ وَنَصْبُودِ (إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلَا
 ٦٨١ أَوْقَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَأَنْصِبْ وَأَرْفَعَا
 ٦٨٢ وَبَيْنَ (لَا) وَلَا مَجَرَّةُ التَّزْمِ
 ٦٨٣ (لَا) فَ (أَنْ) أَعْمَلِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا
 ٦٨٤ كَذَلِكَ - بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي
 ٦٨٥ وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)
 ٦٨٦ وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا
 ٦٨٧ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ
- (مَا) أُخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
 إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا
 إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُذِرَ -
 وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَشْمًا أَضْمِرًا
 مَوْضِعُهَا (حَتَّى أَوْ لَا) - (أَنْ) خَفِيَ
 حَتْمٌ، كَ (جُدَحَتِي تَسْرَدَ احْزَنَ)
 بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
 مَحْضَيْنِ (أَنْ) - وَسْتَرْهُ حَتْمٌ نَصَبِ

= ص ٣٠٥، وهو بلفظ: (تَخْفِيفُ أَنْ) في (د) ٢٩ب، و(ظ) ١١٧أ، وفي حاشيتها
 «نسخة: (وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا)»، وكان كذلك في (ظ) ١٦٥ب ثم غُيِّرَ إِلَى: (تَخْفِيفُهَا)،
 وهو بلفظ: (تَخْفِيفُ أَنْ) في: شرح ابن ابن القيم ٧٦٣/٢ - وابن طولون ٢٠٣/٢.
 - فَهُوَ: في (أ) ٢٩ب، و(ب) ٤٢أ: (وهو)، ثم غُيِّرَ فِي (ب) بِخَطِ غَيْرِ النَّاسِخِ إِلَى:
 (فهو).

٦٨٣ - مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا: في (أ) ٢٩أ - وحاشية (ب) ٤٢ب بخط آخر: (مضمراً أو
 مظهرًا).

- مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا: كذا بفتح الهاء والميم الأخيرة وكسرهما في (ب) ٤٢ب، وكذا
 في إعراب الألفية ص ١٣٦، وجَوَزَهما: الأشموني ٢١٩/٣، وهما بالفتح فقط في
 (د) ٣٠أ، و(ج) ٧٧/٢، وهما بالكسر فقط في (أ) ٢٩ب، وكذا في شرح الهواري
 ١٢٢/٤ - والمكودي ٦٩٣/٢.

- أَضْمِرًا: في شرح الهواري ١٢٣/٤: (أَضْمِرًا) على أنه فعل أمر.

٦٨٧ - وَسْتَرْهُ: في شرح ابن الجزري ص ٣٠٨ - وإعراب الألفية ص ١٣٧ - وشرح السيوطي
 ص ٣٠٧: (وَسْتَرْهَا)، وهو لفظ الكافية الشافية ١٥١٧/٣، وكان في (ب) ٤٢ب: =

- ٦٨٨ وَالْوَاوُكَالْفَاءُ إِن تَقْدَمَ فَهُوَ (مَع)
 ٦٨٩ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ
 ٦٩٠ وَشَرَطَ جَزْمَ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 ٦٩١ وَالْأَمْرُ إِن كَانَ بِغَيْرِ (أَفْعَلٍ) فَلَا
 ٦٩٢ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ
 ٦٩٣ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ
 ٦٩٤ وَشُدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى
- ك (لَا تَكُنْ جَدًّا وَتُظْهِرِ الْجَزْعَ)
 إِنْ تَسْقُطِ الْفَاوُ الْجَزَاءُ قَدْ قَصِدَ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا
 كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ
 نَصْبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٍ
 مَامَرٌ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

- ٦٩٥ بِ (لَا، وَلَا، وَلَمْ) طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا
 ٦٩٦ وَلَجَزْمَ بِ (إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا،
 فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِ (لَمْ، وَلَمَّْا)
 أَيَّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذَا مَا.

= (وَسْتَرُّهُ)، فغَيْرُ بَخْطٍ آخِرٍ إِلَى: (سَتَرُهَا).

- ٦٨٨ - وَتُظْهِرُ: فِي حَاشِيَةِ (ب) ٤٢ب: «(وَتُضْمِرُ)، خ»، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٣٨، وَقَالَ: «وَالأَوَّلُ أَنْسَبُ» - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِي ٦٠٧/٢.
 ٦٨٩ - تَسْقُطُ: فِي شَرْحِ الْهُوَارِيِّ ١٣١/٤ - وَالْمَكُودِي ٧٠٠/٢: (تَسْقُطُ)، وَذَكَرَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١٣٨ الرَّوَايَتَيْنِ، وَنَسَبَ رَوَايَةَ: (تَسْقُطُ) إِلَى الشَّاطِبِيِّ، وَلَمْ أَجِدْ لِلشَّاطِبِيِّ نَصًّا عَلَى ضَبْطِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَلَكِنَّهُ شَرَحَ ٦٦/٦ عَلَى رَوَايَةِ: (تَسْقُطُ).

- ٦٩٢ - هَذَا الْبَيْتُ تَأَخَّرَ فِي (د) ٣٠أ بَعْدَ الْبَيْتِ الْآتِي.
 ٦٩٣ - نَصْبُهُ: كَذَا فِي (أ) ٣٠أ، وَ(د) ٣٠أ، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (يَنْصِبُهُ) فِي (ط) ١٢١أ، وَ(ظ) ١٧٠أ، وَكَذَا فِي شَرْحِ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٧٨٦/٢، وَبِلَفْظٍ: (تَنْصِبُهُ) فِي (ب) ٤٣أ، وَ(ج) ٨١/٢، وَكَذَا فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٨٧/٦ - وَالْمَكُودِي ٧٠٢/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٣٩ - وَابْنُ طُولُونَ ٢٢٤/٢.

- ٦٩٧ وَحَيْثُمَا، أُنْزِلَ، وَحَرْفُ (إِذَا مَا)
 ٦٩٨ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ شَرْطَ قَدَمَا
 ٦٩٩ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَكَّارَيْنِ
 ٧٠٠ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجَزَاءَ حَسَنَ
 ٧٠١ وَاقْرَأْ بِ (فَا) حَتَّى جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
 ٧٠٢ وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ (إِذَا) الْمَفَاجَاةَ
 ٧٠٣ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ أَنْ يَقْتَرِنَ
 ٧٠٤ وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِشْرَافًا
 ٧٠٥ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ
 ٧٠٦ وَاحْذَرْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَمِ
 ٧٠٧ وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ
- كَ (إِنْ)، وَبِاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
 يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسِمَا
 تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالَفَيْنِ
 وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
 شَرْطًا لـ (إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَجْعَلْ
 كـ (إِنْ) تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَاةً
 بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ يَتَثَلَّثُ قَمِنْ
 أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفَا
 وَالْعَكْسُ قَدِيأَتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُم
 جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ
 فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِإِلْحَازِ

٧٠٢ - الْمَفَاجَاةُ: يجوز في هذه الكلمة أن تُجَرَّ مضافًا إليه، وأن تُرْفَعَ نعتًا لـ (إِذَا). انظر:

إعراب الألفية ص ١٤٠.

٧٠٣ - يَتَثَلَّثُ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في شرح المكوذي ٧١٧/٢: «وفي بعض النسخ: (فتثليث) بالفاء»، ونقله: إعراب الألفية ص ١٤٠.

٧٠٤ - اكْتِنَفَا: كذا بالبناء للمفعول في (ب) ٤٣ب، و(ظ) ١٧٤ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٨٠٧/٢ - والمكوذي ٧١٨/٢، وهو في (د) ٣٠ب، و(ظ) ١٢٣ب، و(ج) ٨٥/٢ب: (اكْتِنَفَا) بالبناء للفاعل، وهي كذلك في: شرح الشاطبي ١٦١/٦ [ونقله عنه في إعراب الألفية] - والسيوطي ص ٣١٦ - وابن طولون ٢/٢٤٠، وذكر الروائتين: إعراب الألفية ص ١٤١ - وحاشية الصبان ١٧/٤.

٧٠٥ - يُغْنِي: في (أ) ٣٠ب: (يُغْنِي)، وفوقه «صح».

٧٠٨ وَرُبَّمَا رَجَحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ

فَصْلُ لَوَ

٧٠٩ (لَوَ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ، وَيَقِيلُ إِيْلَاوُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنَّ قَبْلَ

٧١٠ وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) لَكِنَّ (لَوَ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ.

٧١١ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا

٧١٢ أَمَّا كَ (مَنْهَايْكَ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا) لِنَلَوْتَلُوها وَجُوبًا أَلِفَا

٧١٣ وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِئَا

٧١٤ (لَوْلَا، وَلَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا أَمْتِنَا عَابُوجُودٍ عَقَدَا

٧١٥ وَبِهِمَا التَّخْصِيصُ مِزْوُ (هَلَا)، أَلَا، أَلَا، وَأُولَئِنَّهَا فِعْلًا

٧١٦ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ عُلِقَ، أَوْ بَطَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

الْإِخْبَارُ بِ(الَّذِي) وَالْأَلِفِ (١) وَاللَّامِ

٧١٧ مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِ(الَّذِي): خَبِرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ

٧٠٩ - إِيْلَاوُهَا: فِي شَرْحِ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٨١٢/٢ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٣٢٥: (إِيْلَاوُهَا)، وَكَانَ فِي (ب) ٤٤٤ أ: (إِيْلَاوُهَا)، فَغَيَّرَ بِخَطِّ آخِرٍ إِلَى: (إِيْلَاوُهَا).

٧١٠ - وَهِيَ: فِي (ب) ٤٤٤ أ: (وَهُوَ)، وَفِي الْحَاشِيَةِ بِخَطِّ آخِرٍ «(هِيَ)، نَسْخَةٌ».

٧١٣ - بُدِئَا: فِي (أ) ٣١ أ: (قُصِدَا)، وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِمُخَالَفَةِ الرَّوِيِّ.

٧١٥ - فِعْلًا: وَرَدَ بِلَفْظِ: (الْفِعْلَا) فِي: (ظ) ١٧٨ أ، وَحَاشِيَةِ (ب) ٤٤٤ أ، وَكَذَا فِي: شَرْحِ

ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٨١٩/٢ - وَالْمَكُودِي ٧٢٩/٢ - وَابْنُ الْجَزَرِيِّ ص ٣٢٩ - وَالسِّيُوطِيُّ

ص ٣٢٠، وَهُوَ لَفْظُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٦٤٩/٣.

(١) وَالْأَلِفِ: فِي (أ) ٣١ أ: (وَبِالْأَلِفِ).

- ٧١٨ وَمَاسِيَا هُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
 ٧١٩ نَحْوُ (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) فَذَا
 ٧٢٠ وَبِ (الَّذِينَ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي)
 ٧٢١ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
 ٧٢٢ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ
 ٧٢٣ وَأَخْبِرُوا هُنَادٍ (أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا
 ٧٢٤ إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صَلَهِ مِنْهُ (أَلْ)
 ٧٢٥ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهِ (أَلْ)
 عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
 (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَأَذِرَ الْمَأْخَذَا
 أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ.
 أَخْبِرْ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
 بِمُضْمَرٍ شَرْطٍ، فَرَاعَ مَا رَعَا
 يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ.
 كَصَوَّغٍ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ)
 ضَمِيرُ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ

الْعَدَدُ

- ٧٢٦ (ثَلَاثَةٌ) بِالتَّاءِ قُلْ (الْعَشْرَةُ)
 فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ، مُذَكَّرَةٌ

- ٧١٩ - هذا البيت ساقط من (أ) ٣١١.
 ٧٢٠ - وبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ: في (ب) ٤٤٤: (وبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ)، وفوقهما بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير.
 ٧٢١ - قَدْ حُتِمَا: في (أ) ٣١١: (فَلْيُعْلَمَا).
 ٧٢٦ - ثَلَاثَةٌ: بالنصب في (أ) ٣١١، و(ظ) ١٢٨، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٨٢٩/٢ - والمكودي ٧٣٩/٢ - وابن طولون ٢٦٤/٢، وكذا في (ب) ٤٤٥، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى الرفع، وهو بالرفع في (د) ٣١١، و(ظ) ١٨١، و(ج) ٢/٢٠. **قُلْتُ**: (ثلاثة) بالنصب مفعولٌ به مقدَّم لـ (قُلْ)، وبِالرفع مبتدأٌ خبرُهُ جملةُ (قُلْ)، فتكون نحو: (رجلٌ فاضلٌ أكرمْتُ). انظر: إعراب الألفية ص ١٤٤ - وحاشية الصبان ٤٣/٤ - والفتح الودودي ٦٤٤/٢ - وحاشية الخضري ٢/١٣٥.

- ٧٢٧ فِي الضَّدِّ جَرْدٌ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
 ٧٢٨ وَ(مِنَّةٌ، وَالْأَلْفُ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِنَّةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
 ٧٢٩ وَ(أَحَدٌ) أَذْكَرُ وَصِلْنَاهُ بِ(عَشْرٍ) مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ
 ٧٣٠ وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ (إِخْدَى عَشْرَةٌ) وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً
 ٧٣١ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِخْدَى) مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
 ٧٣٢ وَلِ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدَّمَا
 ٧٣٣ وَأُولِ(عَشْرَةٍ): (أَشْنَى) وَ(عَشْرًا) (أَشْنَى) إِذَا أَشْنَى قَشًا أَوْ ذَكَرًا
 ٧٣٤ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْنِ سَوَاهُمَا أَلِفٌ
 ٧٣٥ وَمَيِّزِ(الْعَشْرِينَ) لِ(الْتَّسْعِينَ) بِوَاحِدِكَ (أَرْبَعِينَ حِينًا)
 ٧٣٦ وَمَيِّزْ وَامْرُكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ(عَشْرُونَ)، فَسَوَيْنَهُمَا

٧٢٧ - وَالْمُمَيِّزُ: فِي (د) ٣١ب، وَ(ج) ٩٥/٢ب: (الْمُمَيِّزُ) بفتح الياء المشددة، وهو تصحيف. انظر: شرح السيوطي ص ٣٢٣.

٧٢٩ - مُرَكَّبًا: هو بفتح الكاف المشددة، وجاء بكسرها في: شرح المكودي ٧٤١/٢ - وإعراب الألفية ص ١٤٥، وهو حَلٌّ: شرح الأشموني ٤٨/٤ - والسيوطي ص ٣٢٤. **قُلْتُ**: هو بفتح الكاف حال من (أَحَدٌ عَشْرٌ)، وبالكسر حال من فاعل (أَذْكَرُ). انظر: إعراب الألفية ص ١٤٥ - وحاشية الصبان ٤٨/٤ - وحاشية الخضري ١٣٦/٢.

٧٣٠ - عَنْ تَمِيمٍ: فِي (د) ٣٢أ: (لتميم).

٧٣١ - أَحَدٍ: فِي (أ) ٣١ب: (وَاحِدٍ). وهو وَهْمٌ؛ لَأَنَّ الْمُرَادَ مَذْكَرٌ (إِخْدَى).

٧٣٣ - إِشْنَى: هَمْزَتَهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ لَوْقُوعِهَا فِي أَوَّلِ عَجْزِ الْبَيْتِ.

٧٣٥ - وَمَيِّزِ: فِي (ج) ٩٧/٢ب (وَمَيِّزُوا).

٧٣٦ - عَشْرُونَ: فِي (ب) ٤٥ب: (عَشْرِينَ)، ثُمَّ غَيِّرَتْ بِخَطِّ آخِرِ إِلَى: (عَشْرُونَ)، وَفِي حَاشِيَةِ (أ) ٣٢أ: «يُوجَدُ فِي نَسْخٍ كَثِيرَةٍ (عَشْرِينَ) بِالْيَاءِ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَفِي نَسْخَةِ ابْنِ النَّحَّاسِ بِالْوَاوِ».

- ٧٣٧ وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ
 ٧٣٨ وَصُغَ مِنْ (أَتَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى
 ٧٣٩ وَاخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى
 ٧٤٠ وَإِنْ تُرِدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بَنِي
 ٧٤١ وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
 ٧٤٢ وَإِنْ أُرِدَتْ مِثْلَ (ثَانِي أَتَيْنِ)
 ٧٤٣ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفَ
 ٧٤٤ وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَاءُ (حَادِي عَشْرًا)
 ٧٤٥ وَبَابُهُ (الْفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
 يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجَزَ قَدْ يُعْرَبُ
 (عَشْرَةً) كَ (فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا
 ذَكَرْتَ فَأَذْكَرَ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)
 تُصِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنَ
 فَوْقَ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ لَحْكَمَا
 مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
 إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تُنَوِي يَفِي
 وَنَحْوَهُ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) أَذْكَرًا.
 بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוِ يُعْتَمَدُ

٧٣٧ - يَبْقَى: في (ب) ٤٥ب: (يَبْقَى)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص ٣٣٧ - والسيوطي ص ٣٢٥.

قُلْتُ: جزم الفعل هنا ورفع جازان؛ لأن فعل الشرط فعل ماضٍ، والجزم أحسن. وانظر: إعراب الألفية ص ١٤٦.

٧٤٣ - يَفِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذا في شرح المكودي ٧٥١/٢، فهو في موضع الصفة لـ (مرَكَّب)، أو مستأنف.

وقال الشاطبي ٢٨٩/٦ [ونقله عنه في: إعراب الألفية ص ١٤٦ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٩١]: هو (يَفِي) مجزوم؛ لأنه جواب (أَضِفَ)، ولم يُعَلَّلْ لبقاء الباء في (يَفِي).

قُلْتُ: ظاهر ذلك أنَّ الذي في نسخته (يَفِي) بلا ياء. انظر: شرح الهواري ٤/ ١٨٨ - وحاشية الخضري ١٣٩/٢.

كَمْ وَكَأَيِّنْ^(١) وَكَذَا

- ٧٤٦ مَيَّزِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ (عَشْرِينَ)، كَذَلِكَ (كَمْ) شَخْصًا؟
 ٧٤٧ وَأَجْزَأَنَ تَجَرُّهُ (مِنْ) مُضْمَرًا إِنْ وَلِيَ (كَمْ) حَرْفُ جَرِّ مُظْهَرًا
 ٧٤٨ وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَذَلِكَ (عَشْرَةً) أَوْ (مِئَةً)، كَذَلِكَ (كَمْ) رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً!
 ٧٤٩ كَذَلِكَ (كَمْ)، كَأَيِّنْ، وَكَذَا، وَيُنْتَصَبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ، صِلَ (مِنْ) تُصَبُّ

الْحِكَايَةُ

- ٧٥٠ اخْلُذْ (أَيُّ) مَا الْمَنْكُورِ سُلِّ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
 ٧٥١ وَوَقْفًا أَخْذَ مَا الْمَنْكُورِ (مِنْ) وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعَنَّ

(١) كَأَيِّنْ (هنا وفي بيت ٧٤٩): رُسمت في نسخ التحقيق (كَأَيُّ) بياء مشددة وتنوين، إلا في (ب) ٤٦أ (في العنوان)، و(ج) ١٠٣أ (في بيت ٧٤٩) فرسمت (كَأَيِّنْ)، ورُسمت كذا (كَأَيِّنْ) في: الكافية الشافية ١٧٠١/٤ - والتسهيل ١٢٤ - والمالكية في القراءات لابن مالك ٩أ (ولكلها نسخ أعلى من نسخ الألفية). **قلتُ**: ورسمتها بالنون لأنه نُقل اتفاق أهل الإملاء عليه، قال في الهمع ٣٠٧/٦: «وأما (كَأَيِّنْ) فكتبت بالنون قولاً واحداً»، حتى قيل: «ليس للكتاب تنوين يُكتب نوناً إلا تنوين (كَأَيِّنْ)» [كتاب الإملاء لحسين والي ٩٠]، وكذا اتفق كتبة المصاحف، وقد وَقَفَ القراء السبعة عليها بالنون، إلا أبا عمرو فبالياء. انظر: المقنع للداني ٤٤ - والمغني ٢٤٦.

٧٤٧ - مُضْمَرًا: في شرح الهواري ١٩٢/٤: (مُضْمَرًا) بكسر الميم.
 ٧٤٩ - أَوْ بِهِ: في (ج) ١٠٣/٢ بلا همزة (وبه)، وكذا في شرح الشاطبي ٣١٤/٦، وكان في (ب) ٤٦ب (أَوْ بِهِ)، ثم مُسِحَتِ الهمزة.

٧٥١ - وَأَشْبَعَنَّ: كذا بتشديد النون في (ب) ٤٦ب، وفي إعراب الألفية ص ١٤٨ أن الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة: (أَشْبَعَنَّ)، وما ذكره خالد غفلة عما قرَّره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة يجب قلبها عند الوقف بعد الفتح ألفاً، ومنهم ابن مالك تنظيراً في: البيت ٦٤٨ - وشرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، وتطبيقاً في ألفيته كثيراً كما في =

- ٧٥٢ وَقُلْ: (مَنَانٍ؟ وَمَنِينَ؟) بَعْدَ (لِي)
 ٧٥٣ وَقُلْ: لِمَنْ قَالَ: «أَتَتْ بِنْتُ» - (مَنْه؟)
 ٧٥٤ وَالْفَتْحُ نَزَرٌ، وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
 ٧٥٥ وَقُلْ: (مَنُون؟ وَمَنِينَ؟) مُسَكِّنَا
 ٧٥٦ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْلِفُ
 ٧٥٧ وَالْعَلَمُ أَخْكِيْنُهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)
 الْفَانِ بِأَيْنَيْنِ، وَسَكَنُ تَعْدِلِ
 وَالنُّونُ قَبْلَ (تَا) الْمَثْنَى مُسَكِّنُهُ
 بِ(مَنْ) بِإِشْرٍ (ذَابِنَسْوَةٍ كَلِفُ)
 إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)
 وَنَادِرٌ (مَنُون؟) فِي نَظْمٍ عُرِفَ
 إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

التَّائِيْتُ

- ٧٥٨ عَلامَةُ التَّائِيْتِ تَاءٌ أَوْ أَلِفُ
 ٧٥٩ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
 ٧٦٠ وَلَا تَلِي فَا رِقَّةً فَعُولًا
 وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ (الْكُفُ)
 وَخَوَّه، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ
 أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالُ وَالْمِفْعِيلُ

= التعليق على البيت ٨٤، وحكى السيوطي هذا الحكم عن النحويين إجماعاً في الهمع ٤٠٥/٤.

٧٥٢ - بانتهاء الشطر الأول من هذا البيت ينتهي ثلاثة أرباع الألفية؛ لأنها (١٠٠٢)، وثلاثة أرباعها (٧٥١،٥).

- بِأَيْنَيْنِ: في شرح الشاطبي ٣٢٥/٦: (كَأَيْنَيْنِ)، وكذا في إعراب الألفية ص ١٤٨، ثم قال: «وفي أكثر النسخ بالباء»، وذكر الروايتين: حاشية الصبان ٦٤/٤.

٧٥٤ - كَلِفُ: في (ب) ٤٦ب (كَلِفُ)، ويصح أن يكون فعلاً ماضياً (كَلِفُ). انظر: شرح المكودي ٧٦٠/٢ - وإعراب الألفية ص ١٤٨ - واللوامع الشمسية ١٠٥/٢ب.

٧٥٦ - نَظْمُ: في (أ) ٣٢ب، و(ب) ٤٦ب: (شِعْرُ)، وفي حاشية (أ): «خ: (نَظْمُ)»، وقد غَيَّرْتُ في (ب) بغير خط الناسخ إلى: (نَظْمُ).

٧٦٠ - الْمِفْعَالُ وَالْمِفْعِيلُ: في (ب) ٤٧أ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلًا)، وفي حاشيتها بخط آخر: =

- ٧٦١ كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيَهُ (تَا) الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ -
 ٧٦٢ وَمِنْ فَعِيلٍ كَ (قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا - اللَّاتَمْتَنِعَ
 ٧٦٣ وَالْفُ التَّائِيثُ: ذَاتُ قَضَرٍ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ: أَنْشَى الْغُرَّ
 ٧٦٤ وَالْإِسْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ: وَزْنُ (أَرْبَى) وَالطُّولَى -
 ٧٦٥ وَمَرَطَى، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعًا أَوْ مُضَدَّرًا أَوْ صِفَةً، كَ (شَبْعَى) -
 ٧٦٦ وَكَ (جُبَارَى، سَمَهَى، سِبْطَى، ذَكَرَى، وَحِثَّى)، مَعَ (الْكُفْرَى) -
 ٧٦٧ كَذَاكَ (خُلِيطَى)، مَعَ (الشُّقَارَى)، وَأَعْرُفُغَيْرُ هَذِهِ أَسْتِنْدَارًا
 ٧٦٨ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعَلَاءُ) مُثَلَّثَ الْعَيْنِ، وَ (فَعْلَاءُ) -
 ٧٦٩ ثُمَّ (فَعْلَاءُ، فُعْلَاءُ، فَاعُولًا، ثُمَّ (فَعْلَاءُ، فُعْلَاءُ، فَاعُولًا) -
 ٧٧٠ وَمُطْلَقُ الْعَيْنِ (فَعْلَاءُ)، وَكَذَا مُطْلَقُ فَاءٍ (فَعْلَاءُ) أَخْذًا

= «خ، صح: (المِفْعَالُ وَالْمِفْعِيلُ)»، وفي حاشية (أ) ٣٣: «خ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلًا)».
 ٧٦١ - مِنْ ذِي: غُيِّرَتْ فِي (ب) ٤٧ أ بِخَطِ آخِرِ إِلَى: (مِنْ ذَا)، وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ: «(مِنْ ذِي) نَسْخَةٌ».

٧٦٦ - الْكُفْرَى: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣٧٨/٦: «الْكُفْرَى»، وَنَصَّ عَلَى ضَبْطِهَا فِي ٣٨٧/٦، **قُلْتُ**: يَجُوزُ فِي الْكَلِمَةِ لُغَةً تَثْلِيثُ الْكَافِ وَالْفَاءِ مَعًا مَعَ تَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، فَيُحْدِثُ تَسْعَ لُغَاتٍ. انْظُرْ: الْقَامُوسُ: (كُفْر) ٦٠٦.

٧٦٩ - يَرِيدُ: ثُمَّ فَعْلَاءُ، فُعْلَاءُ، فَاعُولًا، وَفَاعِلَاءُ، فُعْلِيَاءُ، مَفْعُولًا.

- فَعْلَاءُ: فِي (أ) ٣٣: (فَعْلَاءُ). وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّ (فَعْلَاءَ) فِي الْبَيْتِ التَّالِي.

٧٧٠ - مُطْلَقٌ: كَذَا بِالرَّفْعِ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَجَاءَ فِي (ب) ٤٧ ب، وَ (ج) ١١٢/٢: بِالنَّصْبِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَكَذَا فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣٩٣/٦ - وَالْمَكُودِي ٧٧١/٢، وَقَدْ غَيَّرَ فِي (ب) بِخَطِ آخِرِ إِلَى الرَّفْعِ، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابَ الْأَلْفِيَةِ ص ١٥٠.

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

- ٧٧١ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَشَأْوَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ (الْأَسْفَ).
 ٧٧٢ فَلِظَيْرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسِ ظَاهِرِ
 ٧٧٣ كَفَعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كِفْعَلَةٌ وَفُعْلَةٌ، نَحْوُ (الذُّمَى)
 ٧٧٤ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ، حَتَّمَا عُرِفَ
 ٧٧٥ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٍ وَضَلَّ، كَ (الرَّعَوَى)، وَكَ (الزَّائِي)
 ٧٧٦ وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقُلُ، كَ (الْحَجَا)، وَكَ (الْجَذَا)
 ٧٧٧ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّ رَامُجْعَ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ يُخْلَفُ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَنْثِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا ^(١) تَصْحِيحًا

- ٧٧٨ آخِرُ مَقْصُورٍ ثَنِيٍّ أَجْعَلُهُ (يَا) إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبَعَاتٍ
 ٧٧٩ كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَضْلُهُ، نَحْوُ (الْفَتَى) وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَ (مَتَى)
 ٧٨٠ فِي غَيْرِ ذَاتِ ثَقَلٍ وَأَوَّاءٍ أَلِفٍ وَأَوَّلُهُمَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفٍ

= - فَعَالَا: فِي (أ) ٣٣ (أ) فَعَالَا بِثَلَاثَةِ الْفَاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ لَيْسَ فِي الْفَاءِ، بَلْ فِي الْعَيْنِ؛ أَيْ: فَعَالَاءَ، وَفَعِيلَاءَ، وَفَعُولَاءَ.

٧٧٣ - كَفَعَلٍ وَفُعَلٍ كِفْعَلَةٌ وَفُعْلَةٌ: فِي (أ) ٣٣ ب: (كَفَعَلٍ وَفُعَلٍ كِفْعَلَةٌ وَفُعْلَةٌ).

(١) وَجَمْعُهُمَا: فِي (ب) ٤٨ أ بِالرَّفْعِ.

- فِي إِتْحَافِ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ ٣٠٦/٢: «تَنَاوَلَتِ التَّرْجُمَةُ جَمْعَ الْمَمْدُودِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ»، وَنَحْوَهُ فِي: الْفَتْحِ الْوُدُودِيِّ ٦٧٥/٢.

٧٧٨ - ثُنَيْيٌّ: فِي (ظ) ١٩١ ب (مُثْنِيٌّ)، وَجَاءَ فِي (ج) ١١٥ أ: (ثُنَيْيٌّ)، قُلْتُ: هُوَ

تَحْرِيفٌ، يَكْسِرُ وَزْنَ الْبَيْتِ.

- ٧٨١ وَمَاكَ (صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثَنِيًّا. وَنَحْوُ (عِلْبَاءَ، كِسَاءَ، وَحِيَاءَ).
 ٧٨٢ بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ صَحَّحَ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ
 ٧٨٣ وَأَحْذِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكْمَلًا
 ٧٨٤ وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْفِ -
 ٧٨٥ فَالْأَلِفُ أَفْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّائِ الزَّمَنِّ تَحِيَّةُ
 ٧٨٦ وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَبْنِ إِتِّبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِعَاشِكٍ -
 ٧٨٧ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
 ٧٨٨ وَسَكَنَ التَّائِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ، فَكَلًّا قَدَرَوْا
 ٧٨٩ وَمَنَعُوا إِتِّبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةٍ) وَزُبَيْةٍ، وَشَدَّ كَسْرُ (جِرْوَةٍ)
 ٧٩٠ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو أَضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأَنَّا سِ انْتَحَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

- ٧٩١ (أَفْعَلَةٌ، أَفْعُلٌ)، ثُمَّ (فِعْلَةٌ)، ثُمَّ (أَفْعَالٌ)، جُمُوعُ قَلَّةٍ

٧٨١ - وَنَحْوُ عِلْبَاءَ: فِي (د) ٣٤٤، وَ(ظ) ١٣٥ ب: (وَنَحْوُ عِلْبَاءَ) بِالْجَرِّ، وَفِي (ب) ٤٨ أ: (وَنَحْوُ عِلْبَاءَ) بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَفِي حَاشِيَةِ (أ) ٣٤٤ - وَحَاشِيَةِ (ب) ٤٨ أ: «خ: (وَمَا كَعِلْبَاءَ)».

٧٨٥ - أَلَزَمَنَ: فِي (أ) ٣٤٤، وَ(ج) ١١٩/٢: (أَلَزَمْنَهَا).

٧٨٧ - سَاكِنٌ: كَانَ كَذَلِكَ فِي (ب) ٤٨ ب، ثُمَّ غَيَّرَ بِخَطِّ آخِرٍ إِلَى الرَّفْعِ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ مُخَالَفٌ لِإِعْرَابِ الْبَيْتِ.

٧٨٨ - فَكَلًّا: فِي (ظ) ١٩٣ أ - وَشَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٧٨٤/٢: (وَكَلًّا) بِالْوَاوِ.

٧٩١ - جُمُوعٌ: فِي (أ) ٣٤٤: (مَبَانِي)، وَفِي الْحَاشِيَةِ: «خ: (جُمُوعٌ)»، قُلْتُ: (مَبَانِي) لَفْظٌ =

- ٧٩٢ وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَعًا يَفِي
 ٧٩٣ لِفَعْلٍ اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلْ)
 ٧٩٤ إِنْ كَانَ كَ (الْعَنَاقِ، وَالذَّرَاعِ) فِي
 ٧٩٥ وَغَيْرُهَا (أَفْعُلْ) فِيهِ مُطَرِّدٌ
 ٧٩٦ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ)
 ٧٩٧ فِي اِسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
 ٧٩٨ وَالزَّمَنَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعْعَالٍ
 ٧٩٩ (فُعْلٌ)؛ لِنَحْوِ (أَخْمَرٍ، وَحَمْرًا)
 ٨٠٠ وَ (فُعْلٌ)؛ لِاِسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
 ٨٠١ مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ
 ٨٠٢ وَنَحْوِ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعْلٌ)
 ٨٠٣ فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو أَطْرَادٍ (فُعْلَةٌ)
 ٨٠٤ (فَعْلَى)؛ لَوْضَفٍ كَ (قَتِيلٍ، وَزَمِنٍ)
- كَ (أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ (الصُّفْيِ)
 وَلِلرُّبَاعِيِّ اِسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ -
 مَدٌّ وَتَأْنِيثٌ وَعَدُّ الْأَخْرَفِ
 مِنَ الثَّلَاثِ اِسْمَادٍ (أَفْعَالٍ) يَرِدُ
 فِي فُعْلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ).
 ثَالِثٌ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدَ
 مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ
 وَ (فُعْلَةٌ) جَمْعًا يَنْقُلُ يُذَرَى
 قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَغْلَالًا فَقَدْ -
 وَ (فُعْلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ -
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فَعْلٍ).
 وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ).
 وَهَالِكٌ، وَ (مَيْتٌ) بِهِ قَمِنْ

= الكافية الشافية ١٨٠٧/٤.

- ٧٩٧ - فِي اِسْمٍ: فِي شَرْحِ الْمَكُونِ ٧٩٢/٢: (لَا سَمَ).
 ٧٩٩ - لَوْ قَدَّمَ ابْنَ مَالِكٍ عَجَزَ الْبَيْتَ عَلَى صَدْرِهِ لَكَانَ أَنْسَبَ؛ لَتَكُونُ جُمُوعُ الْقَلَةِ مُتَوَالِيَةً.
 انظر: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٤٥/٧ - وَالْأَشْمُونِي - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِي ٦٨٩/٢.
 ٨٠١ - جَمْعًا لِفُعْلَةٍ: فِي (ب) ٤٩ ب: (لِفُعْلَةٍ جَمْعًا).
 ٨٠٤ - وَهَالِكٌ: كَذَا بِالْجَرِّ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَفَوْقَهُ فِي (أ) ٣٤ ب «صَحَّ»، فَهِيَ عَطْفٌ =

- ٨٠٥ لِفُعْلِ اسْمَا صَحَّ لَامًا (فَعَلَهُ)
 ٨٠٦ وَ (فَعَلْ)؛ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ
 ٨٠٧ وَمِثْلُهُ (الْفُعَالُ) فِيمَا ذَكَرَا
 ٨٠٨ فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ؛ (فِعَالٌ) لَهُمَا
 ٨٠٩ وَفَعْلٌ أَيْضًا لَهُ (فِعَالٌ)
 ٨١٠ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلٍ
- وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ
 وَصَفَيْنِ نَحْوُ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلُهُ)
 وَذَانِ فِي الْمُعْكَلِ لَامَانَدَرًا
 وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلِيَامِنْهُمَا
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ -
 ذُو اللَّتَا وَقَعْلٌ مَعَ فَعْلٍ، فَأَقْبَلِ

= على (قَتِيلٍ)، وكذا في (ب) ٤٩ب، ثم غيّر بخط آخر إلى الرفع، وهو بالجر في شرح الشاطبي ٩٢/٧، وهو بالرفع في شرح الهواري ٢٣٣/٤ والمكودي ٧٩٩/٢، وقالوا: هو و(مَيِّتٌ) مرفوعان عطفاً على (زَمِنَ)، و(زَمِنَ) مبتدأ خبرُهُ (قَمِنَ)، وهذا ظاهر حَلٍّ: ابن الناظم ٣٠٤ - والمرادي ١٣٩٠/٣ - وابن عقيل ١٥٧/٢ - وابن الجزري ص ٣٥٩ - والأشموني ٩٧/٤ - والسيوطي ص ٣٣٨ - وابن طولون ٢/٣١٥. وانظر: إعراب الألفية ص ١٥٥ - واللوامع الشمسية ١٢٦/٢ - وحاشية الخضري ١٥٧/٢.

- وَمَيِّتٌ: كذا بالرفع في (أ) ٣٤ب، وفوقه «صح»، و(ب) ٤٩ب، و(ج) ١٢٧ب، وهو بالجر في (د) ٣٥أ، و(ظ) ٢٣٨أ، و(ظ) ١٩٥ب.

٨٠٥ - فَعْلٌ وَفِعْلٌ: كذا في (أ) ٣٤ب، و(ب) ٤٩ب، و(ج) ١٢٧/٢أ، وكذا في: شرح الشاطبي ١٠٠/٧ - والأشموني ٩٧/٤ - والسيوطي ص ٣٨٨ - وابن طولون ٢/٣١٦، وهو في (د) ٣٥أ، و(ظ) ١٣٨ب، و(ظ) ١٩٦أ: (فَعْلٌ وَفِعْلٌ)، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٩٠٦/٢ - وابن عقيل ١٥٧/٢ - وابن الجزري ص ٣٥٩.

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ: في حاشية (د) ٣٥أ: «خ: (فِي مِثْلِهِ)».

- الْمُعْكَلٌ: في (ب) ٤٩ب، و(ظ) ١٣٨ب، و(ظ) ١٩٦أ: (الْمُعْكَلٌ).

٨٠٩ - أَيْضًا لَهُ: في (ج) ١٢٨/٢ب (له أَيْضًا).

٨١٠ - وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ: في: (ظ) ١٩٦ب، و(ج) ١٢٩/٢أ: (وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ)، وكذا في: شرح المكودي ٨٠٤/٢ - وإعراب الألفية ص ١٥٦، وهو ظاهر حَلٍّ: ابن الناظم ٣٠٥ - وابن عقيل ١٥٨/٢ - وابن الجزري ص ٣٦١ - والأشموني ٩٨/٤ - وابن طولون ٣١٨/٢.

- ٨١١ وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَ
 ٨١٢ وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا
 ٨١٣ وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ، وَالزَّمَمُ فِي
 ٨١٤ وَبِدَ (فُعُولٍ)؛ فَعِلْ تَحْوِ (كَبِدْ).
 ٨١٥ فِي فَعْلٍ أَسْمَاءُ مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَفَعَلْ
 ٨١٦ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ)، مَعَ مَا
 ٨١٧ وَفَعْلًا أَسْمَاءُ وَفَعِيلًا وَفَعَلْ
 ٨١٨ وَلِ (كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فَعْلًا)
 ٨١٩ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمَعْلَلِ
 كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضًا أَطْرَدَ
 أَوْ أَنْشَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
 نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي
 يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَلِكَ يَطْرُدُ.
 لَهُ، وَلِلْفُعَالِ (فَعْلَانٌ) حَصَلَ
 ضَاهَاهُمَا، وَقَدْ فِي غَيْرِهِمَا
 غَيْرُ مُعَلٍّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلَ
 كَذَا الْمَاضَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
 لَأَمَّا وَمُضَعَفٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

٨١١ - وَصَفَ: فِي (أ) ٣٥: (وَصَفَ) بِالْجَرِّ، وَكَانَ فِي (ب) ٥٠ أَوْ بِالنَّصْبِ، فَغَيَّرَ إِلَى الْجَرِّ.
 ٨١٣ - تَفِي: كَذَا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَجَمِيعِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَطْلَعَتْ
 عَلَيْهَا، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ (الزَّمَمُ)، فَيَرَى خَالِدٌ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ
 ص ١٥٦ أَنَّ الْيَاءَ لِلْإِشْبَاعِ، وَتَبَعَهُ: اللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١٣٠/٢ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٤/
 ٩٨ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِيُّ ٦٩٨/٢، **قُلْتُ**: وَالْقِيَاسُ حَيْثُ حُذِفَ مِنَ الْخَطِّ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
 مَعْتَلٌ الْآخِرَ مَجْزُومٌ، وَأَمَّا نَسَخَةُ (ب) ٥٠ أَوْ فَكُتِبَ نَاسَخُهَا الْكَلِمَةُ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي
 كِتَابَةِ الْقَوَافِي الْمَقِيدَةِ بِالْحَرَكَاتِ وَفَوْقَهَا سَكُونٌ هَكَذَا (تَفِي)، وَرَسَمَ تَحْتَ يَاءِ الْهَمْزَةِ
 نَقْطَتَيْنِ، يَعْنِي أَنَّ الْكَلِمَةَ فِي الْأَصْلِ مَهْمُوزَةٌ (مَنْ: فَاءٌ يَفِيءُ فَيَنْتَ) ثُمَّ خَفَّتِ الْهَمْزَةُ،
 فَصَارَتْ (تَفِي)، فَالْيَاءُ لَيْسَتْ إِشْبَاعًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّكَ بِذَلِكَ تَرْجِعُ وَتَصِيرُ إِلَى
 الصَّوَابِ.

- ٨١٥ - فَعَلْ: فِي (أ) ٣٥: (فَعَلْ) بِثَلَاثِ الْفَاءِ.
 - وَقَعْلٌ: يَرِيدُ: وَقَعْلٌ. وَفِي (ب) ٥٠: (فَعْلٌ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.
 ٨١٧ - وَقَعْلٌ: يَرِيدُ: وَقَعْلًا.

- ٨٢٠ (فَوَاعِلٌ): لِفَوَعَلٍ، وَفَاعِلٍ، وَفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلٍ -
 وَشَدَفِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مَاتَلَهُ
 ٨٢١ وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ
 ٨٢٢ وَبِ (فَعَائِلٍ): أَجْمَعُنْ فَعَالَهُ
 ٨٢٣ وَبِ (الْفَعَالِي، وَالْفَعَالِي): جُمِعَا
 ٨٢٤ وَاجْعَلْ (فَعَالِي) لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ
 ٨٢٥ وَبِ (فَعَالِلٍ) وَشِبْهَهُ: انْطَقَا
 ٨٢٦ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي
 ٨٢٧ وَالرَّابِعُ الشَّيْءُ بِالْمَزِيدِ قَدْ
 ٨٢٨ وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَفَهُ مَا

٨٢٢ - فَعَالَةٌ: فِي (د) ٣٥ ب مَثَلُ الْفَاءِ، وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «جَمِيعًا».

- مُزَالَةٌ: أَصْلُهُ (مُزَالَةٌ)، وَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى: (تَاءٍ)، وَالْمَعْنَى: ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَ التَّاءِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (مُزَالَةٌ) بِنَاءُ التَّائِيثِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا هَاءٌ، وَبِهِ ضُبُطٌ فِي (ب) ٥٠، وَالْمَعْنَى: ذَا تَاءٍ أَوْ وَزَنًا مُزَالَةٌ مِنْهُ. انْظُرْ: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ١٨٩/٧ - وَالْمَكُودِي ٨١٢/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٥٨ - وَاللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١١٣٤/٢ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ١٠٣/٤ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ١٦٠/٢.

٨٢٣ - صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ: فِي (ج) ١١٣٤/٢ أ: (صَحْرًا وَعَذْرًا). قُلْتُ: هَذَا تَحْرِيفٌ يَكْسِرُ وَزْنَ الْبَيْتِ.

٨٢٨ - الْعَادِي: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (عَدَا الشَّيْءَ يَغْدُوهُ، إِذَا: جَاوَزَهُ). انْظُرْ: شَرْحُ الْهُوَارِيِّ ٤/٢٥١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٥٨.

- الشَّطْرُ الْأَوَّلُ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٢٢٨/٧: «وَقَدْ ثَبَّتَ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا عِوَضَ قَوْلِهِ: (وَزَائِدٌ...)» قَوْلُهُ: (وَزَائِدُ الرَّبَاعِي أَخَذَفَنَّهُ مَا)... إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ مُوَهَّمَةٌ... مَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَحْرِيكِ يَاءِ (الرَّبَّاعِي) بَعْدَ تَخْفِيفِهَا». =

- ٨٢٩ وَالسَّيْنِ وَالْتَامِينَ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَرْنَ
 ٨٣٠ وَالْمِيمِ أَوْ لَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
 ٨٣١ وَالْيَاءُ لَا أَلُوَ وَأَخَذَ أَنْ جَمَعْتَ مَا
 ٨٣٢ وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي (سَرِنْدَى)
 إِذِ بِنَا الْجَمْعَ بَقَا هُمَا مُخِلٌ
 وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
 كَ (حَايَزُونَ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا
 وَكُلُّ مَا ضَاهَاةٌ كَ (الْعَلَنَدَى)

التَّصْغِيرُ

- ٨٣٣ (فُعَيْلًا) أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا
 ٨٣٤ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِلٍ) لِمَا
 ٨٣٥ وَمَا بِهِ لِمُتَهَمَى الْجَمْعِ وَصِلْ
 ٨٣٦ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرْفِ
 ٨٣٧ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا
 صَغُرَتْهُ، نَحْوُ (قُذِي) فِي (قَذَى)
 فَاقٌ، كَجَعَلِ (دَرْهَمٍ) (دُرَيْهَمًا)
 بِهِ إِلَى أَمْثَلِهِ التَّصْغِيرِ صِلْ
 إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا اتَّخَذَ
 خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا.

= - لَيْتَا: فِي (د) ٣٦، و (ظ) ١٤١ (٢) بفتح اللام، مُحَقَّفٌ: (لَيْنٌ)، وكذا فِي: المكوذي ٨١٨/٢ - وحاشية الصبان ١٠٨/٤ - وحاشية الخضري ١٦١/٢، وقال: «بفتح اللام كَمَا هُوَ الرَوَايَةُ!» وانظر: ضبط مثله فِي التعليق عَلَى البيتين ٦١٢، ٦٣٩.

- حَتْمًا: ضَبُطَ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي (ب) ٥١، و (د) ٣٦، وفوقه فِيهِمَا «مَعًا، صَحٌّ»، وَهُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فِي (أ) ٣٥، و (ظ) ١٩٩، وكذا فِي: شرح الهواري ٢٥١/٤ - والمكوذي ٨١٨/٢ - والسيوطي ص ٣٤٢، وَهُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي: (ظ) ١٤١ (١)، و (ج) ١٣٦ (٢)، وذكر الروائين: شرح الشاطبي ٢٣٦/٧ - وإعراب الألفية ص ١٥٩ - واللوامع الشمسية ١٣٦/٢.

٨٣٣ - الثَّلَاثِيَّ: فِي (ب) ٥١: (لِثَلَاثِيٍّ)، وكذا فِي: شرح المكوذي ٨٢٢/٢، وذكر الروائين: إعراب الألفية ص ١٥٩، وقال: «وَهُوَ أَنْسَبُ بِمَا بَعْدَهُ» - واللوامع الشمسية ١٣٨/٢.

- ٨٣٨ لَتَلَوْ (يَا) التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
 ٨٣٩ كَذَا مَا مَمْلَأَ (أَفْعَالِ) سَبَقُ
 ٨٤٠ وَالْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَا
 ٨٤١ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ
 ٨٤٢ وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانِ)
 ٨٤٣ وَقَدَّرَ أَنْفَصَالَ مَا دَلَّ عَلَى
 ٨٤٤ وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
 ٨٤٥ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرُ
 ٨٤٦ وَأَزْدُذْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِنَا قَلْبُ
 ٨٤٧ وَشَذَّ فِي (عَيْدٍ) (عَيْنِدٌ) وَحْتِ
 ٨٤٨ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
 ٨٤٩ وَكَمَلِ الْمَنْقُوصِ فِي التَّصْغِيرِ مَا
- تَأْنَيْتِ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ أَنْتَه
 أَوْ مَدَّ (سَكَرَانِ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّ
 وَتَأْوُهُ مُنْقَصِ لَيْنِ عُدَا
 وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ، كَذَا (زَعْفَرَانِ)
 تَشْلِيَةً أَوْ جَمْعَ تَصْحِيحِ جَلَا
 زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَشْبُكَ
 بَيْنَ (الْجَبْرِ) (فَذَرِ) (الْجَبْرِ)
 فَ (قِيَمَةً) صَيَّرَ (قُونِمَةً) تَصَبُّ
 لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ
 وَأَوَا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
 لَمْ يَخُورْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا، كَذَا (مَا)

٨٤٢ - فَعْلَانِ زَعْفَرَانِ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ سِوَى (ظ ٢)، وَكَذَا فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٩٧/٤، وَكَذَا فِي: شَرْحِ الْمَكُونِ ٨٢٧/٢، وَأَعْرَبَهُمَا كَذَلِكَ اللُّوَامِعُ الشَّمْسِيَّةُ ١١٤٢، وَهُوَ ظَاهِرُ إِعْرَابِ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٦١، وَهُمَا فِي (ظ ٢) ٢٠١: (فَعْلَانِ زَعْفَرَانِ)، وَلَكِنَّهُمَا بِلَفْظٍ: (فَعْلَانَا زَعْفَرَانَا)! فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ: شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٣٠٣/٧ - وَالْهُوَارِيِّ ٢٦١/٤ - وَابْنِ الْقَيْمِ ٩٢٨/٢ - وَابْنِ عَقِيلِ ١٦٥/٢ - وَابْنِ الْجَزَرِيِّ ص ٣٧١ - وَالسِّيُوطِيِّ ص ٣٤٤ - وَابْنِ طُولُونِ ٣٣٩/٢.

٨٤٣ - وَقَدَّرَ: فِي شَرْحِ الْمَكُونِ ٨٢٧/٢: (وَقَدَّرُوا).

٨٤٩ - الْمَنْقُوصُ: يَرِيدُ بِهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ، لَا الْمَنْقُوصَ الْقِيَاسِيَّ كَالْقَاضِي. انْظُرْ: =

- ٨٥٠ وَمَنْ يَتَرَجِّمُ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى
بِالْأَصْلِ، كَدَ (الْعُطِيفِ) يَغْنِي (الْمِغْطَفَا)
٨٥١ وَلَاخْتِمْ (تَا) التَّائِيثَ مَا صَغُرَتْ مِنْ
مُؤَنَّثِ عَارِثَاتِي، كَدَ (سِنْ)
٨٥٢ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ ذَا لَبْسِ
كَدَ (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)
٨٥٣ وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ، وَبَدَرَ
لَحَاقُ (تَا) فِيمَا تُلَدِّشًا كَثَرُ
٨٥٤ وَصَغُرُوا شَدُّ وَذًا (الَّذِي، الَّتِي،
وَذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)

النَّسَبُ

- ٨٥٥ يَاءُ كَدَ (يَا) الْكَرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ
وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
٨٥٦ وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَخَذَفَ، وَ (تَا)
تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُنْثَبَا
٨٥٧ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبُعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ
فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنُ
٨٥٨ لِسِبْهَهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا
لَهَا، وَالْأَصْلِيُّ قَلْبُ يُعْتَمَى

= شرح الهوارى ٢٦٥/٤ - والمكودي ٨٣٤/٢ - وابن طولون ٣٤٣/٢.
- كَدَ (مَا): يَرِيدُ - عَلَى الصَّحِيحِ - كَدَ (مَاءٍ)، وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُشْرَبُ، فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى (مُؤْنِثِهِ). انْظُرْ: شرح ابن الناظم ٣١٣ - وابن ابن القيم ٩٣٣/٢ - والأشْمُونِي ٤/١٢٣ - والسيوطي ص ٣٤٥ - والفتح الودودي ٧٢٠/٢.
٨٥٠ - يَتَرَجِّمُ يُصَغِّرُ: فِي (أ) ٣٦ب: (يُصَغِّرُ الْمُرَجِّمَ).
- يُصَغِّرُ: كَذَا بِالرَّفْعِ فِي (أ) ٣٦أ، وَ (ب) ٥٢أ، وَ (ج) ١٤٥/٢أ، وَكَذَا فِي: شرح المكودي ٨٣٦/٢، فَ (مَنْ) مَوْصُولٌ وَ (يُصَغِّرُ) صِلَتُهُ، وَهُوَ فِي (د) ٣٦ب: (يُصَغِّرُ) بِالْجَزْمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكَذَا فِي: شرح الشاطبي ٣٨٦/٧، وَقَالَ فِي ٣٨٧/٧: «(مَنْ) فِيهِ شَرْطِيَّةٌ، وَ (يُصَغِّرُ) مَجْزُومٌ، وَالْجَوَابُ (اِكْتَفَى)»، وَهُوَ فِي (ظ) ٢٠٢أ: (يُصَغِّرُ) بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ. وَانْظُرْ: إعراب الألفية ص ١٦٢.
٨٥٥ - تَلِيهِ: فِي (ب) ٥٢ب، وَ (ظ) ١٤٣أ: (يَلِيهِ).
٨٥٨ - الْمُلْحَقِ: فِي (ب) ٥٢ب، وَ (ظ) ٢٠٢أ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ بِكَسْرِ =

- ٨٥٩ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْزَلْ
٨٦٠ وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
٨٦١ وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ أَنْفَتَاحًا، وَ(فَعِلْ،
٨٦٢ وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِيَّ)، (مَرْمَوِيٍّ)
٨٦٣ وَنَحْوِ (حَيٍّ) فَتُحْ ثَانِيَةً يَجِبُ
٨٦٤ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ أَحْذِفِ لِلنَّسَبِ
٨٦٥ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفِ
٨٦٦ وَ(فَعَلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّرْمِ
٨٦٧ وَالْحَقُّوْا مُعْكَلَ لَامٍ عَرِيَا
٨٦٨ وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَ (الطَّوِيلَةِ)

= الحاء: حاشية الصبان ١٣٣/٤ - وحاشية الخضري ١٧٠/٢.
٨٥٩ - الْجَائِزُ: فِي (أ) ٣٧ (الْحَائِزُ)، وَكَذَا فِي: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٤٤٧/٧ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ
ص ١٦٣. **قُلْتُ**: مَعْنَى (الْجَائِزُ) وَ(الْحَائِزُ) هُنَا مُتَقَارِبٌ، وَالْمُرَادُ الْأَلِفَ الْخَامِسَةَ.
٨٦١ - الْقَلْبُ: كَذَا بِالنَّصْبِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، سِوَى (ج) ١٤٩/٢، فِيهَا (الْقَلْبُ)
بِالْجَرِّ، وَكَذَا بِالْجَرِّ فِي: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٤٦٧/٧ - وَالْمَكُودِي ٨٤٨/٢ - وَإِعْرَابُ
الْأَلْفِيَةِ ١٦٣، وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ الْخَضْرِي فِي حَاشِيَتِهِ ١٧٠/٢ وَاسْتَظْهَرَ النَّصْبَ. يَرِيدُ:
و(فَعِلْ) وَ(فُعِلْ).... وَ(فَعِلْ).
- وَفُعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفُعِلَ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٤٧٠/٧: «وَفُعِلْ.... وَفُعِلْ».
٨٦٦ - التَّرْمُ.... حُتِمَ: فِي (ج) ١٥١/٢ بِالْعَكْسِ. **قُلْتُ**: لَعَلَّهُ انْقَلَبَ عَلَى النَّاسِخِ.
- فُعِيلَةُ حُتِمَ: فِي (ج) ١٥١/٢: (فُعِيلَةُ التَّرْمِ) بِلَا تَنْوِينٍ، وَفِي: شَرْحُ الْمَكُودِي
٨٥٢/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٤ (فُعِيلَةُ حُتِمَ)، وَنَصَّ عَلَى تَنْوِينِهِ حَاشِيَةُ الْخَضْرِي
١٧٢/٢. **قُلْتُ**: الْوِزْنَ مُسْتَقِيمٌ بِتَنْوِينِ (فُعِيلَةٍ) وَعَدَمِهِ.

- ٨٦٩ وَهَمْزُ ذِي مَدُّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَشْيِيعِهِ أَنْتَسَبَ
 ٨٧٠ وَأَنْتَسَبَ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رَكِبَ مَزْجًا وَلِشَانٍ تَمَّكَ
 ٨٧١ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً (أَبْنِ أَوَّابٍ) أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 ٨٧٢ فِيمَا سَوَى هَذَا أَنْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يَخَفْ لَبْسُكَ (عَبْدُ الْأَشْهَلِ)
 ٨٧٣ وَأَجْزُ بَرْدِ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُ رُدُّهُ أَلِفٌ -
 ٨٧٤ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِ ذِي تَوْفِيَةٍ -
 ٨٧٥ وَدِ (أَخ) (أُخْنَا)، وَدِ (أَبْنِ) (بِنْتَا) الْحَقُّ، وَيُؤَسُّ أَبْنَى حَذَفَ الثَّانِي
 ٨٧٦ وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ شَيْءٍ ثَانِيهِ ذَوَلَيْنِ، كَ (لَا، وَلَايِ) وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ شَيْءٍ
 ٨٧٧ وَإِنْ يَكُنْ كَ (شَيْءٍ) مَا لَفَاعِدِمُ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمِ

٨٦٩ - يُنَالُ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٥٠٧/٧: (يُنَالُ) بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَنَقْلُهُ عَنْهُ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ، وَذَكَرَ الضَّبْطَيْنِ: شَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٨٥٣/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٤ - ١٦٥ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ١٤٠/٤.

- أَنْتَسَبَ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَجَاءَ فِي حَاشِيَتِي (ب) ١٥٣، وَ(د) ٣٧: «(وَجَبَ)، خ»، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٤.

٨٧٥ - يُؤَسُّ: كَذَا بِالتَّنْوِينِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ سِوَى (ب)، وَكَذَا فِي: شَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٨٥٨/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٥، وَهُوَ فِي (ب) ٥٣ بِضَمَّةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ وُضِعَ تَنْوِينٌ تَحْتَهَا بِخَطِّ آخَرٍ، وَفِي حَاشِيَةِ الْخَضْرِيِّ ١٧٤/٢ أَنَّهُ بِلَا تَنْوِينٍ. قُلْتُ: الْوِزْنُ مُسْتَقِيمٌ بِتَنْوِينٍ وَبِلَا تَنْوِينٍ.

٨٧٧ - الشَّطْرُ الثَّانِي: كَذَا وَرَدَ فِي (أ) ٣٧، وَ(د) ٣٨، وَهُوَ بِلَفْظٍ: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمِ) فِي (ظ) ١٤٥ ب، وَ(ج) ١٥٦/٢، وَكَذَا فِي: شَرْحُ الشَّاطِبِيِّ ٥٧٠/٧ - وَالْمَكُودِيُّ ٨٥٩/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٦، أَمَّا (ب) ٥٣ فَفِيهَا الرَّوَايَةُ الْأُولَى، ثُمَّ غُيِّرَتْ بِخَطِّ آخَرٍ إِلَى الْآخَرَى، قُلْتُ: قِيَاسُ الرَّوَايَةِ الْآخَرَى أَنْ يُقَالَ: (التَّرْمَا) بِالْفِ الْأَثْنَيْنِ، وَقَالَ الشَّاطِبِيُّ ٥٧٤/٧: «وَأَمَّا لَمْ يَقُلْ: (التَّرْمَا) وَهْمَا =

- ٨٧٨ وَالْوَّاحِدَ أَذْكَرَ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
٨٧٩ وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلَ)
٨٨٠ وَغَيْرَ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقْتَرَرًا
إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ، فَقَبِلَ
عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

الْوَقْفُ

- ٨٨١ ثَنَوِيًّا أَثَرَفَتْ أَجْعَلُ الْفَا
٨٨٢ وَأَخَذَفَ لَوْ قَفِي فِي سَوَى اضْطِرَارٍ
٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نَصَبَ
٨٨٤ وَحَذَفُ (يَا) الْمُنْقُوصِ ذِي الثَّنَوَيْنِ مَا
٨٨٥ وَغَيْرُ ذِي الثَّنَوَيْنِ بِالْعَكْسِ، وَفِي
٨٨٦ وَغَيْرِ (هَا) التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكٍ
٨٨٧ أَوْ أَشْمِ الصَّمَّةِ، أَوْ قِفْ مُضْعِفًا
وَقَفًا، وَتَلَوُ غَيْرِ فَتَحَ أَحْذِفَا
صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
فَالْفَا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ
لَمْ يُنْصَبْ - أَوْ لَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا
نَحْوِ (مِرٍ) لَزُومِ رَدِّ الْيَاءِ اقْتِصَافِي
سَكْنِهِ، أَوْ قِفْ رَائِمِ التَّحْرُكِ
مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا -

= شيان لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيء واحد.

٨٧٩ - يريد: (فَعِلَ) مع (فَاعِلٍ) و(فَعَالٍ) أغنى في باب النسب عن الياء، فقَبِلَ عند النحويين.

٨٨٤ - لَمْ يُنْصَبْ أَوْ لَى: أصل العبارة: (لَمْ يُنْصَبْ أَوْ لَى)، بجزم (يُنْصَبُ) وتحقيق همز (أَوْ لَى)، فحذفت الهمزة وأُلْقِيَتْ حركتها على الساكن قبلها. انظر: حاشية الصبان ١٥٤/٤.

٨٨٥ - مُرٍ: اسم فاعِلٍ من (أَرَى يُرِي) المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، وأصله (مُرِّي) على وزن (مُفْعِلٍ)، ثم أُعِلَّ بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت ياءه لأنه منقوص مجرور. انظر: شرح الهواري ٢٨٩/٤ - وإعراب الألفية ص ١٦٧.

- ٨٨٨ مَحَرَكًا، وَحَرَكَاتٍ أَنْفُلًا
٨٨٩ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا
٨٩٠ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ
٨٩١ فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأِسْمِ هَاجِعِل
٨٩٢ وَقَدْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا
٨٩٣ وَقِفْ بِ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ
٨٩٤ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَ(ع) أَوْ
٨٩٥ وَ(مَا) فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَتْ حُذْفُ
٨٩٦ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا انْخَفَضَا
٨٩٧ وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَبُ كُلِّ مَا
- لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ لَا
يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقْلًا
وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
ضَاهِيٍّ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَمَى
بِحُذْفِ آخِرِهِ، كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)
كَ (يَع) مَجْزُومًا، فَرَاعَ مَا رَعَوْا
أَلْفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلْهَاءُ إِنْ تَفِفَ
بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ: (أَقْبَضَاءُ مَ أَقْضَى؟)
حُرْكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٨٨ - يُحْظَلًا: فِي حَاشِيَةِ (أ) ٣٨: «(حَظَل) بِالظَّاءِ أَخْتُ الطَّاءِ، وَيُوجَدُ بِخَطِّ بَعْضِ النَّاسِ بِصَادٍ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، هُوَ ابْنُ النَّحَّاسِ»، قُلْتُ: لَعَلَّهُ بِالصَّادِ كَانَ (يُحْظَلًا).

٨٨٩ - وَنَقْلُ: كَذَا بِالرَّفْعِ فِي (ب) ٥٤، وَ(ظ) ٢٠٨، وَ(ج) ١٦٠/٢، وَهُوَ فِي (د) ٣٨: (وَنَقْلًا) بِالنَّصْبِ، وَذَكَرَ الرَّوَاتِبِينَ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٨.

- مِنْ سَوَى: فِي حَاشِيَةِ (د) ٣٨: «خ: (لِسَوَى)».

٨٩٧ - هَذَا الْبَيْتُ ثَابِتٌ فِي: (ب) ٥٤، وَ(ظ) ٢١٠، وَ(ج) ١٦٤/٢، وَثَابِتٌ فِي: شَرْحِ الْمُرَادِيِّ ١٤٨٧/٣ - وَابْنِ عَقِيلٍ ١٧٨/٢ - وَالْهُوَارِيِّ ٢٩٧/٤ - وَالسِّيُوطِيِّ ص ٣٥٤، وَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ (أ) ٣٨، وَ(ظ) ١٤٧، وَ(د) ٣٨، وَمِنْ: شَرْحِ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٢/٩٦٩ - وَالشَّاطِبِيِّ ١٠١/٨ - وَالْمَكُودِيِّ ٨٧٦/٢ - وَابْنِ الْجَزَرِيِّ ص ٣٨٩ - وَالْأَشْمُونِيِّ ١٦٢/٤ - وَابْنِ طُولُونَ ٣٧٦/٢، وَفِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١٦٩: «وَهَذَا الْبَيْتُ يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ»، وَفِي الْفَتْحِ الْوُدُودِيِّ ٧٥١/٢ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ سَقُوطَ الْبَيْتِ: «لَكِنْ قَوْلُ النَّازِمِ (وَوَصَّلَهَا . . . الْبَيْتُ [يَعْنِي الْبَيْتَ التَّالِيَّ]) يَغْنِي عَنْ الْبَيْتِ»، وَفِي حَاشِيَةِ =

- ٨٩٨ وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا
٨٩٩ وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَضَلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَامُنْظَمَا

الْإِمَالَةُ

- ٩٠٠ الْأَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاخَلَفُ -
٩٠١ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوزٍ، وَلِمَا يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا أَلْهَاعِدِمَا
٩٠٢ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَوُلُ إِلَى (فَلْتُ)، كَمَا ضِي (خَفْ، وَدِنْ)
٩٠٣ كَذَا تَالِي آيَاءٍ، وَالْفَضْلُ اغْتَفَرُ بِحَرْفِ أَوْ مَعَ (هَا)، كَذَا (جَنِبَهَا أَدِنْ)
٩٠٤ كَذَا مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ قَدْ وَلِي -
٩٠٥ كَسْرًا، وَفَضْلُ الْهَآكَلَا فَضْلٌ يُعَدُّ فَ (دَرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يَصُدُّ

= الصبان ١٦٢/٤ بعد أن ذكر سقوط البيت من شرح الأشموني وأنه موجود في بعض النسخ: «فيكون قوله: (وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ... إلخ) تفصيلاً لإجمال هذا البيت»، ونحوه في حاشية الخضري ١٧٨/٢. **قلتُ**: سقوطه من (ظ١) سهو أو خطأ من الناسخ، والصواب إثباته فيها كما في (ظ٢)؛ لأن ابن الناظم شَرَحَ هذا البيت كما في المطبوع ص ٣٢٣.

- ٨٩٨ - سقط هذا البيت من (ج) ١٦٤/٢ ب.
٩٠٠ - الواقع: في (أ) ٣٨ ب (الواقع) بالرفع والنصب، وفوقه «معاً».
٩٠١ - أَوْ شُدُوزٍ: كذا في (أ) ٣٨ ب، و(ظ٢) ٢١٠ ب، و(ج) ١٦٥/٢ ب، وكذا في: الكافية الشافية ١٩٦٧/٤، وهو بلفظ: (وشدووز) في (د) ٣٨ ب، و(ظ١) ١٤٨ أ - وشرح الشاطبي ١٤١/٨، وكان كذلك في (ب) ٥٥ أ، ثم أضيفت ألف صغيرة قبل الواو.
- يَلِيهِ: في (أ) ٣٨ ب: نُقِطَ الحرف الأول بنقطتين من فوق ونقطتين من تحت.
٩٠٣ - وَالْفَضْلُ اغْتَفَرُ: في (أ) ٣٨ ب: (والفضل اغتفر) بالبناء للمعلوم، وكذا في (ب) ٥٥ أ ثم غُيِّرَ إلى الرواية الأولى، وكذا في شرح الشاطبي ١٤٩/٨ وشرح عليه.

- ٩٠٦ وَحَرَفُ الْإِسْتِعْلَايَكُفْ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَاتُكَفْ رَا -
 ٩٠٧ إِنْ كَانَ مَا يَكُفْ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرَفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
 ٩٠٨ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَنْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ، كَالْمَطْوَعِ (مِنْ)
 ٩٠٩ وَكَفْ مُسْتَعْلٍ وَ رَا يَنْكُفْ يَكْسِرُ رَا، كَالْغَارِمَا لَا أَجْفُو
 ٩١٠ وَلَا تَعْمَلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفْ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 ٩١١ وَقَدْ أَمَّا لَوْلَا لَتَنَاسَبَ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ، كَالْعِمَادَا، وَتَلَا
 ٩١٢ وَلَا تَعْمَلُ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا).

٩٠٨ - كَالْمَطْوَعِ: كذا بالنصب في (أ) ٣٨ ب، و (ب) ٥٥ ب، فهو مفعول به مقدّم لـ (مِنْ)، وهو في (د) ١٣٩ أ، و (ظ) ٢٢١ أ، و (ج) ١٦٩ أ: (كالمطواع) بالجر، ويظهر أنه سبق قلم؛ يدل لذلك أن ناسخ (ج) نقل في إعراب الكلمة في اللوامع الشمسية أنها مفعول به. وانظر: شرح المكودي ٨٨٤/٢ - وإعراب الألفية ص ١٧١ - وحاشية الصبان - وحاشية الخضري ١٨١/٢.

- مِرْ: فعلٌ أمر من (مَارَهُ يَمِيرُهُ مِيرًا: إِذَا أَتَاهُ بِطَعَامٍ). انظر: تاج العروس: (مير) ٥٥٢/٣ - وإعراب الألفية ص ١٧١ - وحاشية الخضري ١٨١/٢.

٩٠٩ - رَا: كذا بلا تنوين في جميع نسخ التحقيق سوى (ج) ١٦٩ ب - وشرح الشاطبي ١٨٠/٨، ففيهما: (رَا) بالتنوين، وسبق الكلام على تنوين المقصور من نحو (راءِ، وتاءِ) في التعليق على البيت ٤١.

٩١٠ - لِسَبَبٍ: في (د) ١٣٩ أ: (بِسَبَبٍ)، وكذا في: شرح ابن طولون ٣٨٥/٢.

٩١١ - عِمَادَا: بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف.

- (تَلَا): يريد التي في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا لَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، فَأَلِفٌ (تَلَا) لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِمَالَةِ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَلَبٌ عَنْ وَاوٍ، لَكِنَّهُ أُمِيلٌ لِمُنَاسَبَةِ رُؤُوسِ الْآيِ، وَفِيهَا مَا لِإِمَالَتِهِ سَبَبٌ، نَحْوُ: ﴿إِذَا جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣]. انظر: شرح المرادي ١٠٥١/٣ - والهوارى ٣٠٨/٤ - والمكودي ٨٨٩/٢ - وابن طولون ٣٨٦/٢ - وحاشية الصبان ١٧١/٤.

- ٩١٣ وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ، كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلُّ تَكْفِ الْكُفِّ)
٩١٤ كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقَبٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

التَّصْرِيفُ

- ٩١٥ حَرَفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ وَلَيْسَ أَذْنِي مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلٌ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا
٩١٧ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزْدَفِيهِ فَمَا سَبْعَا عَدَا
٩١٨ وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَ وَأَكْسَرَ وَزَدَ تَسْكِينَ ثَانِيَةً تَعَمُّ
٩١٩ وَ (فِعْلٌ) أَهْمَلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ (فِعْلٍ)
٩٢٠ وَأَفْتَحَ وَضُمَ وَأَكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزَدَ نَحْوَ (ضَمِنَ)
٩٢١ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرَّدَا وَإِنْ يَزْدَفِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢ لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ)

٩١٣ - لِلْأَيْسَرِ: أي: للأمر الأيسر؛ أي: الأسهل. انظر: شرح الشاطبي ٢١٢/٨ - وإعراب الألفية ص ١٧١ - وحاشية الصبان ١٧٣/٤ - وحاشية الخضري ١٨٢/٢.

٩١٤ - يَلِيهِ: في (ظ) ٢١٢ (٢) تَلِيهِ) بالتاء.

٩١٥ - بَرِي: مخفَّف (بَرِيءٌ). انظر: شرح المكودي ٨٩٣/٢ - وإعراب الألفية ص ١٧٢.

- حَرِي: كذا في (د) ٣٩ ب، وفي باقي النسخ بلا ياء، وقد سبق الكلام على وزن الكلمة وما تحتمله وكيف تُكْتَبُ، في التعليق على البيتين ٥ و ٢٥٠.

٩٢٠ - وَزَدَ نَحْوَ: في شرح الشاطبي ٢٧٣/٨: «ونحوه»، وقال ٢٤٧/٨: «وقع في بعض النسخ هكذا.... وفي بعضها عَوْضُهُ: (وَزَدَ نَحْوَ ضَمِنَ)».

٩٢١ - وَإِنْ: في (ب) ٥٦ ب: (فإن)، وكتب بين الأسطر بخط آخر: «(وإن) نسخة».

- ٩٢٣ وَمَعَ (فَعَلَّ) (فُعَلَّ)، وَإِنْ عَدَا
 ٩٢٤ كَذَا (فُعَلَّ، وَفَعَلَّ)، وَمَا
 ٩٢٥ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي
 ٩٢٦ بِضَمِّ (فَعَلٍ) قَابِلِ الْأُصُولِ فِي
 ٩٢٧ وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ
 ٩٢٨ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ
 ٩٢٩ وَلَحْكَمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سَنَسِمِ)
 ٩٣٠ قَالِفٍ أَكْثَرُ مِنْ أَضْلَيْنِ
 ٩٣١ وَالْيَا كَذَا وَلَوْ إِنْ لَمْ يَقَعَا
 ٩٣٢ وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا

- ٩٢٦ - اِكْتَفَى: كذا بضم التاء وفتحها في (ب) ٥٦ب، وهو بالضم في (د) ٣٩ب،
 و(ظ) ١٥١أ، و(ج) ١٧٧/٢أ، وكذا في: إعراب الألفية ص ١٧٣، وهو بالفتح (اِكْتَفَى)
 في (أ) ٣٩أ، **قُلْتُ**: وهو أنسب لِفَعْلِي الأمر قبله وبعده، وكان قياسه حذف الياء منه.
 ٩٢٧ - فُسْتُقٍ: في (أ) ٣٩أ: (فُسْتُقٍ) بفتح التاء، وفوق التاء «صح»، وكذا في (ظ) ١٥١أ،
 وعليه شرح الشاطبي ٣٢١/٨، وفي باقي النسخ بضم التاء. **قُلْتُ**: في تاء (فستق)
 اللغتان. انظر: القاموس (فستق) ١١٨٥.
 ٩٢٨ - أَصْلٌ.... لِلْأَصْلِ: في (أ) ٣٩أ: (أصلي.... للأصلي).
 ٩٢٩ - وَالْخُلْفُ: كذا بالرفع في جميع نسخ التحقيق، وهو في شرح الشاطبي ٣٣١/٨ بالجر ونقله
 عنه في إعراب الألفية، وذكر الضبطين: إعراب الألفية ص ١٧٣ - والفتح الودودي ٧٧٦/٢.
 ٩٣١ - يُؤْيُؤُ وَوَعَوْعَا: اليُؤْيُؤُ طائر جارح يشبه الباشق، و(وَعَوْعَا) فعل ماضٍ من (وَعَوْعَ)
 الذئب ونحوه وَوَعَوْعَا، إِذَا صَوَّتَ). انظر: القاموس: (يَأْيَا) ٧٣، و(وع ع) ٩٩٧ -
 وشرح المرادي ١٥٣٤/٣ - والأشموني ١٩٣/٤ - وإعراب الألفية ص ١٧٥.
 ٩٣٢ - تَحَقَّقًا: جاءت بلفظ (تَحَقَّقًا) في: (ظ) ٢٥١أ، و(ج) ١٧٩ب، وكذا في (ظ) ٢١٩أ
 ولكن بخط حديث، وكذا في: شرح المكودي ٩٠٨/٢ - وإعراب الألفية ١٧٤.

- ٩٣٣ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ الْفِ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ
 ٩٣٤ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفِرٍ) أَصَالَةٌ كُفِي
 ٩٣٥ وَالتَّاءُ فِي التَّائِبِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ
 ٩٣٦ وَالْهَاءُ وَقَفًا، كَ (لَمَهُ؟) وَ (لَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ
 ٩٣٧ وَامْنَعِ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ شَبَثَ إِنْ لَمْ تُبَيِّنْ حُجَّةً، كَ (حَظَلْتَ)

فَصِّلْ فِي (١) زِيَادَةِ هَمْزِ (٢) الْوَصْلِ

- ٩٣٨ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا أَبْتَدِيَ بِهِ، كَ (اسْتَبْتُوا)

٩٣٣ - هَمْزٌ آخِرٌ: فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٤٠١/٨: «هَمْزٌ آخِرٌ»، وَقَالَ: «وَجَدْتُ فِي نَسَخَتِي، وَهِيَ فِيمَا أَظُنُّ مِنْ أَصَحِّ مَا يُوجَدُ مِنْ هَذَا النِّظْمِ: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) بِإِضَافَةِ الْهَمْزِ إِلَى: (آخِرٍ)، وَلَوْ قَالَ: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) . . . لَصَحَّ الْمَعْنَى أَيْضًا، وَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ»، وَكَذَا فِي شَرْحِ ابْنِ طُولُونَ ٢/٤٠٠، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٧٤.
 - رَدِفٌ: فِي (ب) ٥٧ هُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهِ.

٩٣٦ - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٤/٣٦٦: «وَأَمَّا تَمْثِيلُ النَّازِمِ وَابْنَهُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ لِلْهَاءِ بِنَحْوِ (لَمَهُ) وَ (لَمْ تَرَهُ)، وَلِلَّامِ بِ(ذَلِكَ) وَ (تِلْكَ) = فَمَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَاءِ السَّكْتِ وَلَامِ الْبَعْدِ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا، وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنْ غَيْرِهَا». وَانْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٢/١٠٠٠ - وَالْمَكُودِي ٢/٩١٠ - وَالْفَتْحُ الْوُدُودِي ٢/٧٨١ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢/١٨٨.
 ٩٣٧ - تُبَيِّنُ: هُوَ بَضْمُ التَّاءِ فِي (ب) ٥٧، وَ (د) ٤٠، وَ (ظ) ١٥٣، وَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ فِي: (أ) ٤٠، وَ (ج) ١٨١، وَذَكَرَ الضَّبِطَيْنِ: شَرْحُ الْمَكُودِي ٢/٩١١ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٧٥ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢/١٨٨.

(١) فَصِّلْ فِي: لَيْسَ فِي (أ) ٤٠.

(٢) هَمْزٌ: كَذَا فِي (أ) ٤٠، وَ (ب) ٥٧، وَ (ج) ١٨٢، وَكَذَا فِي: إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٧٥ - وَشَرْحُ ابْنِ طُولُونَ ٢/٤٠٥، وَكَانَ كَذَا فِي (د) ٤٠، فَكُتِبَ بَعْدَهُ تَاءٌ مَرْبُوطَةٌ، وَهُوَ بِلَفْظِ: (هَمْزَةٌ) فِي (ظ) ١٥٣، وَكَذَا فِي: الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٤/٢٠٧١ - وَشَرْحُ ابْنِ ابْنِ الْقَيْمِ ٢/١٠٠٢ - وَالشَّاطِبِيُّ ٨/٤٧٤ - وَالْمَكُودِي ٢/٩١٣.
 ٩٣٨ - سَابِقٌ: فِي (ب) ٥٧: (زَائِدٌ)، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ بِخَطِّ آخِرٍ وَكُتِبَ تَحْتَهُ (سَابِقٌ).

- ٩٣٩ وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى
أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعَةً، نَحْوُ (أَنْجَلَى)
٩٤٠ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا
٩٤١ وَفِي (أَسْمٍ، أَسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ) سَمِعَ
٩٤٢ وَ(أَيْمَنُ)، هَمْزُ (أَل) كَذَا، وَيُبَدَلُ

الْإِبْدَالُ

- ٩٤٣ أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَأَتْ مُوْطِيًا)
فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا -
٩٤٤ آخِرًا أَثَرُ الْفِ زَيْدٍ، وَفِي
٩٤٥ وَالْمَدَّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ
٩٤٦ كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ أَكْثَفَا
(فَاعِلٍ) مَا أُعْلِيَ عَيْنًا ذَا أَقْتَفِي
هَمْزًا يَرَى فِي مِثْلِ كَذَا (أَلْقَلَا بَدَ)
مَدَّ (مَفَاعِلٍ)، كَجَمْعٍ (نَيْفَا)

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ: كَذَا بجرهما في جميع نسخ التحقيق سوى (أ) ٤٠،
(ظ) ١٥٣، ففيهما برفعهما، وقال الشاطبي ٤٨٨/٨: «وقد رأيته مرفوعًا في
بعض النسخ». وانظر: إعراب الألفية ص ١٧٦.

- كاخْشَ وَأَمْضَى: فِي (أ) ٤٠: (كَامِضٍ وَاخْشَ).

٩٤١ - وَتَأْنَيْتُ: كَذَا بِالرَّفْعِ فِي (أ) ٤٠، وَ(د) ٤٠، وَهُوَ بِالْجَرِّ فِي (ب) ٥٧، وَ(ج) ٢/
١٨٣، وَكَذَا فِي: إعراب الألفية ص ١٧٦، وذكر الضبطين: حاشية الخضري ٢/
١٨٩.

٩٤٣ - هَدَأَتْ: كَذَا بفتح التاء فِي (أ) ٤٠، وَ(ب) ٥٧، وَ(ج) ١٨٤، وَهُوَ بضمها فِي
(د) ٤٠، وَ(ظ) ١٥٣.

٩٤٤ - أَقْتَفِي: جَعَلَهُ الشَّاطِبِيُّ ٣٢/٩ فَعَلَ أَمْرًا، فَقَالَ: «وَأَقْتَفَى» (مَعْنَاهُ: اتَّبَعَ).

٩٤٦ - كَجَمْعٍ: كَذَا بِالتَّنْوِينِ فِي (أ) ٤٠، وَ(ج) ١٨٥/٢، وَشرح الشاطبي ٤٢/٩ -
والمكودي ٩٢٣/٢ - والأشموني ٢١٧/٤ - وإعراب الألفية ص ١٧٧ - والسيوطي
٣٦٥ - وحاشية الخضري ١٩٢/٢، وَهُوَ بِلا تنوين فِي (ب) ٥٧، وَ(د) ٤٠، =

- ٩٤٧ وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزِيَا فِيمَا أَعْلُ
 ٩٤٨ وَآوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِي رُدَّ
 ٩٤٩ وَمَدًّا أَبْدَلَ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ
 ٩٥٠ إِنْ يُفْتَحَ أَثَرُ ضَمِّ الْوَافْتَحِ قَلْبُ
 ٩٥١ ذُو الْكُسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ
 ٩٥٢ فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَ(أَوْمُ)
 ٩٥٣ وَيَاءٌ أَقْلَبَ الْفَا كُسْرًا تَلَا
 لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هَرَاوَةٍ) جُعِلَ -
 فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِّهِ (وَوْفِي الْأَشْدِّ)
 كَلِمَةً أَنْ يَسْكُنَ، كَذَا (أَثَرُ وَائِي).
 وَآوًا، وَيَاءٌ أَثَرُ كُسْرِ يَنْقَلِبُ.
 وَآوًا أَصْرًا مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
 وَنَحْوَهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ
 أَوْيَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَإِذَا أَفْعَلًا -

= (وظا) ١٥٤ ب. قلت: الصواب التثوين؛ لأن مقتضى عدم التثوين أن يقال: (كَجَمْعِ نَيْفٍ) بالإضافة، ولأن الذي في الكافية الشافية ٢٠٨٤/٤: (كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا).

٩٤٩ - وَائِي: كذا في (أ) ٤٠ ب، و(ب) ٥٨ أ، و(د) ٤٠ ب، وكذا في: حاشية الصبان ٤/٢٢٣، ونقله عن خط ابن هشام - وحاشية الخضري ١٩٤/٢، ورُسم في (ظا) ١٥٥ أ (وائِي)، وجاء في (ج) ١٨٧/٢ أ (وائِي) بالبناء للمفعول، وكذا ضُبِطَ بالبناء للمفعول وَكُتِبَ (وائِي) في: شرح الشاطبي ٨٤/٩، ونَصَّ على أن الهمزة هنا تُبْدَلُ وَآوًا - وإعراب الألفية ص ١٧٧ - وشرح السيوطي ص ٣٦٥ - وابن طولون ٤١٧/٢. قلت: مقتضى بنائه للمفعول أن ترسم الهمزة على واو (وائِي)؛ لأنها تُسَهَّلُ إليه. انظر: حاشية الصبان ٢٢٣/٤ - والخضري ١٩٤/٢.

٩٥٢ - أَوْمُ: فعل مضارع بضم الهمزة الثانية بمعنى (أَقْصِدْ)، كذا في جميع النسخ والشروح التي اطلعتُ عليها، إلا في شرح الشاطبي ٩٥/٩، فقال: «هكذا رأيتُه في النسخ: (أَوْمُ) بفتح الهمزة والواو معًا، على وزن (أَعَمَّ)». وإن كان فيه على مذهب الخليل عيب السناد، يعني: عيب سناء التوجيه، انظره في التعليق على البيت (٤٢٥).

- وَنَحْوُهُ: في (أ) ٤٠ ب (وَنَحْوُهُ) بالنصب، وكذا في (ب) ٥٨ ب، فغُيِّرَ إلى الرفع، وجوِّزَ المكودي ٩٣٢/٢ فيه النصب واستحسنه.

٩٥٣ - يقول: أَقْلَبَ الْأَلِفَ - إذا تلا كسرًا أو ياءً تصغيرٍ - ياءً.

- ٩٥٤ في آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ٩٥٥ في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَ (الْفَعْلُ)
 ٩٥٦ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلَ أَوْ سَكَنَ
 ٩٥٧ وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً)، وَفِي (فَعْلُ)
 ٩٥٨ وَالْوَاوُ لَا مَبْعَدَ فَتَحِ يَا أَنْقَلَبْ
 ٩٥٩ إِنْ دَلَّ وَأَوْ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ
 ٩٦٠ وَيَكْسُرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا
 ٩٦١ وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رَدُّ أَلْيَا مَتَى
 زِيَادَتِي (فَعْلَانِ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا -
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ (الْحَوْنِ)
 فَأَحْكُمْ بِذَا الْإِغْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
 وَجْهَانِ، وَالْإِغْلَالُ أَوْلَى، كَذَا (الْحَيْلِ)
 كَذَا (الْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ)، وَوَجَبَ -
 وَيَا كَذَا (مُوقِنِ)، بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ
 يُقَالُ: (هَيْمٌ) عِنْدَ جَمْعٍ (أَهْيَمًا)
 أَلْفِي لَمْ فَعِلْ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا -

- ٩٥٥ - الْمُعْتَلُّ: فِي (ج) ١٨٩/٢ ب: (الْمُعْلُ)، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: الْفَتْحُ الْوُدُودِي ٧٩٩/٢.
 وَانْظُرْ: تَرْجِيحُ اللَّفْظِ الثَّانِي، وَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يُطْلِقُ الْمَعْتَلَّ عَلَى الْمُعْلِّ فِي: شَرْحِ
 الْمَرَادِيِّ ١٥٨٣/٣ - وَالْمَكُودِيِّ ٩٣٥/٢ - وَالْأَشْمُونِيِّ ٢٢٨/٤.
 - وَالْفَعْلُ: أَيُّ: وَالْفَعْلُ، وَفِي (ب) ١٥٨: (وَالْفَعْلُ)، قُلْتُ: يَظْهَرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُ.
 ٩٥٧ - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي أَضْحَاحِ الْمَسَالِكِ ٣٨٧/٤: «هَذَا الْمَوْضِعُ لَيْسَ مُخَرَّرًا فِي
 (الْخُلَاصَةِ)، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ النَّازِمِ؛ لَعَدَمِ ذِكْرِ شُرُوطِ هَذَا الْمَوْضِعِ.
 ٩٥٨ - يُرْضِيَانِ: كَذَا بِضَمِّ أَوَّلِهِ فِي (أ) ٤٠، وَ(ب) ٥٨، وَ(ظ) ١٥٧، وَعَلَيْهِ شَرْحُ:
 ابْنِ النَّازِمِ ٣٤٢ - وَالْمَرَادِيِّ ١٥٨٧/٣ - وَابْنِ عَقِيلٍ ١٩٨/٢ - وَالْهُوَارِيِّ ٣٤٦/٤ -
 وَالْمَكُودِيِّ ٩٣٧/٢ - وَالْأَشْمُونِيِّ ٢٣٠/٤ - وَابْنِ طُولُونَ ٤٢٦/٢، وَهُوَ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ
 فِي (د) ٤١، وَ(ج) ١٩١/٢، وَكَذَا فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢١١٦/٤، فَقَالَ فِي مَتْنِهَا:
 «إِذْ حُمِلَا عَلَى رَضِي وَالْمُعْطِي»، وَشَرْحُهَا عَلَى ذَلِكَ ٣٨٤/٢، وَشَرْحُهَا عَلَى ذَلِكَ
 الشَّاطِبِيِّ ١٤٤/٩، وَذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ: حَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٢٣٠/٤.
 ٩٥٩ - وَيَا: فِي (أ) ٤١: (أَوْ يَا).
 - اعْتَرَفَ: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ١٧٩، وَجَاءَ بِلَفْظِ:
 (اعْتَرَفَ) فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ: شَرْحِ الْمَرَادِيِّ ١٥٨٧/٣ - وَابْنِ الْقَيْمِ ١٠٢٥/٢ -
 وَالْهُوَارِيِّ ٣٤٥/٤ - وَالشَّاطِبِيِّ ٩٠٩/٩ - وَابْنِ طُولُونَ ٤٢٦/٢ - وَالْأَشْمُونِيِّ ٤/٤
 ٣٠٦، وَلَمْ يَنْصَ هَؤُلَاءِ الشَّرَاحُ عَلَى ضَبْطِهَا.

٩٦٢ كَتَاءٍ بَانَ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدَرَةٍ) كَذَا إِذَا كَ (سَبْعَانَ) صَيَّرَ

٩٦٣ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا (فُعَلَى) وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فَصْلٌ (١)

٩٦٤ مِنْ لَامٍ (فُعَلَى) أَسْمَاءُ اتَى الْوَاوُ بَدَلِ يَاءٍ، كَ (تَقَوَّى)، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ

٩٦٥ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعَلَى) وَصَفًا وَكَوْنُ (قُضَوَى) نَادِرًا لَا يَحْفَى

فَصْلٌ (٢)

٩٦٦ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا -

٩٦٧ فَيَاءُ الْوَاوِ أَفْلَبَنَّ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا.

٩٦٨ مِنْ يَاءٍ آوٍ وَاوٍ بِخَرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبْدَلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلًا -

(١) هذا الفصل في اعتلال لام (فُعَلَى) بفتح الفاء وضمها. ٩٦٤ - كَتَقَوَّى: في (ب) ٥٨: (كَبَقَوَّى)، ثم غُيِّرَ بخط آخر إلى: (كَتَقَوَّى)، وفي (أ) ٤١: نُقِطَتِ التَّاءُ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقٍ، وَنَقْطَةٌ مِنْ تَحْتٍ، وَفَوْقَهَا «مَعًا»، فَلْتُ: الْبَقَوَّى: هُوَ الْأِسْمُ مِنْ (بَقِيَ يَبْقَى بَقَاءً). انظر: الْقَامُوسُ (بَقِيَ) ١٦٣١.

(٢) هذا الفصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما أَلِفًا، وإبدال النون مِيمًا. ٩٦٨ - فِي الْفَتْحِ الْوُدُودِي ٨٠٩/٢: أَنَّ الْإِعْلَالَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَيْتِ «مَغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لَهُ فَصْلًا يَخْصُّهُ؛ وَلِذَلِكَ عَقَّدَ الْمَوْضُحُ لَهُ فَصْلًا، وَكَذَلِكَ فَعَلَ النَّاطِمُ فِي الْكَافِيَةِ وَالتَّسْهِيلِ، وَيُوجَدُ فِي نَوَادِرِ نَسْخِهِ هُنَا».

- يَاءٌ آوٍ وَاوٍ: كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ، وَالْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢١٢٤/٤، وَكَذَا فِي: جَمِيعِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا، سِوَى: شَرْحِ الشَّاطِبِيِّ ٢٢١/٩ - وَابْنِ الْجَزَرِيِّ ص ٤١٣ - وَابْنِ طُولُونَ ٤٣٣/٢، فَفِيهَا: (وَاوٍ آوٍ يَاءً).

- أَصْلُ: كَذَا بِفَتْحٍ فَضُمَ فِي (أ) ٤١: بِخَطِّ ابْنِ هِشَامٍ، وَفَوْقَهُ «صَحَّ»، وَكَذَا ضَبَطَهُ بِهِاءُ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ تَلْمِيزًا ابْنَ مَالِكٍ صَاحِبِ النُّسخَةِ الْمَشْهُورَةِ مِنَ الْأَلْفِيَةِ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ ٢٣٦/٤ - وَالْفَتْحِ الْوُدُودِي ٨١٠/٢ - وَحَاشِيَةِ الْخَضْرِيِّ ٢٠١/٢، وَهُوَ بِضَمٍ =

- ٩٦٩ إِنْ حَرَّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ
 ٩٧٠ إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ
 ٩٧١ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ وَفَعِلًا)
 ٩٧٢ وَإِنْ يَبْنِ (تَفَاعُلٍ) مِنْ (أَفْعَلٍ)
 ٩٧٣ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحَقَّ
 ٩٧٤ وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
- إِغْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ.
 أَوَيَاءُ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفُ
 ذَا (أَفْعَلٍ)، كَ (أَغْيَدٍ، وَأُحْرَلَا)
 وَالْعَيْنُ وَآوُ - سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلَّ
 صَحَّ أَوَّلُ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ
 يَخْصُ الْأِسْمَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

= فكسر (أَصْلُ) في (ب) ٥٩أ، و(د) ٤١ب، و(ظ) ١٥٨أ، و(ج) ١٩٥ب، وكذا في إعراب الألفية ص ١٨١، وهو أنسب للشطر الثاني؛ ليسلم البيت من عيب سناد التوجيه [انظر معناه في التعليق على البيت ٤٢٥]، والضبط الأول هو ظاهر شرح ابن مالك للبيت في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٥، إذ قال: «ومعنى (أصل): كان أضلاً»، وضبط هذا اللفظ بهذا المعنى في المعجمات هو (أَصْل) كـ (كُرْم) [انظر (أصل) في: تاج العروس ٧/ ٣٠٧]، أما الضبط الآخر فلا وَجْهَ له؛ لأنَّ الفعل لازم لا يَصِحُّ بناؤه للمجهول؛ لعدم وجود ما ينوب عن فاعله؛ فلذا قال ابن هشام في حواشيه على الألفية [نقله عنه الفتح الودودي ٢/ ٨١٠، ولم أقف عليه]: «المتعين (أَصْل)؛ لأنه لازم، فلا يُبْنَى للمفعول، ولم يُسَمَّعَ فيه».

٩٦٩ - التَّالِي: في (ظ) ١٥٨أ: (الثاني)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٩٤٨ - ونسخة من شرح السيوطي ص ٣٦٩. وانظر: الفتح الودودي ٢/ ٨١١.

٩٧١ - يريد بـ (فَعَلٍ) المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ)، ويريد بـ (فَعِلًا) الفعل الماضي الذي على وزن (فَعِلَ)، والألف فيه للإطلاق.

٩٧٣ - اسْتَحَقَّ: في إعراب الألفية ١٨٢ أنه (اسْتَحَقَّ) مبني للمعلوم، وهذا يؤدي إلى عيب سناد التوجيه، ولعله سبق قلم.

٩٧٤ - يقول: عَيْنُ الاسم - الذي آخره زيادة تختص بالاسم - واجب سلامتها.

- وَعَيْنُ: في حاشية (ظ) ١٥٩أ: «نسخة: (وقبل)».

- آخِرُهُ: كذا بالرفع في (أ) ٤١ب، و(ب) ٥٩أ، و(د) ٤١ب، و(ج) ١٩٧ب، وكذا في

شرح الهواري ٤/ ٣٥٩، وهو حَلٌّ: ابن الناظم ٣٤٥ - والمرادي ٣/ ١٦٠١ - والسيوطي

ص ٣٧٠، وهو بالنصب في (ظ) ١٥٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٢٦٩ - والمكودي

٢/ ٩٥٢ - وإعراب الألفية ص ١٨٢ - واللوامع الشمسية ١٩٧ب - والفتح الودودي =

٩٧٥ وَقَبْلَ (بَا) أَقْلِبْ مِمَّا التَّوْنِ إِذَا كَانَ مُسْكَنًا، كَ (مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا)

فَصْلٌ^(١)

٩٧٦ لِسَاكِنِ صَحَّ أَنْقُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ، كَ (أَبِنْ)

٩٧٧ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبْ، وَلَا كَ (أَبْيَضَ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلَا مِ عِلَالًا

٩٧٨ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩ وَ (مِفْعَلٌ) صَحَّ كَ (الْمِفْعَالِ). وَالْفِ (الْأَفْعَالِ، وَأَسْتَفْعَالِ).

٩٨٠ أَرِزْ لِيذَا الْإِعْلَالِ، وَالنَّالِزِمُ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

٩٨١ وَمَالٍ (إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ (مَفْعُولٍ) بِهِ - أَيْضًا - قَمِنْ

= ٨١٥ / ٢ - وحاشية الخضري ٢ / ٢٠٣، وهو حَلٌّ: ابن ابن القيم ٢ / ١٠٣٨ - وابن عقيل

٢ / ٢٠٣ - وابن الجزري ص ٤١٥ - والأشموني ٤ / ٢٣٩ - وابن طولون ٢ / ٤٣٨.

٩٧٥ - بَتَّ: كذا في: (أ) ٤١ب، و(ب) ٥٩ب، و(د) ٤٢أ، و(ظ) ١٥٩أ، وكذا في: شرح

المرادي ٣ / ١٦٠٣ - وابن ابن القيم ٢ / ١٠٣٨ - وابن عقيل ٢ / ٢٠٣ - والهوري ٤ /

٣٦٠ - والمكودي ٢ / ٩٥٣ - وابن الجزري ص ٤١٥ - والسيوطي ص ٣٧٠، وهو

بلفظ: (بَتَّ) في: (ظ) ٢٢٤ب، و(ج) ١٩٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩ /

٢٧٨ - وإعراب الألفية ص ١٨٢، ودَكَرَ الروايتين مع ترجيح الثانية معنًى: إتحاف

ذوي الاستحقاق ٢ / ٣٨٠ - وحاشية الصبان ٤ / ٢٠٤ - والفتح الودودي ٢ / ٨١٥.

(١) هذا الفصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما.

٩٧٦ - آتٍ: هو (آتٍ) اسم فاعل من (آتَى)، وأصله (آت)، فَخَفَّفَتْ همزته بنقل حركتها

إلى التنوين قبلها، فَكَبِّثَتْ همزة وصل.

٩٧٨ - مُضَارِعًا: في حاشية (ب) ٥٩ب: «المضارع، خ».

٩٨٠ - رَبَّمَا: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى: شرح المكودي ٢ /

٩٥٨ - وابن الجزري ص ٤١٧ - وإعراب الألفية ص ١٨٣، ففيها: (نَادِرًا)، وقال المكودي

وخالد: «وفي بعض النسخ: (رَبَّمَا)»، وفي حاشية (ب) ٥٩ب بخط آخر: «(نَادِرًا) صح».

= ٩٨١ - لِأَفْعَالٍ: في (د) ١٤٢: (لِأَفْعَالٍ). قَلْتُ: هو تصحيف، ولعلَّه سبق قلم.

- ٩٨٢ نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرَ
تَصَحَّحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ شَهْرٌ
٩٨٣ وَصَحَّحَ (الْمَفْعُولُ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
٩٨٤ كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفَعُولُ) مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَعْنِي
٩٨٥ وَشَاعَ نَحْوُ (نَيْمٍ) فِي (نُومٍ)
وَنَحْوُ (نِيَامٍ) شُدُودُهُ نَبِي

فَصْلٌ (١)

- ٩٨٦ ذُو اللَّيْنِ فَآ تَا فِي أَفْتَعَالٍ أَبْدِلَا
وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ (أَنْتَكَلَا)
٩٨٧ طَا تَا أَفْتَعَالٍ رَدَّ إِثْرَ مُطَبَّقٍ
فِي (أَدَانٍ، وَأَزْدَدَ، وَأَذَكِرَ) دَا لَأَبْقَى

= - مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ: كَذَا فِي (أ) ٤١ب، و(ب) ٥٩ب، و(د) ٤٢أ،
و(ظ) ١٦٠أ، و(ظ) ٢٢٥أ، وكذا في: الكافية الشافية ٢١٤٢/٤ - وشرح الهواري
٣٦٥/٤ - والشاطبي ٣٣٦/٩ - وابن الجزري ص ٤١٧ - والأشموني ٢٤٤/٤ -
والسيوطي ص ٣٧١ - وابن طولون ٤٤٣/٢، وغيّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية
الأخرى، وهو بلفظ: (مِنْ التَّقْلِ وَمِنْ حَذْفٍ) فِي (ج) ٢٠٠/٢ب، وكذا في: شرح
ابن عقيل ٢٠٥/٢ - والمكودي ٩٥٨/٢ - وإعراب الألفية ص ١٨٣.
- قَمِنَ: فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَةِ ص ١٨٣ - واللوامع الشمسية ٢٠١ أنه خبر مرفوع،
وَضُبِّطَ فِي (ب) ٥٩ب: (قَمِنَ) بفتح النون وسكونها.
٩٨٤ - الْفَعُولُ: فِي (د) ٤٢أ - وشرح ابن طولون ٤٤٦/٢ (الْمَفْعُولُ). قلت: هو
تحريف.

- (١) هذا الفصل في إبدالِ فاءِ (الافتعالِ) تاءً، وإبدالِ تائه طاءً.
٩٨٦ - يقول في الشطر الأول: حرفُ اللَّيْنِ - إذا كان فاءً فِي (أَفْتَعَالٍ) - يُبْدَلُ تاءً.
- أَبْدِلَا: كَذَا بِالضَّمِّ فِي (ب) ١٦٠أ، و(ج) ٢٠٢/٢ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/
٣٦٥ - وإعراب الألفية ص ١٨٤، وهو فِي (د) ٤٢ب: (أَبْدِلَا) بِالْفَتْحِ، فَهُوَ فِعْلٌ
أَمْرٌ، وَأَصْلُهُ: أَبْدِلْنِ.
- ذِي الْهَمْزِ: فِي (د) ٤٢ب: (ذَا الْهَمْزُ) بِالرَّفْعِ.
٩٨٧ - يقول في الشطر الأول: تاءُ (الافتعالِ) - إذا كان بعدَ حرفٍ مُطَبَّقٍ - يُرَدُّ طاءً.

فَصْلٌ^(١)

- ٩٨٨ فَأُمرِ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْكَ (وَعَدَ) إِحْدِفْ، وَفِيكَ (عِدَّة) ذَلِكَ أَطْرَدَ
 ٩٨٩ وَحَذَفْ هَمْزٍ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنِيَّتِي مُتَّصِفٍ
 ٩٩٠ (ظَلَّتْ، وَظِلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتَعْمَلَا (قَرَنَ) فِي (أَقْرَرَنَ)، وَ (قَرَنَ) نُقِلَا

الْإِدْغَامُ

- ٩٩١ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ، لَا كِمِثْلِ: (صَفَفٍ -
 ٩٩٢ وَذُلٍّ، وَكَلَلٍ، وَلَبَبٍ) وَلَاكَ (جَسَسٍ) وَلَاكَ (أَخْصَصَ ابْنِي).
 ٩٩٣ وَلَاكَ (هَيَّلَلٍ)، وَشَذَفِي (أَلٍّ) وَخَوَّهْ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبْلِ

(١) هذا الفصل في الإعلال بالحذف.

- ٩٨٨ - إِحْدِفْ: همزته همزة وصل، وَقُطِعَتْ لأنها جاءت في أول العجز.
 ٩٩٠ - يقول في الشطر الثاني: (قَرَنَ) اسْتُعْمِلَ فِي (أَقْرَرَنَ)، وَقَدْ نُقِلَ (قَرَنَ) فِيهِ أَيْضًا.
 - أَقْرَرَنَ: فِي (ب) ٦٠ب: (أَقْرَرَنَ). **قُلْتُ**: هُوَ تَصْحِيفٌ.
 ٩٩٢ - كَاخْصَصَ ابْنِي: كَذَا فِي (أ) ٤٢أ، وَ (ج) ٢٠٥/٢ب، وَهُوَ فِي (ب) ٦٠ب:
 (كَأَخْصَصَ ابْنِي)، وَفِي (د) ٤٢ب: (كَأَخْصَصَ ابْنِي)، **قُلْتُ**: الصَّوَابُ مَا فِي (أ) وَ (ج)، وَهُوَ مَا فِي شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الصَّادِ الثَّانِيَةِ حَرَكَةُ نَقْلِ مِنْ هَمْزَةِ (أَبِي) الْمَخْفُفَةِ بِالْحَذْفِ، لَا حَرَكَةُ تَخْلُصٍ مِنَ السَّاكِنِينَ، أَمَّا تَسْكِينُهَا فَيَزِيلُ مَوْضِعَ التَّمْثِيلِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٩٧٢/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٨٦ - وَشَرْحُ السِّيُوطِيِّ ص ٣٧٤ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢١٠/٢.
 ٩٩٣ - كَهَيَّلَلٍ: فِي (ب) ٦٠ب: (كَهَيَّلَلٍ). **قُلْتُ**: الصَّوَابُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ، مَعْنَاهُ: أَكْثَرَ مِنَ التَّهْلِيلِ، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِ(دَخَرَجَ)، وَلَيْسَ اسْمًا، انْظُرْ: شَرْحُ الْهَوَارِيِّ ٤/٣٧٨ - وَالْمَكُودِيِّ ٩٧٢/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٨٦ - وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٤/٢٦١.
 - أَلٍّ: **أَي**: أَلٍّ، وَفِي (ب) ٦٠ب: (أَلٍّ). **قُلْتُ**: الصَّوَابُ فَتْحُ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ، لَا اسْمَ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمَكُودِيِّ ٩٧٣/٢ - وَإِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ ص ١٨٦ - وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ٢١١/٢.

٩٩٤ وَ(حِي) أَفْكُكَ وَادْعِمُ دُونَ حَدِّز
 ٩٩٥ وَمَا بَتَاءَيْنِ أَبْتَدِي قَدْ يُقْتَصِرُ
 ٩٩٦ وَفَكَ حَيْثُ مَدْعَمُ فِيهِ سَكَنُ
 ٩٩٧ نَحْوُ (حَلَّتْ مَا حَلَّتْهُ) وَفِي
 ٩٩٨ وَفَكَ (أَفْعَلُ) فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمُ

* * *

٩٩٩ وَمَا بَجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ
 ١٠٠٠ أَخَصَى مِنْ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةِ
 ١٠٠١ فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى
 ١٠٠٢ وَإِلَيْهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ

٩٩٧ - حَلَّتْ: فِي (د) ٤٣ أ (حَلَّتْ) بفتح التاء، وعليها شرح: الفتح الودودي ٨٣٦/٢، وهو في شرح الشاطبي ٤٧٠/٩: «حَلَّتْ مَا حَلَّتْنَهُ»، وجاء في شرح السيوطي ص ٣٧٥: «(حَلَلْنَ مَا حَلَلْنَهُ) بالنون»، وأظن أن السيوطي عنى بقوله: (بالنون) الفعل الثاني فقط، فهو كرواية الشاطبي، ولكنَّ المحقِّق جعل الفعلين بالنون.

الفهارس^(١)

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الشواهد الشعرية.
- ٣ - فهرس أعلام العقلاء.
- ٤ - فهرس أعلام غير العقلاء.
- ٥ - فهرس الأمثلة النحوية.
- ٦ - فهرس الأحكام النحوية.
- ٧ - فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية.
- ٨ - فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه.
- ٩ - فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه.
- ١٠ - فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه.
- ١١ - فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية.
- ١٢ - فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية.
- ١٣ - فهرس ما عَيَّر ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية.
- ١٤ - ثبت المصادر والمراجع.
- ١٥ - فهرس الموضوعات.

(١) أحلتُ في هذه الفهارس إلى أرقام الأبيات، ما عدا فهرس الموضوعات، فأحلت فيه إلى أرقام الصفحات.

١ - فهرس الآيات^(١)

نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم البيت
﴿فَلَن يَغْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	آل عمران	٩١	٣٥٩
﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (إشارة لا نصًا)	هود	٨٥	٣٤٩
﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (إشارة لا نصًا)	طه	٧٢	١٠٤
﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِرَأْسِي وَلَا بِرَأْسِي﴾	طه	٩٤	٥٩٣
﴿نَشْدُوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	محمد	٤	٢٩٣
﴿وَالْقَمَرَ إِذَا نَلَلَهَا﴾	الشمس	٢	٩١١

(١) وضعتُ خطأً تحت النص المستشهد به من الآية.

٢ - فهرس الشواهد الشعرية (١)

البيت المستشهد به

رقم البيت

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	وَلَوْ تَسَوَّالْتَ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ ٣٠٢
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	فَنَدَلًا - زُرَيْقُ - أَلْمَالَ نَدَلُ الثَّعَالِبِ ٢٩٢
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا	صَدَدْتُ، وَطِيتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو ١٠٨
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا	فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مِسُورِ ٣٩٨
أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ	عَلَيْهِ الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا ٥٣٩

(١) وضعتُ خطًا تحت النص المستشهد به من البيت.

٣ - فهرس أعلام العقلاء

اسم العلم	رقم البيت	اسم العلم	رقم البيت
- آل الرسول ﷺ ورضي الله		- عَبْد الْأَشْهَل :	٨٧٢
عنهم :	١٠٠٢ ، ٢	- عَبْد شَمْس :	٧٨
- أَحْمَد (رسول الله ﷺ) = الرسول ﷺ		- عُمَر (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ) :	٢٤١ ، ١٤٣
- أَدَد :	٧٦	- عَمْرُو (سَيِّوِيَّة) :	٦١٤
- أَهْل الْبَصْرَة = الْبَصْرِيُّونَ		- عَطْفَان :	٦٦٣
- بَشْر الْبَكْرِي :	٥٣٩	- الْفَرَاء (في بعض النسخ) :	٣٨
- بَصْرِيّ = الْبَصْرِيُّونَ		- أَبُو قُحَافَة :	٧٨
- الْبَصْرِيُّونَ :	٨٨٩ ، ٥٢٦ ، ٢٧٩	- قَرْن :	٧٣
- أَبُو بَكْرٍ ﷺ :	٥٠٥ ، ٣٦١	- قَيْس (قَيْسُ بْنُ مَسْعُودٍ الْيَشْكُرِيُّ) :	١٠٨
- تَوَيْم :	٧٣٠ ، ٦٧٣ ، ٣١٧	- كُوفٍ = الْكُوفِيُّونَ	
- ثَعْل :	٦٧٠	- الْكُوفِيُّونَ :	٨٨٩
- جُشَم :	٦٧٢	- مُحَمَّد ﷺ = الرسول ﷺ	
- خَرْنَق :	٧٢	- مُحَمَّد بن مَالِك (الناظم) :	١
- الرسول ﷺ :	١٠٠١ ، ١٣٥ ، ٢	- مَعْدِيكَرِب :	٦٦٢
- سُلَيْم :	٢١٩	- ابن مُعِط :	٥
- سَعْد الْأَوْس (سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ﷺ) :	٥٩١	- نَحَاة الْبَصْرَة = الْبَصْرِيُّونَ	
- الصَّحْب (الصَّحَابَة ﷺ) :	١٠٠٢	- بنو نَمِر :	٢٦
- الصَّدِيق ﷺ = أَبُو بَكْرٍ ﷺ		- هُذَيْل :	٤٢٣
- طَيّ :	٩٣	- يُونُس (يُونُسُ بْنُ حَبِيب) :	٨٧٥

٤ - فهرس أعلام غير العقلاء

رقم البيت	اسم العلم	رقم البيت	اسم العلم
٣٨٥	- طُور سَيْنَاء:	٤٢	- أَذْرَعَات:
٧٣	- عَدَن:	٦٦٣	- أَصْبَهَان:
١١١	- الْعَقَبَة:	٨٠	- أُم عَرِيْط:
٣٧	- عَلِيُّون:	٨١	- بَرَّة:
٨١	- فَجَار:	١٠٨	- بَنَات أَوْبَر:
١٠٧	- اللَّات:	٨٠	- ثُعَالَة:
٧٣	- لَاحِق:	٦٦٥	- جُور:
٧٣	- هَيْلَة:	٩٦٢	- سَبْعَان:
٧٣	- وَاشِق:	٦٦٥	- سَقَر:
٢٧٤	- الْيَمَن:	٧٣	- شَذَقَم:

٥ - فهرس الأمثلة النحويّة

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
- آمين :	٦٢٨	- استعذ استعاذه :	٤٥٠
- أبْتْ هِنْدُ الأذى :	٢٣٠	- اسعين سعيًا :	٦٤١
- أبني أكرمك :	٥٦	- أصدق بهما :	٤٧٥
- أبني أنتَ حقًا صِرْفًا :	٢٩٦	- اضطف هذا وابني :	٥٤٤
- أتت بنت :	٧٥٣	- أظن ويظناني أختا زيدًا وعمرًا	
- أتم تبيني الحق منوطًا بالحكم :	١٤١	- أخوين في الرخا :	٢٨٥
- أتى زيدٌ مُنيرًا وجهه :	٢٢٥	- اعرف بنا فإننا نلنا المنع :	٥٨
- أتى القاضي بنت الواقف :	٢٣٢	- اعرفه حقه :	٥٦٨
- أجملًا إجمال من تجمالًا تجمالًا :	٤٤٩	- أعط ما دمت مُصيبًا درهما :	١٤٦
- أحسن يا هند :	٦٤٣	- أعط من سأل :	٨٩٣
- اخصص أبي :	٩٩٢	- اعلم إنه لذو ثقى :	١٨٠
- اخصص بود وثناء من صدق :	٥٤٠	- افرح الجدَل :	٢٨٩
- أدرجي أدرجي :	٥٣٠	- أفلأوافق نعتبط إذ تُشكر :	٦٠
- أدرعات :	٤٢	- اقتضاءم اقتضى ؟ :	٨٩٦
- أذهبن :	٦٣٥	- أفصدنهما :	٦٣٥
- أربعين حينًا :	٧٣٥	- أقم إقامة :	٤٥٠
- أرجونيا - أيها الفتى :	٦٢٠	- أكرم بأبي بكر أبا :	٣٦١
- أرض :	١٨	- ألسن من زاركُم نسج اليم :	٢٧٤
- أرضون :	٣٧	- أما أنت برًا فافترب :	١٥٦
- أزيد ذا الحيل :	٥٨٥	- إما ذي وإما النائية :	٥٥٣
- أزيد بن سعيد لا تهن :	٥٨٠	- امرز يقوم كرمًا :	٥٠٨
- أسار دان ؟ :	١١٤	- إن تجد إذا لنا مكافأة :	٧٠٢

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
-	٤٦٨	إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا	-
مُسْتَحْوِذَا:	٩٠٣	١٨٥	- جَبِيهَا أَدِرْ:
-	٤٩١	١٧٥	- حَبْدَا:
-	٩٣٧	٣٦٠	- حَظَلَّتْ:
-	٩٩٧	١٦٩	- حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ:
-	٤٠٠	٥٧٠	- حِينَ جَا نُبْدُ:
-	١٤	٦٢٩	- حَيْهَلْ:
-	٢٤١	١٨٣	- خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ:
-	٥٦٨	٣٦	- خُذْ نَبْلًا مَدَى:
-	٦٥	٣٧	- خِلْتَنِيهِ:
-	١٨٢	٦٢٧	- خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ:
-	٦٢٩	١٣٤	- دُونَكَ (اسْمُ فَعْلٍ):
-	٧٥٤	١١٨	- ذَا بِنَسْوَةٍ كَلِفَ:
-	٢٥	٣٣٥	- ذَكَرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُّ:
-	٧١٩	٣٣٧	- الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ:
-	٣٨٩	٦٣٠	- رَبِّ رَاجِينَا:
-	١٢٦	١٠٨	- رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا:
-	٤٤٠	٢٦٨	- رَدَّ رَدًّا:
-	١٢٧	٣٧٩	- رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ:
-	٦٣٠	٣١	- رُوِيَ:
-	٢٤١	٢٦	- زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ:
-	١٧٩	٧٥٥	- زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ:
-	٥٦٨	٣٥١	- زُرُّهُ خَالِدًا:
-	٤٤٩	٦٨٥	- زَكَّهِ تَرْكِيبَةً:
-	٤٤٦	٢٩٨	- زَيْدٌ جَزُلًا:
-	٣٩٢	٢٨٩	- زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي:
-	١١٣	٣٩١	- زَيْدٌ عَازِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ:

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
- زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا :	٣٤٧	- عَلَيْكَ (اسم فعل) :	٦٢٩
- سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ :	٢٨٨	- عَلِيُّونَ :	٣٧
- سَعْدٌ سَعَدَ الْأَوْسِ :	٥٩١	- عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ :	١٢٧
- سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرٍ :	٣٤٦	- عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ :	١٢٥
- سَلِينِيهِ :	٦٤	- عِنْدِي دِرْهَمٌ :	١٣٢
- سَلِيهِ مَا مَلَكَ :	٥٦	- غَارِمًا لَا أَجْفُو :	٩٠٩
- سُمَا :	١٨	- فَائِزٌ أُولُو الرِّشْدِ :	١١٥
- السُّنُونُ :	٣٧	- فَازَ الشُّهْدَا :	٢٢٧
- سَهْلُ الْأَمْرِ :	٤٤٦	- فَتَاةٌ أَوْ فَتَى كَحَيْلٍ :	٤٦٦
- سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً :	٣١١	- فَرَدَا أَذْهَبُ :	٣٣٢
- شَبِيرٌ أَرْضًا :	٣٥٧	- فِلْتُ :	٩٠٢
- شَتَانُ :	٦٢٧	- فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا :	٥٤١
- صَهْ :	١٤ ، ٦٢٧	- قَبْ :	٦٣٤
- ضَرَبْتُ زَيْدًا :	٧١٩	- قَبْلُهُ الْيَدَا :	٥٦٨
- ضَرَبِي الْعَبْدَ مَسِينًا :	١٤١	- قَدْ بَعَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ :	٢٨١
- الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ يَا ذَا السَّارِي :	٦٢٤	- قَدْ تَلَمَّلَمَا :	٤٥٢
- طَاهِرِ الْقَلْبِ :	٤٦٨	- قُدْسَ التَّقْدِيسِ :	٤٤٨
- طِبْ نَفْسًا تَفْدٍ :	٣٦٢	- قِرْنٌ - قِرْنٌ - أَقْرِرَنَّ :	٩٩٠
- طُورِ سِينَا :	٣٨٥	- قِفَا (قِفَنَّ) :	٦٤٨
- ظَلْتُ - ظَلْتُ - ظَلِلْتُ :	٩٩٠	- قَفِيزٍ بَرًّا :	٣٥٧
- عَالَمُونَ :	٣٧	- قُلْ ذَا مُشْفِقَا :	٢١٩
- عَبْدُ الْأَشْهَلِ :	٨٧٢	- قَلِيلُ الْحَيْلِ :	٣٨٩
- عَجِبْتُ أَنْ يَدُوَ :	٢٧٣	- كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ :	١٤٣
- عِشْرُونَ :	٣٦	- كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا :	٣٣٥
- عَظِيمُ الْأَمَلِ :	٣٨٩	- كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ :	١٣٩
- الْعَقَبَةُ :	١١١	- كَمْ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةً :	٧٤٨
- الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُفْتَنَى وَالْمُفْتَقَى :	٤٩١	- كَمْ شَخْصًا سَمَاءً ؟ :	٧٤٦

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
- كُنْتُه :	٦٤	- لَيْسِي :	٦٨
- كيف زيدٌ؟ :	١٣٧	- ما أوفى خليلينا! :	٤٧٥
- لا تكن جَلْدًا وتُظْهِرِ الْجَزَعَ :	٦٨٨	- ما بي أنتَ مَعْنِيًا :	١٥٩
- لا تَمَرُّزْ بِهِم إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا :	٣٢٠	- ما خِلُّ لَنَا :	١٢٦
- لا حَبْدًا :	٤٩٣	- ما زكا إِلَّا فتاةُ ابنِ الْعَلَا :	٢٣٣
- لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ :	١٩٩	- ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ! :	١٥٤
- لا يَبِغْ امرؤُ على امرئٍ مُسْتَسْهِلًا :	٣٤٠	- ما لبَّاغٍ مِنْ مَفَرٍّ :	٣٧٠
- لَدُنِّي :	٧١	- ما لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا :	١٣٥
- لِرُهْدٍ ذَا قَنَعٍ :	٣٠٠	- مُبْتَغِي جَاءِ وَمَا لَمْ نَهْضَ :	٤٣٦
- لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ :	١٧٥	- محمودُ المقاصِدِ الْوَرَعِ :	٤٣٩
- لِلْأَيْسَرِ مِلَّ تُكْفَى الْكُلْفُ :	٩١٣	- مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا :	٣٤٤
- لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا :	٥٥٥	- مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا :	٣٥٨
- لَمْ تَرَهُ :	٩٣٦	- مَدَّه فَامْتَدَّا :	٢٧١
- لَمْ تَكُونِي لِتُرَوِّمِي مَظْلِمَةً :	٤٥	- مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ :	١٠٥
- لَمْ يَبْدُ امرؤٌ لَكِنْ طَلَا :	٥٤٢	- الْمَرْتَقِي مَكَارِمَا :	٤٦
- لَمْ يَقُوا إِلَّا امرؤٌ إِلَّا عَلَيَّ :	٣٢٥	- مُرَوِّعُ الْقَلْبِ :	٣٨٩
- لِمَهُ؟ :	٩٣٦	- مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ :	٣٤٤
- لَنْ أَهَابَا :	٢٣	- الْمَطْوَاعَ مِرٍّ :	٩٠٨
- لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ		- الْمَعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي :	٤٣٨
أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ :	٥٠٥	- مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ :	٥٠٣
- لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفَا :	٢٩٦	- مَنْ بَتَّ ابْنَدَا :	٩٧٥
- لَوْ يَفِي كَفَى :	٧١١	- مَنْ ذَا أَسْعَيْدٌ أُمَ عَلِيٍّ؟ :	٥٧١
- لِي بَكَاءٌ ذَاتِ عُضْلِهِ :	٢٩٧	- مَنْ عِنْدَكُمَا؟ :	١٣٦
- لِي الْفَانِ بَابِنِينَ :	٧٥٢	- مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ :	٩٧
- لِي وَطَرٌ :	١٣٢	- مَنْ قَرَأَا؟ :	٢٢٩
- لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَذِي :	١٧٦	- مَنْ لِي مُنْجِدَا :	١٣١
- لَيْتِي :	٦٩	- مَنْ نَرْجُو يَهَبُ :	١٠٣

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
- مَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ :	٥٧٢	- هُنْ إِذَا اعْتَلَى :	٤٠٣
- مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا :	٣٥٧	- هُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا :	٣٠٣
- مَهْ :	٦٢٧	- هِيَهَاتَ :	٦٢٨
- مهما يكن من شيء :	٧١٢	- وَامَنْ حَقَر - بِئْرَ زَمْزَم :	٦٠٢
- نحن - العُربَ - أسخى من بَدَل :	٦٢١	- وَحَدَّكَ اجْتَهِد :	٣٣٦
- نُطْقِي اللهَ حَسْبِي وكَفَى :	١٢٠	- وقى اللهَ البطل :	٧٢٤
- نِعَمْ عُقْبَى الكَرَمَا :	٤٨٦	- وَوَفِيَّ الْأَشُدَّ :	٩٤٨
- نِعَمْ الفتَاةُ :	٢٣٦	- وَيَّ :	٦٢٨
- نِعَمْ الفتى :	٢٢٥	- يا غلامُ يعمرا :	٥٣٨
- نِعَمْ قومًا معشرُهُ :	٤٨٧	- يا قومُ احشَوْنُ :	٦٤٣
- نِعَمْ ما يقولُ الفاضلُ :	٤٨٩	- يا لِلْمَرْتَضَى :	٥٩٨
- نِيلَ خَيْرُ نائل :	٢٤٢	- يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابناكا :	٢٨١
- هل فتى فيكم ؟ :	١٢٦	- يَرُغْنَ مَنْ فُتِنَ :	٢٠
- هم سَرَاةٌ شُعْرَا :	١٤٢	- يَشَمَّ :	١٢

٦ - فهرس الأحكام النحوية

- الإباء: ٣٤٠، ٤٩٦
- الإباحة: ٦٧، ٢٣٢، ٢٦٣، ٤٧٦
- ٥٦٣
- الإبطال: ١٨٧
- الاجتناب: ٤٧٠، ٥٧٤
- الأحقّ (الاستحقاق): ٢١، ٣١٢
- ٣١٤، ٤٣٠، ٤٣٣، ٨٦٠
- الاختيار (المختار): ٦٥، ٢٦٠
- ٣١٤، ٣١٨، ٤٠١، ٨٦٢
- الاستعمال: ١٤٧، ١٧٠، ٤٨٤
- ٥٢٣، ٧٤٨
- الاستغناء: ١٣٧، ١٧١، ١٩١، ٣٢٢
- ٥٢٧، ٥٤٤، ٥٤٨، ٧٠٥، ٧٩٦
- ٨٧٩
- الأصحّ: ١٦٨، ٣٢٧
- الاضطرار (الضرورة): ٧٠، ١٠٨
- ٤١٩، ٥٨٣، ٦١٩، ٧٧٧، ٧٩٠، ٨٨٢
- الاطراد: ٣٨، ١٨٢، ٢٧٣، ٣٨٤
- ٤٤٢، ٤٦٥، ٥٩٥، ٦٧٨، ٧٩٥
- ٧٩٧، ٨١١، ٨١٤، ٩٨٨
- الأفضل: ٢٣٣
- الأوّلَى: ٢٧٩، ٤٦٠، ٩٥٧
- الباب (بابه): ٤٤١، ٤٤٧
- الباب (بابه): ٤٤١، ٤٤٧
- الجواز: ١٢٨، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٩
- ١٧٣، ١٨٨، ٢١١، ٢٧٦، ٣٤٤
- ٣٤٧، ٤٠٠، ٤٧٣، ٦٠٩، ٣١٨
- ٧٤٧، ٨٧٣، ٨٩٧
- الجودة: ٩٨٣
- الحثم: ٧٥، ١٣٨، ١٦٦، ٢٣١
- ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٩٢
- ٣٩٧، ٤٧٧، ٥٨١، ٦٠٥، ٦٨٣
- ٦٨٥، ٧٢١، ٧٧٤، ٨٣١، ٨٣٨
- ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٩٤، ٨٩٦
- الحسن: ٢٩، ١٩٥، ٢٣٦، ٤٢٣
- ٧٠٠، ٨٥٧، ٨٩٨
- الحظر: ١٤٨
- الحظّل: ٣٥٥، ٦١٠، ٨٨٨
- الدائم: ١٥١
- الراجع: ٢٦٣، ٧٠٧، ٧٠٨
- رُبّما [للقليل]: ١٩١، ٣٩٤، ٤١٤
- ٤٥٩، ٥٥٢، ٨٩٩، ٩٨٠
- الرد: ٥٨٩
- زُكِن: ١٧٣، ٢١٠
- الشائع: ٢٠٥، ٢٤١، ٣٨٣، ٥٩٧
- ٧٤٤، ٨٠٣، ٨١٢، ٨١٦، ٩٨٥

٧ - فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية

بأسماء أبواب الكافية الشافية^(١)

أبواب الكافية الشافية

أبواب الألفية

- [المقدمة]: ١ - ٧
- الكلام وما يتألف منه: ٨ - ١٤
- المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ: ١٥ - ٥١
- [المقدمة]: ١٥٥ / ١
- الكلام وما يتألف منه: ١٥٧ / ١
- الإعراب والبناء وما يتعلّق بذلك: ١ / ١٥٥
- النكرة والمعرفة: ٥٢ - ٧١
- العَلَمُ: ٧٢ - ٨١
- اسم الإشارة: ٨٢ - ٨٧
- الموصول: ٨٨ - ١٠٥
- المُعَرَّفُ بأداة التعريف: ١٠٦ - ١١٢
- الابتداء: ١١٣ - ١٤٢
- (كان) وأخواتها: ١٤٣ - ١٥٧
- ما ولا ولات وإنّ المشبّهات بليس: ١٥٨ - ١٦٣
- أفعال المقاربة: ١٦٤ - ١٧٣
- (إنّ) وأخواتها: ١٧٤ - ١٩٦
- النكرة والمعرفة: ٢٢٢ / ١
- فصل العَلَمُ: ٢٤٦ / ١
- فصل في اسم الإشارة: ٣١٤ / ١
- الموصول: ٢٥٢ / ١
- فصل في المُعَرَّفُ بالأداة: ٣١٩ / ١
- الابتداء: ٣٣٠ / ١
- الأفعالُ الرافعةُ الاسمَ الناصبةُ الخبرَ: ٣٨٠ / ١
- ما ولا ولات وإنّ المشبّهات بليس: ٤٣٠ / ١
- أفعال المقاربة: ٤٤٩ / ١
- الحروفُ الناصبةُ الاسمَ الرافعةُ الخبرَ: ٤٧٠ / ١

(١) أحلّت إلى الألفية بذكر أرقام الأبيات، وأما الكافية الشافية فذكرت الجزء والصفحة (مع شرح ناظمها)، واعتمدت فيها على عناوين النسخة التي اتخذها المحقّق أصلاً، وهي تصوّر الكافية الشافية وشرحها قبل تغييرات ابن مالك، ومن الملحوظ أن بين عناوينها وعناوين (الكافية الشافية) المطبوعة وحدها اختلافات يسيرة.

أبواب الألفية

أبواب الكافية الشافية

- (لا) التي لنفي الجنس: ١٩٧ - ٢٠٥
- (ظَنَّ) وأخواتها: ٢٠٦ - ٢١٩
- (لا) العاملة عَمَلَ (إِنَّ): ٥١٩/١
- الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين: ٥٤١/٢
- (أَعْلَمَ) وأَرَى: ٢٢٠ - ٢٢٤
- الفاعل: ٢٢٥ - ٢٤١
- النائب عن الفاعل: ٢٤٢ - ٢٥٤
- اشتغال العامل عن المعمول: ٢٥٥ - ٢٦٦
- اشتغال العامل عن المعمول: ٢٦٦ - ٢٧٧
- (أَعْلَمَ) وما جرى مجراه: ٥٦٩/٢
- الفاعل: ٥٧٦/٢
- النائب عن الفاعل: ٦٠٢/٢
- اشتغال العامل عن المعمول: ٦١٤/٢
- تعدي الفعل ولزومه: ٢٦٧ - ٢٧٧
- التنازع في العمل: ٢٧٨ - ٢٨٥
- المفعول المطلق: ٢٨٦ - ٢٩٧
- تعدي الفعل ولزومه: ٦٢٩/٢
- التنازع في العمل: ٦٤١/٢
- المفعول المطلق، وهو المصدر: ٦٥٣
- المفعول له: ٢٩٨ - ٣٠٢
- المفعول فيه، وهو المسمى: ظَرْفًا: ٣١٠ - ٣٠٣
- المفعول معه: ٣١١ - ٣١٥
- الاستثناء: ٣١٦ - ٣٣١
- الحال: ٣٣٢ - ٣٥٥
- التمييز: ٣٥٦ - ٣٦٣
- حروف الجر: ٣٦٤ - ٣٨٤
- الإضافة: ٣٨٥ - ٤١٩
- المضاف إلى ياء المتكلم: ٤٢٠ - ٤٢٣
- المفعول معه: ٦٨٧/٢
- الاستثناء: ٧٠٠/٢
- الحال: ٧٢٦/٢
- التمييز: ٧٦٧/٢
- حروف الجر: ٧٨٠/٢
- الإضافة: ٨٩٨/٢
- فصل في الإضافة إلى ياء المتكلم: ٩٩٧/٢
- إعمال المصدر: ٤٢٤ - ٤٢٧
- إعمال اسم الفاعل: ٤٢٨ - ٤٣٩
- أبنية المصادر: ٤٤٠ - ٤٥٦
- إعمال المصدر: ١٠١١/٢
- إعمال اسم الفاعل: ١٠٢٧/٢
- فصل في مصادر الفعل الثلاثي: ٤/٢٢٢١
- فصل في تصريف الفعل غير الثلاثي: ٢٢٣٤/٤

أبواب الألفية

أبواب الألفية

- أبنيّة أسماءِ الفاعلين والصفاتِ المشبّهة بها: ٤٥٧ - ٤٦٦
- أبنيّة أسماءِ الفاعلين والصفاتِ المشبّهة بها: ٢٢٢٢/٤، ٢٢٢٦/٤ - ٢٢٢٩/٤، ٢٢١٤/٤
- الصفة المشبّهة باسم الفاعل: ٤٦٧ - ٤٦٦
- الصفة المشبّهة باسم الفاعل: ٢ - ١٠٥٤
- التعجّب: ٤٧٤ - ٤٨٤
- التعجّب: ١٠٧٥/٢
- (نعم وبئس) وما جرى مجراهما: ٤٨٥ - ٤٩٥
- (نعم وبئس) وما جرى مجراهما: ٢ - ١١٠٠
- أفعال التفضيل: ٤٩٦ - ٥٠٥
- أفعال التفضيل: ١١٢٠/٢
- النَّعْت: ٥٠٦ - ٥١٩
- النَّعْت: ١١٥٣/٣
- التوكيد: ٥٢٠ - ٥٣٣
- التوكيد: ١١٦٨/٣
- العَظْف: ٥٣٤ - ٥٣٩
- العَظْف: ١١٩٠/٣
- عطف النَّسَق: ٥٤٠ - ٥٦٤
- عطف النَّسَق: ١١٩٨/٣
- البَدَل: ٥٦٥ - ٥٧٢
- البَدَل: ١٢٧٤/٣
- النداء: ٥٧٣ - ٥٨٤
- النداء: ١٢٨٨/٣
- فصل: ٥٨٥ - ٥٩١
- فصل: ١٣١٠/٣
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: ٥٩٢ - ٥٩٤
- فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: ١٣٢٢/٣
- أسماء لازمتِ النداء: ٥٩٥ - ٥٩٧
- فصل الأسماء المختصّة بالنداء: ٣ - ١٣٢٨
- الاستغاثة: ٥٩٨ - ٦٠٠
- الاستغاثة: ١٣٣٣/٣
- التَّنْذِير: ٦٠١ - ٦٠٧
- التَّنْذِير: ١٣٣٩/٣
- الترخيم: ٦٠٨ - ٦١٩
- الترخيم في النداء: ١٣٥٠/٣
- الاختصاص: ٢٠ - ٦٢١
- الاختصاص المشابه للنداء: ١٣٧٣/٣
- التحذير والإغراء: ٦٢٢ - ٦٢٦
- التحذير والإغراء: ١٣٧٩/٣
- أسماء الأفعال والأصوات: ٦٢٧ - ٦٣٤
- أسماء الأفعال والأصوات: ١٣٨٨/٣
- نُونًا التوكيد: ٦٣٥ - ٦٤٨
- نُونًا التوكيد: ١٣٩٨/٣

أبواب الألفية

أبواب الكافية الشافية

- ما لا ينصرف: ٦٤٩ - ٦٧٥
- إعراب الفعل: ٦٧٦ - ٦٩٤
- عوامل الجزم: ٦٩٥ - ٧٠٨
- فصل (لو): ٧٠٩ - ٧١١
- (أَمَّا) و(لَوْلَا) و(لَوْمًا): ٧١٢ - ٧١٦
- ما لا ينصرف وما لا ينصرف: ١٤٣١/٣
- إعراب الفعل: ١٥١٣/٣
- عوامل الجزم: ١٥٦٠/٣
- فصل في (لو): ١٦٢٨/٣
- فصل في (لَمَّا) و(أَمَّا): ١٦٤٢/٣،
- وفصل في (لَوْلَا) و(لَوْمًا) وما يتعلق بهما: ١٦٤٩/٣
- الإخبار بالذي والألف واللام: ٧١٧
- العدد: ٧٢٦ - ٧٤٥
- (كم) و(كَائِنٌ) و(كَذَا): ٧٤٦ - ٧٤٩
- الحكاية: ٧٥٠ - ٧٥٧
- التأنيث: ٧٥٨ - ٧٧٠
- المقصور والممدود: ٧٧١ - ٧٧٧
- كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا: ٧٧٨ - ٧٩٠
- جمع التكسير: ٧٩١ - ٨٣٢
- العدد: ١٦٥٦/٣
- (كم) و(كَائِنٌ) و(كَذَا): ١٧٠١/٤
- الحكاية: ١٧١٤/٤
- التذكير والتأنيث: ١٧٣٠/٤
- المقصور والممدود: ١٧٥٧/٤
- كيفية التثنية وجمع التصحيح: ١٧٧٩
- جمع التكسير وما يتعلق به: ١٨٠٧
- التصغير: ٨٣٣ - ٧٥٤
- النسب: ٨٥٥ - ٨٨٠
- الوقف: ٨٨١ - ٨٩٩
- الإمالة: ٩٠٠ - ٩١٤
- التصريف: ٩١٥ - ٩٣٧
- فصل يبين فيه ما يُصَرَّف وما لا يُصَرَّف وما يتعلق بذلك: ٢٠١٢/٤
- فصل في زيادة هَمْز الوصل: ٩٣٨ -
- من همزة القطع: ٢٠٧١/٤
- الإبدال: ٩٤٣ - ٩٦٣
- الإبدال: ٢٠٧٧/٤

أبواب الكافية الشافية

أبواب الألفية

- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| ● فصل : ٢١٢٠/٤ | ● فصل : ٩٦٤ - ٩٦٥ |
| ● فصل : ٢١٢٢/٤ ، ٢١٢٤/٤ | ● فصل : ٩٦٦ - ٩٧٥ |
| ● فصل : ٢١٣٨/٤ | ● فصل : ٩٧٦ - ٩٨٥ |
| ● فصل : ٢١٥٣/٤ ، ٢١٥٧ | ● فصل : ٩٨٦ - ٩٨٧ |
| ● فصل في الحذف : ٢١٦٢/٤ | ● فصل : ٩٨٨ - ٩٩٠ |
| ● فصل في الإدغام اللائق بالتصريف : | ● الإدغام : ٩٩١ - ٩٩٨ |
| ٢١٧٥/٤ | |
| ● [الخاتمة] : ٢٢٥٢/٤ | ● [الخاتمة] : ٩٩٩ - ١٠٠٢ |

٨ - فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه

(عدها ٢٢٣ بيت)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٥٠٣	٤٢٨	٣٥٠	٢٨٢	٢٥١	٣٠
٥٠٧	٤٣٦	٣٥١	٢٨٤	٢٥٢	٦٦
٥٠٩	٤٣٧	٣٥٤	٢٨٥	٢٥٤	٦٧
٥١١	٤٣٨	٣٦٤	٣٠٩	٢٥٥	١٤٤
٥١٢	٤٣٩	٣٦٦	٣١٤	٢٥٦	١٥٢ ^(١)
٥١٣	٤٧٠	٣٧١	٣١٥	٢٥٧	١٩٥
٥١٤	٤٧٢	٣٧٢	٣٢١	٢٥٨	٢٠٥
٥١٦	٤٧٣	٣٧٧	٣٢٢	٢٦٠	٢٣٠
٥١٧	٤٧٤	٣٨٣	٣٢٣	٢٦١	٢٣٣
٥١٨	٤٧٥	٣٨٥	٣٢٤	٢٦٢	٢٣٥
٥٢٤	٤٧٨	٤١٠	٣٢٨	٢٦٣	٢٣٦
٥٢٥	٤٨٣	٤١٢	٣٣٠	٢٦٥	٢٣٩
٥٢٨	٤٨٤	٤١٣	٣٣٥	٢٧٥	٢٤٤
٥٣٣	٤٩١	٤١٥	٣٣٦	٢٧٨	٢٤٥
٥٤٠	٤٩٣	٤١٦	٣٤٠	٢٧٩	٢٤٦
٥٤٢	٤٩٧	٤١٧	٣٤٣	٢٨٠	٢٤٧
٥٤٣	٥٠٢	٤٢٣	٣٤٤	٢٨١	٢٤٨

(١) شطره الأول من البيت نفسه وأهمل ابن مالك شطره الثاني، وأما الشطر الثاني فمن بيت من باب (إنَّ وأخواتها) أهمل ابن مالك شطره الأول.

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٩٣٨	٨٤٤	٧٧٧	٧٢٥	٦٣٣	٥٤٨
٩٣٩	٨٤٧	٧٧٩	٧٢٩	٦٣٥	٥٥٢
٩٥٥	٨٤٨	٧٨٦	٧٣٠	٦٣٩	٥٥٥
٩٥٦	٨٥١	٧٨٧	٧٣١	٦٤١	٥٦١
٩٥٧	٨٦٦	٧٨٩	٧٣٢	٦٤٢	٥٦٢
٩٦٨	٨٧٣	٧٩٣	٧٣٣	٦٤٣	٥٦٤
٩٧٢	٨٧٥	٧٩٥	٧٣٤	٦٤٤	٥٦٥
٩٧٤	٨٨٦	٧٩٦	٧٣٨	٦٤٥	٥٦٦
٩٧٦	٨٨٩	٧٩٧	٧٣٩	٦٤٦	٥٧٧
٩٨١	٨٩١	٧٩٨	٧٤٠	٦٤٧	٥٨٢
٩٨٢	٨٩٢	٨٠٠	٧٤١	٦٤٨	٥٨٤
٩٨٣	٨٩٥	٨٠٥	٧٤٢	٦٥٥	٥٨٦
٩٨٥	٨٩٧	٨١٢	٧٥١	٦٨٠	٥٨٩
٩٨٩	٩٠١	٨١٣	٧٥٣	٦٨٢	٦٠٢
٩٩٤	٩١١	٨١٤	٧٥٤	٦٨٥	٦٠٤
٩٩٨	٩١٢	٨١٩	٧٥٥	٦٨٩	٦٠٥
	٩١٤	٨٢٥	٧٥٨	٦٩٠	٦٠٧
	٩١٨	٨٢٧	٧٧١	٦٩٢	٦١٧
	٩٣٢	٨٢٩	٧٧٢	٦٩٤	٦١٨
	٩٣٣	٨٣٦	٧٧٣	٦٩٩	٦١٩
	٩٣٦	٨٤٢	٧٧٤	٧٢٣	٦٣٢

٩ - فهرس ما بقي في الألفية من أبيات

الكافية الشافية بأغلب لفظه

(عددتها ١٠٦ بيت)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٨٧٤	٦٩٦	٥٤٩	٤٢٢	٣٣٧	٨٢
٨٧٦	٧٠٧	٥٥١	٤٢٦	٣٤١	١٤٥
٩٠٢	٧٠٨	٥٥٧	٤٣٠	٣٤٢	١٧٠
٩١٠	٧١٥	٥٨٣	٤٣٤	٣٤٧	٢٠٤
٩٢٢	٧٢٦	٥٨٥	٤٣٥	٣٤٨	٢٣٢
٩٢٩	٧٣٧	٥٨٨	٤٧١	٣٥٧	٢٣٤
٩٤٦	٧٥٠	٥٩٢	٤٧٩	٣٥٨	٢٤١
٩٥٠	٧٥٢	٥٩٣	٤٩٠	٣٦١	٢٥٣
٩٥٤	٧٥٦	٥٩٦	٤٩٤	٣٦٥	٢٥٩
٩٦٤	٧٥٩	٦٠٣	٥٠٨	٣٧٤	٢٦٤
٩٦٥	٧٦٣	٦٠٩	٥١٠	٣٧٥	٢٦٦
٩٨٤	٧٦٨	٦١٥	٥٢٢	٣٨٤	٢٦٨
٩٩٠	٧٨٨	٦١٦	٥٢٧	٣٩٣	٢٧١
٩٩٥	٨٢٠	٦٤٠	٥٢٩	٣٩٥	٢٧٤
٩٩٦	٨٢٣	٦٥٠	٥٤١	٤٠٤	٢٩٠
٩٩٧	٨٢٤	٦٥٨	٥٤٤	٤١١	٢٩٤
	٨٣١	٦٦٢	٥٤٥	٤١٤	٣٠١
	٨٧٢	٦٨٧	٥٤٦	٤٢١	٣٢٩

١٠ - فهرس ما بقي في الألفيَّة من أشطَر
الكافية الشافية بلفظه^(١)

(عددھا ٢٨ شطرًا)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
١/٨٩٣	١/٨٢٢	١/٧٠٦	١/٣٨٦	٢/٢٩٢	١/١٣٨
١/٩٢٧	١/٨٤٣	١/٧١٠	١/٥٥٦	٢/٣٢٥	١/١٩٠
١/٩٣٧	١/٨٧٨	١/٧٢٤	١/٥٧٣	١/٣٣١	١/٢٣١
	١/٨٨٣	١/٧٦١	١/٦٥٢	١/٣٣٤	٢/٢٣٧
	١/٨٩٠	١/٨٠١	١/٦٨٨	١/٣٧٩	١/٢٧٢

(١) الرقم الأول للبيت، والرقم الثاني للشطر.

١١ - فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية^(١)

الباب	العدد	الباب	العدد
• [المقدمة]	٠/٧	• اشتغال العامل عن المعمول	١٢/١٢
• الكلام وما يتألف منه	٠/٧	• تعدي الفعل ولزومه	٥/١١
• المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ	٠/٧	• التنازع في العمل	٧/٨
• النكرة والمعرفة	١/٣٧	• المفعول المُطْلَق	٣/١٢
• العَلَم	٠/١٠	• المفعول له	١/٥
• اسم الإشارة	١/٦	• المفعول فيه	١/٨
• الموصول	٠/١٨	• المفعول معه	٢/٥
• المُعَرَّفُ بأداة التعريف	٠/٧	• الاستثناء	٩/١٦
• الابتداء	١/٣٠	• الحال	١٤/٢٤
• (كان) وأخواتها	٣/١٥	• التَّمْيِيز	٣/٨
• ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٠/٦	• حروف الجرّ	١١/٢١
• أفعال المقارَبة	١/١٠	• الإضافة	١٣/٣٥
• (إنّ) وأخواتها	٢/٢٣	• المضاف إلى ياء المتكلم	٣/٤
• (لا) التي لنفي الجنس	٢/٩	• إعمال المَصْدَر	٣/٤
• ظن وأخواتها	٠/١٤	• إعمال اسم الفاعل	٨/١٢
• (أَعْلَمَ وأَرَى)	٠/٥	• أبنية المصادر	٠/١٧
• الفاعل	٩/١٧	• أبنية أسماء الفاعلين والصفات	٩/١٧
• النائب عن الفاعل	٩/١٣	• المشبهة بها	٠/١٠

(١) الرقم الأول لعدد أبيات الباب أو الفصل في الألفية، والرقم الثاني لعدد الأبيات التي استعان فيها ابن مالك بأبيات الكافية الشافية.

العدد	الباب	العدد	الباب
١/٣	فصل لَوُ	٤/٧	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١/٥	أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا	٦/١١	التعجب
٣/٩	الإخبار بالذي والألف واللام		(نعم وبئس) وما جرى
١٣/٢٠	العدد	٤/١١	مجراهما
٠/٤	كم وكَأَيُّ وكذا	٣/١٠	أَفْعَلُ التفضيل
٧/٨	الحكاية	١١/١٤	النَّعت
٥/١٣	التأنيث	٧/١٤	التوكيد
٥/٧	المقصور والممدود	٠/٦	العطف
٥/١٣	كيفية تثنية المقصور والممدود	١٧/٢٥	عطف النَّسق
٢٠/٤٢	جمع التكسير	٢/٨	البَدَل
٧/٢٢	التصغير	٥/١٢	النداء
٧/٢٦	النَّسب	٤/٧	فصل
٩/١٩	الوَقْف		المنادى المضاف إلى ياء
٦/١٥	الإمالة	٢/٣	المتكلم
٨/٢٣	التصريف	١/٣	أسماء لازمة النداء
٢/٥	فصل في زيادة هَمْزِ الوصل	٠/٣	الاستغاثة
٦/٢١	الإبدال	٥/٧	النُّدْبَة
٢/٢	فصل	٦/١٢	الترخيم
٣/١٠	فصل	٠/٢	الاختصاص
٦/١٠	فصل	٠/٥	التحذير والإغراء
٠/٢	فصل	٢/٨	أسماء الأفعال والأصوات
٢/٣	فصل	١١/١٤	نُونُ التوكيد
٥/٨	الإدغام	٥/٢٧	ما لا ينصرف
٠/٤	[الخاتمة]	٩/١٩	إعراب الفعل
		٥/١٤	عوامل الجزم

١٢ - فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية

من فصول الكافية الشافية

(عددتها ١٨ فصلاً، وأجزاء من بابيّين)

موضعه في الكافية

الفصل

- ٢٣٣/١ • فصل في ضمير الشأن
- ٢٣٩/١ • فصل في الضمير المسمّى فصلاً
- ٣٧٣/١ • فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ
- ١٦٨٧/٣ • فصل في تمييز العدد بمذكّر ومؤنث
- ١٦٩٠/٣ • فصل في التاريخ
- ١٦٩٢/٣ • فصل فيما يترغّب من الأحوال والظروف
- ١٧٤٤/٤ • فصل في مدّتي الإنكار والتذكّر
- ١٨٨٦/٤ • فصل [في جَمْع الجَمْع]
- ١٩٩٢/٤ • فصل في الوقف على المهموز
- ٢١٠١/٤ • فصل في أحكام الهمزة المفردة
- ٢١٤٨/٤ • فصل في نواذر الإعلال
- ٢١٥٥/٤ • فصل [في إبدال ثالث الأمثال وثاني المثلّين وأوّل المثلّين ياءً]
- ٢١٧١/٤ • فصل [في القلب]
- ٢١٩٢/٤ • فصل في النون الساكنة
- ٢١٩٤/٤ • فصل في بناء مِثَالٍ مِنْ مِثَال
- ٢٢٤٢/٤ • فصل في الأمر
- ٢٢٤٤/٤ • فصل [في اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي]
- ٢٢٤٩/٤ • فصل [في اسم الآلة]
- ٢٢١٣/٤ • أجزاء من باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة)
- ٢٢٢٩/٤ • أجزاء من باب (في تصريف الفعل غير الثلاثي وما يتعلّق به)

١٣ - فهرس ما غيّر ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية^(١)

الباب	موضعه في الألفية	موضعه في الكافية الشافية
• الموصول	بعد (اسم الإشارة) الأبيات ١٠٥ - ٨٨	قبل (اسم الإشارة) ٢٥٢ / ١
• أبنية المصادر	بعد (إعمال اسم الفاعل) الأبيات ٤٤٠ - ٤٥٦	موزّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٢٢٣٤ / ٤ ، ٢٢٢١ / ٤
• أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة بها	بعد (أبنية المصادر) الأبيات ٤٦٦ - ٤٥٧	موزّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٢٢٢٦ / ٤ ، ٢٢٢٢ / ٤ - ٢٢٤١ / ٤ ، ٢٢٢٩
• الإخبار بالذي وبالألف واللام	بعد (أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا) الأبيات ٧٢٥ - ٧١٧	بعد (المقصور والممدود) / ٤ ١٧٧٠
• كيفية ثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا	بعد (المقصور والممدود) الأبيات ٧٧٨ - ٧٩٠	بعد (الإخبار بالذي وفروعه) / ٤ ١٧٧٩
• الوقف	بعد باب (النَّسَب) الأبيات ٨٨١ - ٨٩٩	بعد باب (الإمالة) ١٩٧٩ / ٤

(١) وضعتُ عناوين الأبواب هنا بلفظ عناوين الألفية، وهي قد تختلف عن ألفاظ
عناوين الكافية الشافية.

١٤ - ثبت المصادر والمراجع

المخطوطات والرسائل العلمية

- ١ - **البَهْجَةُ الوَفِيَّةُ**، لمحمد بن محمد الغَزِّي، وهو شرح منظوم للألفية، لمخطوطته صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٨٢٤٩ف.
- ٢ - **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدماميني:
 - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٢.
 - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٣.
 - مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٧.
 - مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٣.
 - مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٥.
 - مخطوطة الأزهرية برقم ٨٧٥١.
 - مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم ٥٨٨.
 - مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم ١٧٢٢ك.
 - مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم ١٥٦٦.
 - مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٧٩.
 - مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٢٠.
- ٣ - **حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك**، مخطوطة دار الكتب المصرية في القاهرة، برقم ١٨٧، نحو، تيمور.
- ٤ - **الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)**:
 - مخطوطة المكتبة السليمانية بإسطنبول، وَفِيَّة رئيس الكتاب، برقم ١٠٣٩، بخط ابن هشام المصري.

- مخطوطة مكتبة عارف حَكَمَت في المدينة النبوية، برقم ٤١٥/٨٠.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٢٠٢٦، وهي مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٤٥٤٥، مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٣٨٧.
- مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، مع إعرابها المسمى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.
- ٥ - **شرح ألفية ابن مالك**، لابن جابر الهَوَّاري، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحمن المَهْوس، محفوظ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- ٦ - **طبقات النحاة واللغويين**، لابن قاضي شُهبة:
 - مخطوطة الظاهرية برقم (٤٣٨ تاريخ).
 - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).
- ٧ - **اللوامع الشمسية في إعراب الألفية**، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.
- ٨ - **المالكية في القراءات**، لابن مالك، مخطوطة المكتبة السليمانية بإسطنبول، مكتبة لآلة لي، برقم ٦٢.
- ٩ - **هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك**، لابن طولون، مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تيمور، الرسالة الحادية عشرة.

المنشور

- ١٠ - **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مُراد المُرادِيّ وزوائد أبي إسحاق**، لمحمد بن أحمد العثماني المكناسي، ابن غازي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١ - **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، للقسطلاني، الطبعة السابعة، بولاق، ١٣٢٣هـ.

- ١٢ - إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، لبرهان الدين بن قَيِّم الجَوْزِيَّة، بتحقيق د. محمد السَّهْلِيّ، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٣ - إشارة التَّعْيِين في تراجم النُّحاة واللُّغَوِيَّين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٤ - إعراب الألفية، المسمّى: تَمْرِين الطُّلَاب في صِنَاعَةِ الإِعْرَاب، لخالد الأزهرى، راجعه عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٥ - الإقناع في القراءات السبع، لابن البَازِش، تحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.
- ١٦ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدورد فنديك، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦م.
- ١٧ - إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق سعد الغامدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، مع عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٩ - إيجاز التَّعْرِيف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق د. محمد المهدي عبد الحي سالم، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٠ - البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
- ٢١ - بُغْيَةُ الطَّلَب في تاريخ حَلَب، لعمر بن أحمد بن أبي جَرَادَةَ العُقَيْلِي كمال الدين بن العَدِيم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.
- ٢٢ - بُغْيَةُ الوُعَاة في طبقات اللُّغَوِيَّين والنُّحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- ٢٣ - **البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تأليف محمد بن يعقوب القَيْرُوزَابَادِيّ، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٤ - **البَهجة المَرْضية**، شرح ألفية ابن مالك، للسيوطي، تحقيق علي سعيد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢٥ - **تاج العَرُوس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الحُسَيني الزَّبيديّ، الطبعة الكويتية، تحقيق مجموعة من المحققين.
- ٢٦ - **تاريخ ابن الورديّ**، لعمر بن مُطَفَّر، المشهور بابن الورديّ، ويسمّى (تِمّة المُختَصَر في أخبار البَشَر)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٢٧ - **تاريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خُلدُون الحَضْرَمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤هـ.
- ٢٨ - **تاريخ الإسلام وَوَفَيَات المشاهير والأعلام**، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٩ - **تَحْبِير التَّيسِير في القراءات العَشْر**، لابن الجَزَرِيّ، تحقيق أحمد محمد القضاة، دار الفرقان، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٣٠ - **تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي**، لسليمان بن عبد العزيز العُيُوني، بحث منشور في مجلة الجمعية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، الرياض.
- ٣١ - **تَذْكِرَة الحُفَاط**، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ٣٢ - **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، بتحقيق محمد كامل بركات، دارالكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- ٣٣ - **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد الأزهرى، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

- ٣٤ - **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لبدر الدين الدَّمَامِينِي، تحقيق شيخنا د. محمد بن عبد الرحمن الْمُفَدِّي حفظه الله، مطبعة الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٣٥ - **التَّكْمِلَة لكتاب الصَّلَة**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القُضَاعِي، تحقيق د. عبد السلام الهرَّاس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.
- ٣٦ - **تهذيب الأسماء واللُّغات**، للتَّوَوِّي، اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٧ - **حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٣٨ - **حاشية الشُّمْنِيّ على الْمُغْنِي (المُنْصِف من الكلام على مغني ابن هشام)**، لأحمد بن محمد الشُّمْنِيّ، المطبعة البهية بمصر، وبهامشها شرح الدماميني على المغني.
- ٣٩ - **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمُونِي**، لمحمد بن علي الصَّبَّان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
- ٤٠ - **حاشية أحمد المَلَوِّي على شرح المَكْوَدِي لألفية ابن مالك**، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ.
- ٤١ - **حاشية يس الجَنْصِي العَلِيمِي على التصريح**، مطبوعة بذيّل التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرِي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٤٢ - **الدَّرَر الكامنة في أعيان المِثَّة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العَسْقَلَانِي، تحقيق محمد عبد المعيد خان مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ٤٣ - **ذَيْل مِرْآة الْجَنَان**، لِقُطْب الدين موسى اليُونِينِي، بعناية وزارة التحقيقات الحكومية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، طبعة مصورة عن ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م في حيدرآباد، الهند.
- ٤٤ - **ذَيْل معرفة القُرَّاء الكِبَار**، لابن مَكْتُوم، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار مصر للتأليف، ١٩٦٩م.

- ٤٥ - **الرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ**، لابن مَصَّاءِ الْقُرْطُبِيِّ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار المعالم الثقافية، الأحساء، السعودية.
- ٤٦ - **زَوَاهِرُ الْكَوَائِبِ وَبَوَاهِرُ الْمَوَاكِبِ**، حاشية على شرح الأَشْمُونِي للألفية، لأبي عبد الله محمد بن علي التونسي المالكي، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، ١٢٩٠هـ.
- ٤٧ - **السَّبْعَةُ فِي الْقَرَاءَاتِ**، لابن مُجَاهِدٍ، تحقيق شَوْقِي ضَيْف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٨ - **السُّلُوكُ فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُلُوكِ**، تأليف بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكِنْدِي، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأَكْوَع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٤٩ - **سَيْرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ**، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شُعَيْب الأرْنَؤُوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٠ - **سيرة ألفية ابن مالك تأليفاً وإبرازاً وتحقيقاً**، لسليمان بن عبد العزيز العُيُونِي، بحث منشور في مجلة الدرعية، الرياض، العدد ٤٦، سنة ١٤٣٠هـ.
- ٥١ - **شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ**، تأليف عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرْنَؤُوط، محمود الأرْنَؤُوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٥٢ - **شرح ابن طُولُونٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ**، لابن طُولُونٍ الصَّالِحِي، تحقيق عبد الحميد الكُبَيْسِي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٥٣ - **شرح ابن عَقِيلٍ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ**، لابن عَقِيلٍ، على هامش حاشية الخُضْرِي.
- ٥٤ - **شرح الأَشْمُونِي لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ (مع حاشية الصَّبَّانِ)**، رتبه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.
- ٥٥ - **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، نشر دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- ٥٦ - **شرح ألفية ابن مالك**، لابن النّاظم، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، سنة ١٣١٢هـ، وعدت إلى تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (وأنص عليها).
- ٥٧ - **شرح ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهوّاري، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- ٥٨ - **شرح الكافية الشافية في علمي العرّوض والقافية**، لأبي العرفان محمد بن علي الصّبّان، تحقيق د. فتوح خليل، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، سنة ٢٠٠٠م.
- ٥٩ - **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٦٠ - **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أم قاسم المراديّ، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.
- ٦١ - **شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك**، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكوّدي، تحقيق فاطمة الراجحي، نشر جامعة الكويت، ١٤١٤هـ.
- ٦٢ - **شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ**، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٦٣ - **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك الأندلسي، تحقيق طه محسن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ.
- ٦٤ - **الصّحاح (تاج اللغة وصّحاح العربية)**، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٦٥ - **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي الشبكي، تحقيق د. محمود محمد الطّناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلّو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- ٦٦ - **طَبَقَات الشافعية**، لابن قاضي شُهْبَة الدمشقي، اعتناء الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٦٧ - **طَبَقَات النُّحَاة وَاللُّغَوِيِّينَ**، لابن قاضي شُهْبَة، بتحقيق د. محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
- ٦٨ - **العِبَر فِي خَبَر مَنْ غَبَرَ**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- ٦٩ - **العُيُون الغامِزة على خَبَايا الرَّامِزة**، للدِّمَامِينِي، تحقيق الحَسَّانِي حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، سنة ١٤١٥هـ.
- ٧٠ - **غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ**، لأبي الخير بن الجَزَرِي، غُنِّيَ بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٧١ - **فَتْحُ الرَّبِّ المالك بشرح ألفية ابن مالك**، لمحمد بن قاسم الغَزِّي، تحقيق محمد الختروشي، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، سنة ١٩٩١م.
- ٧٢ - **الْفَتْحُ الْوُدُودِي على المَكُودِي**، وهو حاشية لأبي العباس بن حَمْدُون بن الحاج على شرح المَكُودِي للألفية، ضبط محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٧٣ - **الفَلَاكَةُ وَالْمَفْلُوكُونَ**، لأحمد بن علي الدَّلْجِي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٧٤ - **فَوَاتِ الْوَفَايَاتِ**، تأليف محمد بن شاكر بن أحمد الكُتُبِي، تحقيق علي محمد معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٧٥ - **القاموسُ الْمُحِيطُ**، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٦ - **القلائد الجَوْهَرِيَّة فِي تَارِيخِ الصَّالِحِيَّةِ**، لمحمد بن طُولُون الصَّالِحِي، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٩٤٩م.

- ٧٧ - **كاشف الخصاصية عن ألفاظ الخلاصة**، لابن الجَزَري، وليس هو صاحب غاية النهاية كما ظنَّ المحقق، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٣هـ.
- ٧٨ - **الكافي في العَرُوض والقَوافي**، للخطيب التَّبْرِيْزي، تحقيق الحَسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ.
- ٧٩ - **الكافية الشافية**، لابن مالك، مطبوعة ومحقَّقة مع شرحها، وعدتُ للموازنة إلى طبعة شركة الإسلام، في مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، سنة ١٣٣٢هـ.
- ٨٠ - **كتاب في علم العَرُوض**، لأبي الحسن العَرُوضي، تحقيق د. جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٥م.
- ٨١ - **كتاب سيبويه (الكتاب)**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- ٨٢ - **كَشَفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ**، للحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٨٣ - **لسان العرب**، لابن مَنْظُور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- ٨٤ - **مِرْآة الْجِنَانِ وَعِبْرَةُ الْبِقَظَانِ**، لأبي محمد اليَافِعي المكي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٨٥ - **المُزْهَرُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا**، للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٦ - **المُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ**، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٨٧ - **المِصْبَاحُ الْمُنِيرُ**، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٨٨ - **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، المُسَمَّى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٨٩ - **معجم الذهبي (معجم محدثي الذهبي)**، للإمام الذهبي، تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- ٩٠ - **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**، جمع وإعداد محمد عيسى صالحية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٩١ - **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**، ليوسف سركيس الدمشقي، دار صادر، بيروت، مصورة من طبعة مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ.
- ٩٢ - **المُفَضِّلِيَّات**، للمُفَضَّل بن محمد الضَّبِّي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط٦.
- ٩٣ - **المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البناء، وعيَّاد بن عيد الثُبَيْتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد، نشر معهد البحوث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
- ٩٤ - **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزنة الأدب، دار صادر، بيروت، ط١.
- ٩٥ - **مُنادمة الأطلال ومُسامرة الخيال**، لعبد القادر بَدْران، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٥م.
- ٩٦ - **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حَيَّان، تحقيق سدني كلازر، نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيتيكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.
- ٩٧ - **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، لمحمد بن محمد المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر بِنغازي.
- ٩٨ - **النُجُوم الزاهرة في مُلوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي، دار النشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- ٩٩ - **النَّشْر في القراءات العَشْر**، لأبي الخير بن الجَزْري، تصحيح علي محمد الضَّبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٠٠ - **نَفْح الطَّيِّب من غُصْن الأندلس الرَّطِيب**، لأحمد بن محمد المَقْرِيّ التُّلُمِسَانِي، نشر دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، تحقيق د. إحسان عباس.
- ١٠١ - **النُّكْت على الألفية والكافية والشافية والشُّذُور والنُّزْهَة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٢ - **نهاية الراغب في شرح عَرُوض ابن الحاجب**، لجمال الدين الإسْنَوِي، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ١٠٣ - **هَمْع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- ١٠٤ - **الوافي بالوفيات**، لخليل بن أيك الصَّفَدِي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* المقدمة	٥
* دراسة بين يدي الألفية	١١
ترجمة الإمام ابن مالك	١١
- اسمه	١١
- كنيته ولقبه	١٥
- مولده ووفاته	١٥
- نشأته ورحلاته وطلبه للعلم وشيوخه وتدريسه	١٧
- تلاميذه	٢١
- أبناؤه	٢٣
- مؤلفاته	٢٤
- مكانته	٢٥
نبذة عن ألفية ابن مالك	٢٦
- اسمها	٢٦
- عدد أبياتها	٢٦
- أين أُلّف ابن مالك ألفيته؟ ومتى؟ ولمن؟	٢٨
- كيف أُلّف ابن مالك ألفيته؟ وما علاقتها بالكافية الشافية؟	٢٨
- ماذا بقي من الكافية الشافية في الألفية؟	٣٠
- هل شرح ابن مالك ألفيته؟	٣١
- طبعاتها، وتحقيقها	٣٢
- إبرازها واختلاف نسخها	٣٦
مقدمة التحقيق	٤٥
- مخطوطات التحقيق	٤٥

الصفحة

الموضوع

٥٣ نماذج من صور المخطوطات

* نص الألفية محققاً *

٦٧ - (المقدمة)

٦٩ - الكلام وما يتألف منه

٧١ - المُعَرَّبُ والمُبْنِيّ

٧٦ - النكرة والمعرفة

٧٩ - العَلَم

٨١ - اسم الإشارة

٨٢ - الموصول

٨٥ - المَعْرِفُ بأداة التعريف

٨٦ - الابتداء

٩٠ - (كان) وأخواتها

٩١ - (ما ولا ولات وإن) المشبّهات بليس

٩٢ - أفعال المقاربة

٩٣ - (إنّ) وأخواتها

٩٦ - (لا) التي لنفي الجنس

٩٧ - (ظنّ) وأخواتها

٩٨ - أَعْلَمَ وَأَرَى

٩٩ - الفاعل

١٠٠ - النائب عن الفاعل

١٠٢ - اشتغال العامل عن المعمول

١٠٤ - تعدّي الفعل ولزومه

١٠٥ - التنازع في العمل

١٠٦ - المفعول المطلق

١٠٧ - المفعول له

١٠٨ - المفعول فيه

١٠٨ - المفعول معه

الموضوع	الصفحة
- الاستثناء	١٠٩
- الحال	١١١
- التمييز	١١٤
- حروف الجرّ	١١٥
- الإضافة	١١٧
- المضاف إلى ياء المتكلم	١٢١
- إعمال المَصْدَرِ	١٢١
- إعمال اسم الفاعل	١٢٢
- أبنية المصادر	١٢٣
- أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها	١٢٦
- الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٢٧
- التعجب	١٢٨
- نعم وبئس، وما جرى مجراهما	١٢٩
- أفعُل التفضيل	١٣٠
- التَّعْت	١٣١
- التوكيد	١٣٣
- العطف	١٣٥
- عطف النَّسَقِ	١٣٦
- البدل	١٣٨
- النداء	١٣٩
- فصل	١٤٠
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٤٢
- أسماء لازمت النداء	١٤٢
- الاستغاثة	١٤٣
- النُّدْبَة	١٤٣
- الترخيم	١٤٤
- الاختصاص	١٤٥

الصفحة

الموضوع

- ١٤٦ التحذير والإغراء
- ١٤٦ أسماء الأفعال والأصوات
- ١٤٧ نُوبًا التوكيد
- ١٤٩ ما لا يَنْصَرِفُ
- ١٥١ إعراب الفعل
- ١٥٣ عوامل الجَزْم
- ١٥٥ فصل لَوْ
- ١٥٥ أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا
- ١٥٥ الإخبار بالذي والألف واللام
- ١٥٦ العدد
- ١٥٩ كم وكَأَيِّنْ وكذا
- ١٥٩ الحكاية
- ١٦٠ التأنيث
- ١٦٢ المقصور والممدود
- ١٦٢ كيفية تثنية المقصور والممدود
- ١٦٣ جمع التكسير
- ١٦٨ التصغير
- ١٧٠ النَّسَب
- ١٧٣ الوَقْف
- ١٧٥ الإمالة
- ١٧٧ التصريف
- ١٧٩ فصلٌ في زيادة هَمْزِ الوَصْلِ
- ١٨٠ الإبدال
- ١٨٣ فصل
- ١٨٣ فصل
- ١٨٥ فصل
- ١٨٦ فصل

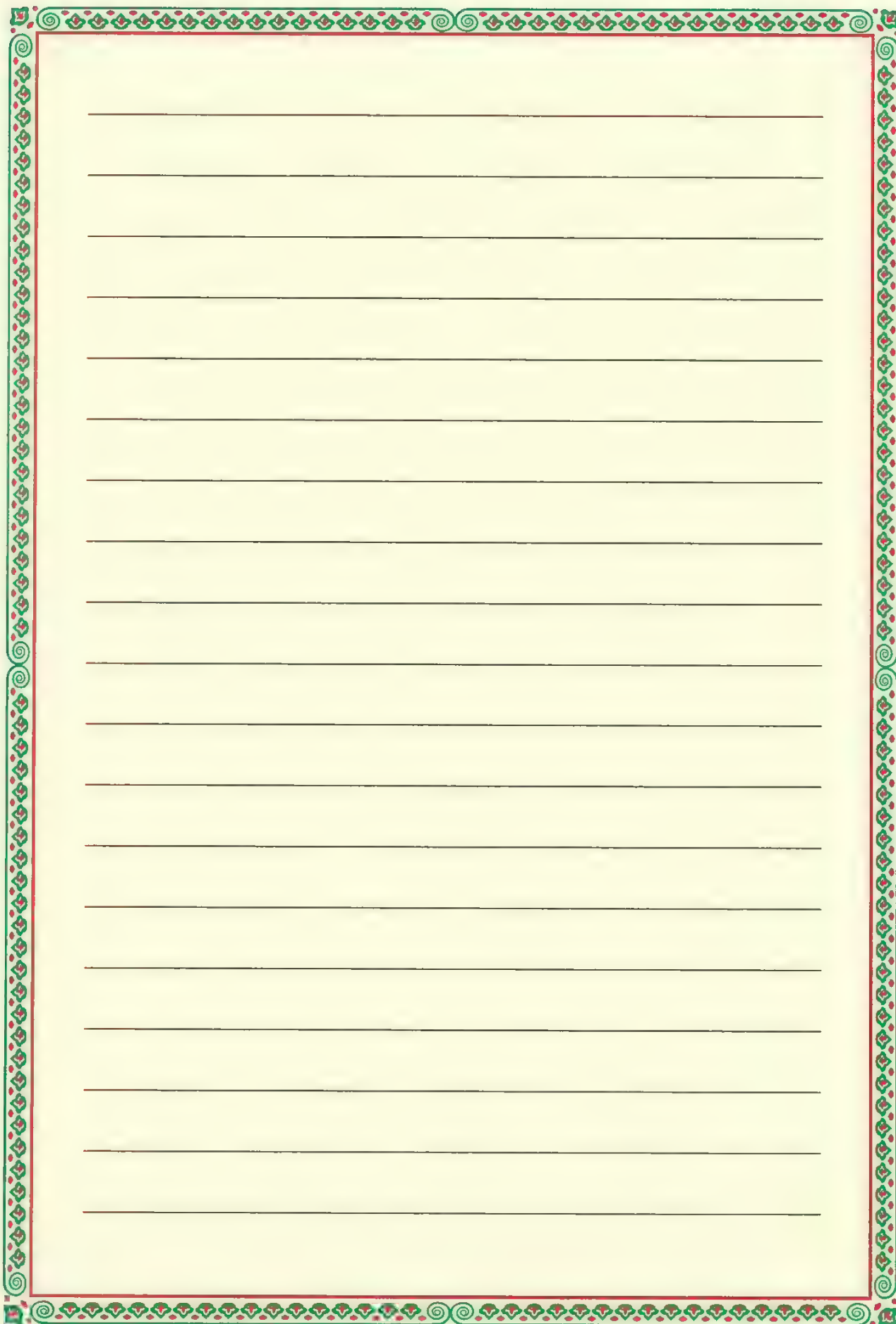
الموضوع	الصفحة
- فصل	١٨٧
- الإدغام	١٨٧
- (الخاتمة)	١٨٨
* الفهارس	١٨٩
- فهرس الآيات	١٩١
- فهرس الشواهد الشعرية	١٩٢
- فهرس أعلام العقلاء	١٩٣
- فهرس أعلام غير العقلاء	١٩٤
- فهرس الأمثلة النحوية	١٩٥
- فهرس الأحكام النحوية	٢٠٠
- فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية	٢٠٢
- فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه	٢٠٧
- فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه	٢٠٩
- فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه	٢١٠
- فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية	٢١١
- فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية	٢١٣
- فهرس ما عَيَّر ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية	٢١٤
- ثبت المصادر والمراجع	٢١٥
- فهرس الموضوعات	٢٢٦

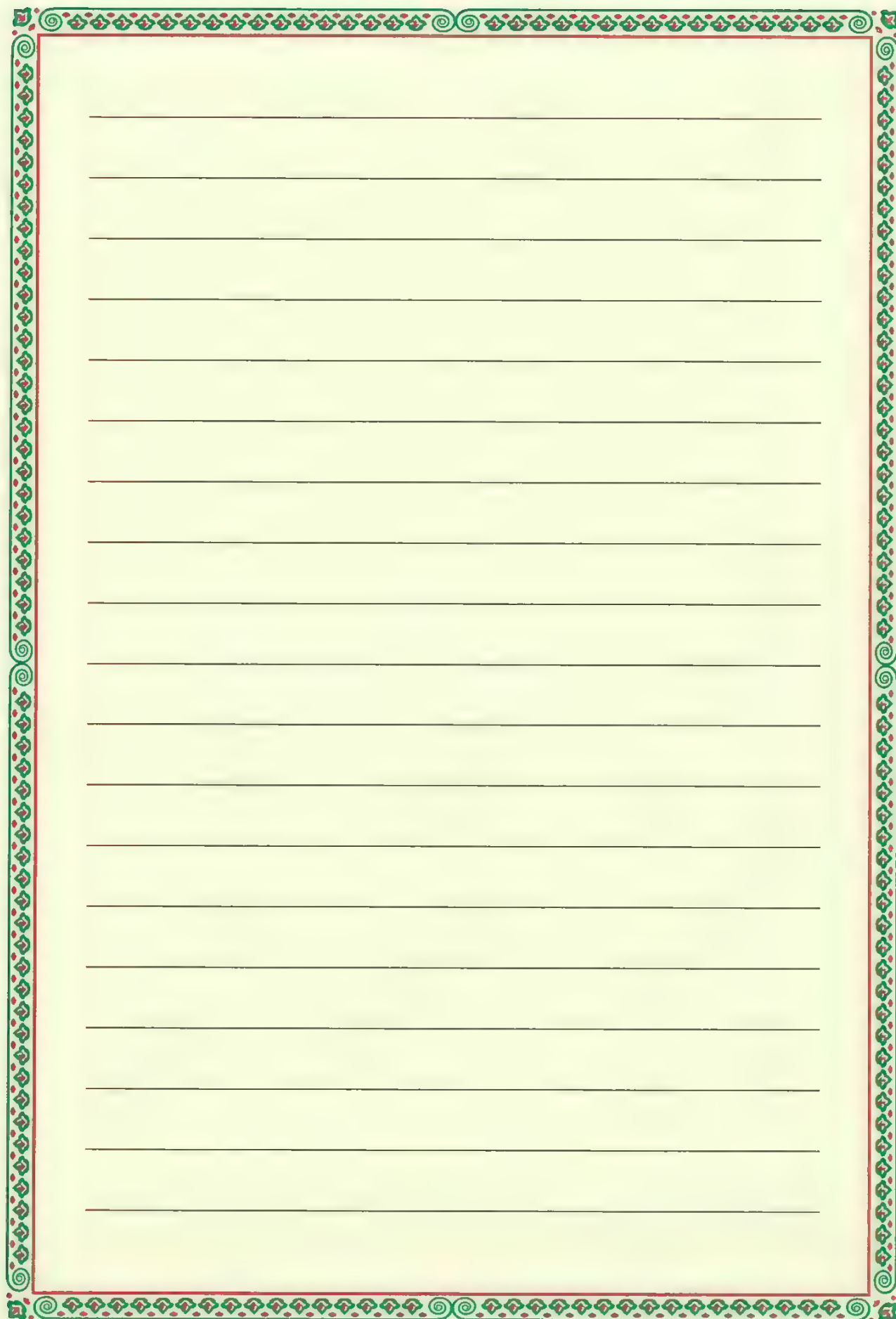




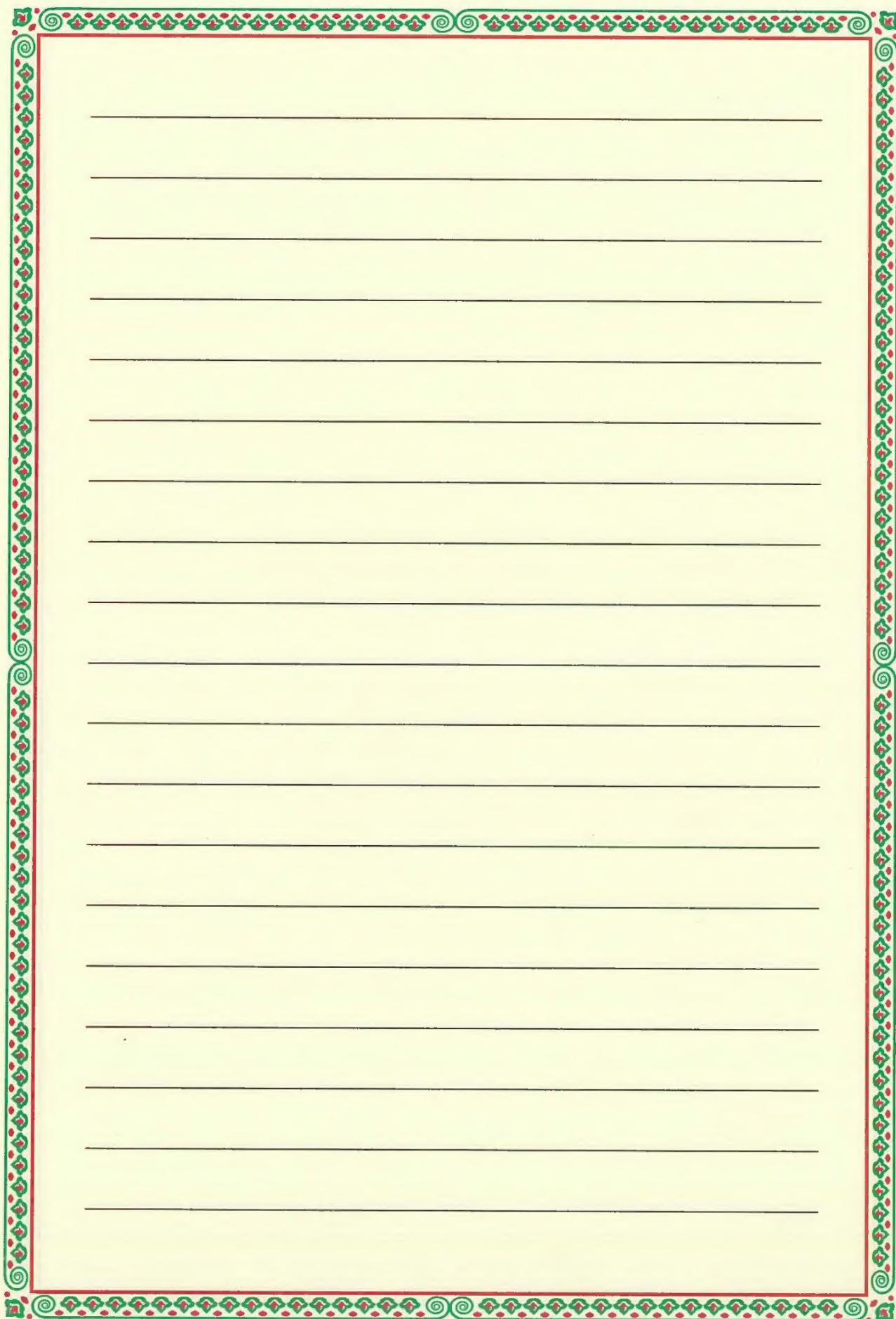














* صدر من سلسلة منشوراتنا *

- ١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير والشيخ الدكتور محمد الفهيد ٥/١
- (١) ٢ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير
- (٣) ٣ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير
- (٦) ٤ - ألفية العراقي المسمأة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ العربي الدائر الفرياطي
- (٩) ٥ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق محمد ٣/١
- (١٠) ٦ - وكل بدعة ضلالة، للشيخ محمد المنتصر الريسوني
- (١١) ٧ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي
- (١٢) ٨ - الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١
- (١٣) ٩ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر
- (١٤) ١٠ - الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَحْقِيقُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ السَّهْلِيِّ
- (١٥) ١١ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد إسحاق كندو ٢/١
- (١٦) ١٢ - النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعتلة، للشيخ أرزقي سعيداني
- (١٧) ١٣ - خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم
- (١٨) ١٤ - أحاديث العقيدة التي يوم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح، للشيخ الدكتور سليمان الديخي
- (٢٠) ١٥ - مرائد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر
- (٢١) ١٦ - النكت على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ اعْتَنَى بِهِ الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ
- (٢٢) ١٧ - شرح السنة، للبرهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجميزي
- (٢٣) ١٨ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشي
- (٢٤) ١٩ - مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للشيخ الدكتور محمد الشيخ عليو
- (٢٦) ٢٠ - آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، للشيخ محمد بن عبد العزيز الشايع
- (٢٧) ٢١ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع، للشيخ محمد بن مطر الزهراني رحمه الله
- (٣٢) ٢٢ - إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلائي، للشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي
- (٣٤)